الشركات البترولية والنزاعات المسلحة
في افريقيا
-دراسة حالة نيجيريا-

قسم العلاقات الدولية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة:

سماتي صافية

تحت إشراف الأستاذ :

خواص مصطفى

-أعضاء لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د.ميلود عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د.مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاومقررا
د.فلةقصدلي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021م-2022م/ 1442هـ- 1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وأخرا الذي وهبني التوفيق والسداد وأعانني على انجاز هذه المذكرة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور مصطفى خواص و الأستاذ حميد رامي لما قدموه لي من نصائح وتوجهات علمية مفيدة ودعم معنوي.

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه.

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

صافية سماتي

إهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي إلى عائلة سماتي

إلى سندي في الحياة، ومن سهر من أجلي، إلى من أرى فيه نور الأيام

إلى والدي الغالي

إلى نبع الحنان التي غمرتني بحنانها ودعواها أمي الحبيبة،

أطال الله في عمركما وأدامكما نورا لدربي.

إلى إخوتي سندي في الحياة

إلى كل من كانوا سندا في الحياة إلى أعز وأخلص ما عرفت،

إلى كل من قاسموني أفراحي وأحزاني ويعني لي قربهم مني الشيء الكثير.

إلى كل الأهل والأقارب

دون أن أنسى جميع طلبة دفعتي 2017 بدون استثناء، الذين تشاركت مشواري الدراسي معهم

إلى كل من لم أذكرهم

"إلى من أحببتهم في الله وأحبوني في الله "

صافية سماتي

فهرس المحتويات

الأية الشكر والعرفان الإهداء خطة الدراسة	
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الواقع الجيوسياسي للشركات البترولية والنزاعات المسلحة في افريقيا.....	17
تمهيد الفصل:.....	17
المبحث الأول: الرهانات النفطية في نيجيريا.....	18
المطلب الأول: الأهميةالجغرافية لنيجيريا.....	18
أولا: نيجيرياالتسمية وحدود الموقع الجغرافي.....	18
ثانيا: السكان والتركيب الاجتماعي في نيجيريا.....	19
المطلب الثاني:أهمية النفط في النشاط الاقتصادي النيجيري.....	26
النفط في نيجيريا.....	26
السياسة النفطية لنيجيريا.....	28
محددات سياسة نيجيريا النفطية.....	30
المطلب الثالث: الشركات النفطية كفاعل أساسي في نيجيريا.....	36
شركات النفط والغاز في نيجيريا.....	40
المبحث الثاني: طبيعة وعوامل النزاع في نيجيريا.....	45
المطلب الأول: خلفية النزاعات في نيجيريا وطبيعتها.....	45
المطلب الثاني: تصنيف النزاع في نيجيريا ومستوياته.....	49
تصنيف النزاع في نيجيريا.....	49
مستويات النزاع في نيجيريا.....	53
المطلب الثالث: العوامل البنيوية المسببة للنزاع في نيجيريا.....	55
أولا: العوامل الأمنية.....	55
ثانيا: العوامل السياسية.....	57
ثالثا: العوامل الإقتصادية.....	58
رابعا: العوامل الإجتماعية.....	59
خلاصة الفصل.....	62
الفصل الثاني: علاقة الشركات النفطية بالنزاع ودورها في إدارة النزاع.....	64

تمهيد الفصل.....	64
المبحث الأول : المعضلة الامنية في نجيريا المواقف الدولية.....	65
المطلبا الأول: السياسة النفطية والصراع العنيف في نجيريا.....	65
المطلب الثاني: الحركة الانفيصالية في نجيريا (ازمة بيافرا 1967_1970).....	66
جذور أزمة بيافرا (1967_1970م).....	67
الحرب الأهلية النجيرية (1967__1970م).....	72
مواقف الدول الكبرى.....	74
المطلب الثالث: النزاع في منطقة دلتا النيجر.....	77
أولا: موقع دلتا وتركيبته السكانية.....	77
ثانيا: بدئ الأزمة وتطورها.....	78
المبحث الثاني: أثر الشركات البترولية في نيجيريا على الصراع الداخلي في نيجيريا.....	83
المطلب الأول:الصراع بين شركات النفط والسكان المحليين.....	83
تطور النزاعات في صناعة النفط.....	84
المطلب الثاني: انتهاكات حقوق الانسان والشركات النفطية عبر الوطنية في نيجيريا.....	88
أولا: الحقوق السياسية.....	88
ثانيا: الحقوق البيئية.....	90
ثالثا: الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.....	92
خلاصة الفصل.....	96
الفصل الثالث: طبيعة النظام السياسي ومستقبل الشركات البتروزلية في نيجيريا.....	97
تمهيد الفصل.....	97
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي النيجيري.....	98
المطلب الأول: أهم التطورات السياسية منذ الاستقلال حتى 1999.....	98
أولا: التنظيم الدستوري.....	99
ثانيا: تحييد المؤسسة العسكرية.....	100
ثالثا: حقبة أوباسانجو وتصاعد الأزمات.....	101
المطلب الثاني: أزمةالفساد السياسي والاقتصادي.....	105
المبحث الثاني: لعنةالنفط ومستقبل الشركات البترولية في نيجيريا.....	109
المطلب الأول: لعنة النفط.....	109
المطلب الثاني: مساهمات شركات النفط في نيجيريا في الحوكمة.....	112
خلاصة الفصل.....	124

الخاتمة.....	125
قائمة المراجع.....	131
الملخص.....	137

مقدمة

تعد الشركات البترولية متعددة الجنسيات المدفوعة بقيم الشراكة الليبرالية للنظام الدولي الجديد كشكل من أشكال التبعية الجديدة بعدما خلفه الاستعمار التقليدي من موروث تابع، الأمر الذي جعل من نفط الأفريقي مصدر للصراع الدولي والنزاعات الداخلية بين السلطة والشعب. كل هذه العوامل ساهمت في تحول نعمة النفط إلى نقمة. في ظل تركيز السلطة والقوة السياسية والاقتصادية في يد نظام سياسي ينتج عنه تغييب للفواعل التي تساهم في الإنتاج، ما يخلق لنا أزمات سياسية اقتصادية والاجتماعية تعود بالسلب على المجتمعات المحلية.

أبرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من المتغيرات أثرت على طبيعة النسق العالمي والعلاقات الدولية،فتراجع العامل الإيديولوجي جعل من المتغير الاقتصادي يشهد تصاعدا مستمرا، في ظل آليات الاعتماد المتبادل التي لاقت تطورا كبيرا بحيث لم تعد الدول تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات،الأمر الذي يجعل حاجتها للطرف الآخر أمرا حتميا. ولتفادي النقص الذي تعانيه سعت بالدخول إلى التكتلات الاقتصادية بهدف التنمية في كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ومن جهة أخرى، برزت قوى جديدة كالاتحاد الأوروبي، اليابان والصين تطمح للاستفادة من هذه التفاعلات المتسارعة مشكلة قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في النسق الدولي، كما جعل هذا التحول الذي تلى فترة الحرب الباردة من الولايات المتحدة الأمريكية دولة تحظى باهتمام عالمي لتميزها بالفعالية والتأثير الكبيرين، فامتلاكها لوسائل القوة العسكرية والسياسية جعلها تسعى لترويج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحرية، تعزيز دولة القانون والحكم الراشد.

استطاعت تحولات ما بعد الحرب الباردة جر دول العالم لديناميكية العولمة Globalisation، كما أنها أدت إلى تحول في طبيعة الفواعل المؤثرة في الساحة الدولية، فمن الناحية الاقتصادية نشأت شركات المتعددة الجنسيات أهمها الشركات البترولية والتي هي موضوع دراستنا، تمتلك هذه الأخيرة جنسية دولة معينة وتتبعها فروع باقي دول العالم مع وجود مركز قرار موحد هدفها تحقيق الربح وممارسة أنشطة إنتاجية عالمية، ونظرا لتنامي دورها في الساحة الدولية أصبحت تفرض وجهات نظر وتلعب أدوارا سياسية خطيرة تؤثر على سياسات الدول النامية عبر وسائل الضغط التي تملكها، وبهذا فقد تغيرت طبيعة الفواعل بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد والوحدوي في الساحة الدولية نشأ دور جديد لفواعل دولاتية، منها المنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي وبحكم تخطيها

الحدود وامتلاكها من مصادر القوة والتأثير ما يتجاوز قوة الدولة أو مجموعة دول كل هذا أعطاها مكانة بالغة الأهمية في الساحة الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص.

أسفر هذا التحول في المنظومة الدولية عن عدم إلغاء النزاعات الدولية وإنما تغير في شكلها وطبيعتها حيث برزت أنماط أخرى ليست بالضرورة بين الدول بل داخل الدول في حد ذاتها كتصارع جماعة مع السلطة المركزية مثل ما حدث بدول غرب افريقيا، فقد أدت النزاعات في نيجيريا مثلا في أن تصنف من الدول الفاشلة على الرغم ما تمتلكه من موارد وموقع استراتيجي هام.ووجدت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه النزاعات موضع قدم حتى تتدخل وتساهم بتغذيةبعضها بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية .

إن المتتبع لواقع الدول المنتجة النفط عامة ونيجيريا خاصة، يتبادر الى ذهنه استفسار حول المسبب الرئيسي للعنة النفط على الرغم من ما تملكه من عائدات نفطية حال دون تحقيق تنمية او بناء اقتصادي قوي مع انعدام الرفاه الاجتماعي. أو بمعنى آخر لماذا ينطوي النفط على تأثيرات من هذا القبيل على صحة الدولة الاقتصادية والسياسية. وباعتبار اشارتنا للنفط كأداة سياسية واستراتيجية بقدر ماهي اقتصادية وتجارية فإنه يلعب دور بارز في العلاقات الدولية و العلاقات الاقتصادية العالمية.

فضلا عن مكانته في السوق النفط الدولية. الأمر الذي جعله محط أطماع القوى الكبرى والاستهلاكية كهدف خفي ومعلن حسب الحاجة في استراتيجيات الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات أو مايسمى بالشركات البترولية. فبموجب انعكاسات العولمة الاقتصادية والقيم المصدر النظام الدولي الجديد، فإن الدول الغنية سواء باحتلالها أوطان العالم الثالث بالقوة، أو بسيطرتها على ثروات الدول النامية أو الضعيفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس عملية نهب لتزيد من غنى الاغنياء وفقر الضعفاء. تم بهذه الطريقة تعريف "النظام الدولي الجديد" الذي يعتمد في الأساس على علاقات غير متناسقة وغير متساوية بين مايسمى بالمركز المسيطر و المحيط المسيطر عليه، دول آخذة ودولة مأخوذ منها. دمجت ضمن نظام غير متكافئ ووجدت نفسها تابعة له،في المرحلة الأولى من انهاء الاستعمار ينتصر الاستقلال الوهمي بينما تأخذ سيادة الدولة الحديثة شكل سراب.

1. **<u>أهمية الموضوع:</u>**

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أحد المواضيع الحساسة والمستحدثة التي عرفتها الساحة الدولية، وخاصة مع الانتشار الهائل لهذه الشركات البترولية في ظل بروز فواعل غير دولاتية تلعب

أدوارا سياسية خطيرة تؤثر على سياسات الدول النامية عبر وسائل الضغط التي تملكها، التي قد تحدث وتتدخل وتساهم بتغذية بعض النزاعات، ما يجعل العالم اليوم يناهض للعيش في بيئة سليمة خالية من كل التهديدات الأمنية سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي.

إضافة الى ذلك، هذا الموضوع يهم العام والخاص ويعتبر من أكثر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين الاقتصاديين والسياسيين. لأن المجال هو مجال واسع ولأن النزاع يعتبر من المتغيرات المستحدثة. فالمشاكل والأضرار التي تحدثها هذه الشركات وهي تتوغل من خلال عقود عملها في البلدان المتخلفة،النامية والغنية بالموارد حيث تستغل ثروتها بدون ترشيد عقلاني مقابل قيمة استثمار لهاته الدول ما يسمى "بالريع" هذا من جهة وما تحدثه من مشاكل خاصة وأن طبيعة الشركات البترولية ومنافسة للدول الكبرى على النفط في افريقيا تجعلها تتبنى أو تنتهج مختلف الأدوار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في افريقيا باعتبارها مصدرا للطاقة ما يمكنها من تحقيق أهدافها الحيوية والاستراتيجية دون مراعاة لحقوق الانسان أو التغيرات المناخية من جهة أخرى.

2. دوافع اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيارالموضوع بالنظر لارتباطها بمجموعة من الدوافع والمبررات الموضوعية والذاتية.

أ) دوافع ذاتية :

- تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع متعلق بالنفط كأحد المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد والعلاقات الدولية.

- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم السياسية

ب) دوافع موضوعية:

تندرج الدراسة ضمن المواضيع الحيوية الحساسة المعاصرة و الأكثر تداولا ونقاشا سواء بين الباحثين والمفكرين والاقتصاديين، الأمر الذي يدفعنا الى تقديم رؤية تفسيرية وتحليلية للمكانة الاقتصادية للشركات البترولية كفاعل غير دولاتي أساسي و نشط وجديد في حقل العلاقات الدولية خصوصا في ظل قلة الدراسات التي تحدثت عن تأثير الفواعل غير دولاتية في إدارة النزاعات الدولية الأمر الذي أثار شغفنا للبحث.

3. **الدراسات السابقة:**

يقتضي تحليل وتفكيك الدراسة العلمية الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ركزت واهتمت بموضوع الشركات البترولية والنزاعات المسلحة، وقد تعددت الدراسات التي تعلقت بنفس الموضوع مع وجود مجموعة من الفوارق من الناحية المنهجية وطبيعة الاشكالات المتناولة، وزوايا الطرح المختلفة غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع الشركات البترولية والنزاعات المسلحة وما يقاربها من مواضيع نجد:

- كتاب "**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**"، الصادر عام 2010، لمؤلفه محمد خيتاوي، يعرف على أنه كتاب نادر و بحث أكاديمي مميز في حقل العلاقات الدولية يشرح جيواستراتيجية النفط في العالم، من خلال تقديم دراسة تحليلية ومعمقة لواقع الصناعة النفطية في العالم والتي تسيطر عليها مجموعة قليلة من الشركات النفطية العالمية و التي حازت على سلطة اقتصادية وسياسية سمحت لها أن تسيطر على القرار السياسي للدول سواء التي يقع مركزها فيها أو التي تقوم باستخراج وتصنيع النفط فيها، فكانت نشاطات الشركات النفطية الكبرى في الغالب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المتقدمة على حساب الدول المنتجة للنفط.

نجد أن هذه الدراسة تستهدف التعرف على تأثير الشركات النفطية متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية في ضوء طرح الاشكالية التي تتوافق مع منطلق موضوع دراستنا المتمثلة في كيفية

ومدى تأثير هذه الشركات في مجال العلاقات الدولية، وطبيعة هذا التأثير. إضافة إلى الدور الحقيقي الذي لعبته هذه الشركات البترولية متعددة الجنسيات في التنافس الدولي على النفط وفي التأثير السياسي والاقتصادي والاستراتيجي لها. والى أي مدى تطورت الخريطة السياسية الحالية في ظل السيطرة المحكمة لهذه القوى. لكن أهملت هذه الدراسة جانب مهم وهو كيفية تخلص الدول النامية من تبعية هذه الشركات وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية تعيق مراحل التنمية بمختلف أنواعها، وركزت فقط على الوصف العام لهذه الشركات ونطورها مع ادراج بعض من تأثيراتها.

اضافة الى اهمالها لمتغير النزاعات الذي يمثل حلقة وصل بين النفط كمورد استراتيجي وكيفية الاستحواذ عليه لتحقيق اكبر قدر من المكاسب في اطار التنافس الدولي.

- دراسة لمايكل روس، بعنوان **"نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"**، ترجمة محمد هيثم نشواتي، الصادر عام 2014م. (حديث طويل عن النفط مزاياه وعيوبه، وكيف أن بعض الدول جعلت منه نعمة في حين العديد منها أصابتها نقمة النفط. في هذا الاصدار المؤلف جمع قواعد بيانات عن الطاقة "النفط والغاز" من 170 بلدا التي حللها وعالجها.) تطرقت هذه الدراسة الى النفط كمحدد لثروة الأمم من اتجاه عكس ما تعودنا عليه، كونه أحد الأسباب الرئيسية لثروة الأمم حيث يرى المولف "مايكل روس" أن كون دولة ما غنية بالنفط، فإن هذا لا يعني أنها باتت دولة بدون مشاكل، فالدول الغنية بالنفط تكون عادة مصابة بما يعرف ب"لعنة الموارد" فالنفط يساعد الحكومات في أن تكون أكثر استبدادا كما يساعد السياسيين في شراء الداعمين. بالإضافة الى عمل الحكومات على إخفاء بيانات مكاسبها من النفط للحصول على جزء من الإيرادات في تمويل مشاريع سياسية خاصة. أو التصدي لعقوبات دولية يكون الهدف منها القضاء على النظام الحاكم.

ساعدتنا هذه الدراسة في القدرة على فهم العلاقة الطردية بين النفط والدول المنتجة له وما يترتب عنها من حيثيات تعود سوآءا بالإيجاب أو السلب على مجتمعاتها المحلية. حيث يوكد روس على

أن النفط كأحد العوامل الرئيسية في نشوب الحروب الأهلية والحركات الانفصالية سواء في حالة رغبة حركة مسلحة للاستيلاء على مناطق الانتاج أو رغبة سكان الاقليم النفطي في الانفصال عن الدولة الأم بهدف تحقيق أقصى استفادة من ثروات هذا الاقليم. كل هذه المشكلات حسب روس تكون نتيجة القوى الأجنبية التي تتدخل في البلدان الغنية بالنفط وتتلاعب بحكوماتها أو شركات النفط العالمية تستغل هذه الموارد سعيا وراء تحقيق أرباح عادية ولو على حساب المجتمعات وما تعانيه من ضعف الأداء الاقتصادي أو غياب الديمقراطية أو الحروب الأهلية المتكررة بشكل غير اعتيادي نتيجة التوزيع غير العادل للإيرادات البترولية.لتنتهي الدراسة في الأخير بطرح "روس" عدة طرق للحد من "لعنة الموارد" مثل استخدام عقود المقايضة، تقليص حجم الانتاج النفطي، توزيع العوائد على المواطنين مباشرة، وتحويل جزء من الأموال إلى الحكومات الاقليمية أو المحلية. التي تصبح بمثابة العلاج لموضوع دراستنا.

رغم ما قدمته لنا هذه الدراسة من علاج لمشاكل وفرة الموارد، الا انها لم توضح لنا كيفية تطبيق هذه الحلول على أرض الواقع فلكل دولة رؤية خاصة يلزمها ظروف ملائمة لتنفيذ وتحقيق هذه الاقتراحات.

- دراسة لجون جازفينان، بعنوان"**التكالب على النفط**"،ترجمة أحمد محمود، الصادر عام 2013. حاولت هذه الدراسة الاحاطة بحدة التنافس الدولي على القارة الافريقية بغية بسط النفوذ والسيطرة على ثرواتها النفطية الكبيرة التي جرى اكتشافها خلال السنوات الماضية، في اطار سعيها الى تأمين إمدادات الطاقة، وتنويع مصادرها أخذة في الحسبان التطورات الجيوسياسية في العالم. ويرصد هذا الكتاب أسباب تحول القوى العالمية الكبرى نحو القارة السوداء في ظل حكومات دول القارة تفتقر إلى الخبرة والقدرة الفنية التي تمكنها من فرض قيود على نشاط الحفر المسبب لمشكلات بيئية.

ويقر الكتاب أن أفريقيا رغم ما اعتراها من عدم الاستقرار والفساد والعنف السياسي، إلا أن المطارات الكبرى في العالم تشهد مغادرة وفود كبرى تمثل حكومات دول وشركات كبرى متجهة صوب القارة السمراء لزيادة حصتها من النفط والغاز.

نجد بأن هذه الدراسة العلمية ساعدتنا في فهم واقع النفط الأفريقي باعتباره أرخس من نفط منافسيه، وأنه أكثر أمانا، كما أن الوصول اليه أسهل ما أدى للتنافس الدولي بين القوى الكبرى الا أنه كان بمثابة نعمة للدول الأفريقية ونقمة في الوقت نفسه. مما سهل استغلال الشركات البترولية لهذه المادة الخام وخلق لنا نزاعات مسلحة نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمعات المضيفة لهذه الشركات الاجنبية.

لكن لم تركز كثيرا هذه الدراسة على تقديم الحل الأمثل أو العلاج للتخلص من تبعية دول المركز للمحيط، بل أعطت أهمية كبيرة للمعطى التاريخي كمنطلق أساسي لفهم واقع النفط الإفريقي في اطار التنافس الدولي على هذه المادة الخام بصفة عامة.

- مقال ل"**Melanie Zimer**"المعنون ب" **Oil Companies in Nigeria Emerging Good:** **Practice or Still Fuelling conflict**" المنشور في كتاب " **Corporate Security Reponsibility?Corporate Governance Countribution to peace and security in zones of conflict,**"من تأليف " **Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf** "الصادر عام 2010، تميز هذا المقال بتحديد الدور الذي تلعبه الشركات النفطية في النزاعات المسلحة سواءا بالتأجيج أو التخفيف في دولة نيجيريا، يبرز لنا بالواقع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد من انقلابات عسكرية ونزاعات مسلحة، نتيجة التركيبة المعقدة للمجتمع النيجيري التي أدت الى سلبية الأداء من الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والتي افتقرت الى القيادة النزيهة، وتأثيرالعوامل الخارجية المتمثلة بالتدخلات من جهات أجنبية لعل أهمها الشركات

البترولية وما تقوم به من تحريض على الانقلابات العسكرية لعدم خضوع السلطة الحاكمة لطلباتها وطموحاتها.

نجد أن هذه الدراسة ساعدتنا في فهم وتحديد العلاقة التي تربط الشركات البترولية بالنزاعات المسلحة في افريقيا عامة ونيجيريا خاصة، باعتبارها تقوم على ربط الشركات بديناميكية النزاع عند توفر عائدات كبيرة للحكومة القمعية ومشاركة الشركة والعوامل المجتمعية، و تورطها في الفساد بحيث كانوا مسؤولين عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة والأثار السلبية الناتجة عنها. وميزت لنا بين نوعين من الشركات:

- **شركات بترولية تسعى إلى تخفيض حدة النزاع** من خلال القيام بالوساطة داخل المجتمعات المحلية، والقيام بالمفاوضات مع الجماعات المحرومة من حقوقها.
- و **شركات بترولية أخرى تسعى الى تأجيج النزاع لتحقيق مصالحها في المنطقة**، ساهمت في انتهاكات حقوق الانسان في نيجيريا، من خلال تمويل مسلحين تورطوا في قتل وتعذيب سكان محليين لمنطقة دلتا النيجر.

وبهذا تمثل الدراسة اسقاط فعلي لموضوع دراستنا من خلال تبنيها للمتغير الأساسي(الشركات البترولية) والثانوي(النزاعات المسلحة) في اطار توضيح العلاقة الطردية بينهما والاجابة عن الاشكالية ومن ثم اثبات صحة الفرضية المقترحة أو دحضها.

4. **إشكالية الدراسة:**

تعالج هذه الدراسة اشكالية سياسة الشركات البترولية تجاه الدول النامية ودراسة أثارها على النزاعات المسلحة في نيجيريا، وذلك من خلال البحث في أسباب النزاعات في افريقيا والعوامل المؤثرة فيها من بينها الشركات البترولية و الغوص في حقيقة دورها في التأثير على النزاعات المسلحة في نيجيريا وتحديد الأساليب المنتهجة لتحقيق أهدافها الحيوية مع الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها منطقة افريقيا عامة ونيجيريا خاصة من استنزاف لثرواتها الباطنية وقيام نزاعات مسلحة تعيق

التنمية الاجتماعية والاقتصادية حالت دون الوصول الى حل يرضي جميع الأطراف المتنازعة. وبالتالي تتم معالجة الإشكالية التالية:

- **كيف تؤثر الشركات البترولية في مسار النزاعات المسلحة في نيجيريا؟**

5. **الأسئلة الفرعية:**

في اطار الإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع أكثر:

- ماهي الشركات البترولية المتواجدة في نيجيريا؟
- فيما تتمثل أهم النزاعات المسلحة في نيجيريا وهل تتأثر هذه النزاعات بالسياسة التي تنتهجها هذه الشركات البترولية؟
- لماذا تندلع النزاعات في نيجيريا وهل النزاعات الموجودة أو التي ستندلع في المستقبل لها علاقة بالشركات البترولية أم لا؟
- هل نشاط الشركات البترولية سمح بتنمية وتطوير القطاع الاقتصادي والطاقوي في نيجيريا أم كان عاملا محفزا للصراعات والنزاعات بها؟
- هل النزاعات في نيجيريا تعيق عمل الشركات البترولية أم تخدم مصالحها؟

6. **الفرضيات:**

انطلاقا من اشكالية البحث التي تتمحور حول الشركات البترولية والنزاعات المسلحة في افريقيا عامة ونيجيريا خاصة وتأسيسا على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- كلما كان هناك توافق بين الشركات البترولية والحكومة النيجيرية في استغلال الحقول النفطية دون عائد مادي لصالح المجتمعات المحلية، كلما أدى ذلك إلى نشوب نزاعات مسلحة وبالتالي التقليل من فرص الشركات البترولية على استغلال هذه الثروات.

- كلما كان هناك مراعاة لمصالح الطرفين كلما أدى ذلك الى دعم الفرص التنموية النيجيرية لتحسين المستويات الاجتماعية والاقتصادية ومنه تفادي قيام نزاعات مسلحة في نيجيريا.
- عقود الامتياز بين الشركات البترولية والحكومة النيجيرية تخلق نزاعات بسبب عدم وجود عائد مالي لصالح المجتمع المحلي.

7. **مجال الدراسة**: تشمل حدود الاشكالية المجالات التالية:

- **الإطار الزماني:** تندرج هذه الدراسة في سياق زمني يمتد من مرحلة ما بعد الإستعمار للدولة النيجيرية الى يومنا الحالي، أي من سنة 1960م الى 2022م.
- **الإطار المكاني**: يتمثل في عموم القارة الإفريقية مع التركيز على دولة نيجيريا باعتبارها نموذج الدراسة.

8. **الإطار النظري والاقترابات:**

تستوجب دراسة موضوع الشركات البترولية والنزاعات المسلحة في افريقيا (دراسة حالة نيجيريا) الاعتماد على مجموعة من النظريات التي تتماشى وتتلاءم مع الظاهرة المدروسة لذلك يمكننا الاستناد على:

- **لعنة الموارد:**

يطلق عليها أيضا"**بمعضلة الوفرة**" وهو مصطلح تم وصفه من طرف الاقتصاديين و اختصاصي التنمية اي الوفرة لم تنعكس بالايجاب على تطور شعوب المنطقة حيث أن الوفرة النفطية و احتياطات ضخمة و العوائد النفطية لم تحقق التنمية المرجوة في تلك الدول المالكة للنفط بل زادت تلك الشعوب تدهورا و انتشارا للفساد وتهريب الأموال مثل في افريقيا أبرزها نيجيريا، جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية مثل العراق وليبيا. فقد بينت الدراسات أن البلدان التي لديها وفرة

من الموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري وبعض المعادن تميل الى تحقيق نمو اقتصادي أقل، وديمقراطية أقل، ونتائج انمائية أسوء من البلدان التي تملك موارد طبيعية أقل.

وبهذا نجد أن هذه النظرية تمثل اسقاطا واضحا لموضوع دراستنا، مكنتنا من فهم العلاقة الطردية بين النفط والدول المنتجة له، وما يترتب عنها من حيثيات تعود سوآءا بالإيجاب أو السلب على مجتمعاتها المحلية. باعتبار أن النفط في افريقيا عامة و نيجيريا خاصة، يمثل أحد العوامل الرئيسية في نشوب الحروب الأهلية والحركات الانفصالية سواء في حالة رغبة حركة مسلحة للاستيلاء على مناطق الانتاج أو رغبة سكان الاقليم النفطي في الانفصال عن الدولة الأم، بهدف تحقيق أقصى استفادة من ثروات هذا الاقليم.

كل هذه المشكلات تكون نتيجة القوى الأجنبية التي تتدخل في البلدان الغنية بالنفط، وتتلاعب بحكوماتها. أو شركات النفط العالمية التي تستغل هذه الموارد سعيا وراء تحقيق أرباح طائلة ولو على حساب المجتمعات وما تعانيه من ضعف الأداء الاقتصادي أو غياب الديمقراطية أو الحروب الأهلية المتكررة بشكل غير اعتيادي نتيجة التوزيع غير العادل للإيرادات البترولية. الأمر الذي جعل من نفط الأفريقي مصدر للصراع الدولي والنزاعات الداخلية بين السلطة والشعب، كل هذه العوامل ساهمت في تحول النفط من نعمة الى نقمة وهذاما نلتمسه في نيجيريا كنموذج لدراسة حالة في موضوعنا.

- **<u>نظرية التبعية:</u>**

تناولنا نظرية التبعية في تحليل حقيقة العلاقات القائمة بين فواعل النسق الدولي وأفريقيا عامة ونيجيريا خاصة، فضلا عن تقصي حقيقة استراتيجيات هذه القوى تجاه الدول الأفريقية الغنية بالموارد أو بالتحديد المصدرة للنفط كنيجيريا مثلا وكيف تؤثر هذه العوامل على المسار التنمية في هاته الدول.ولعل أهمها الشركات البترولية متعددة الجنسيات مدفوعة بقيم الشراكة الليبيرالية للنظام الدولي الجديد كشكل من أشكال التبعية الجديدة بعدما خلفه الاستعمار التقليدي من

موروث تابع، الأمر الذي جعل من نفط الأفريقي مصدر للصراع الدولي والنزاعات الداخلية بين السلطة والشعب، كل هذه العوامل ساهمت في تحول نعمة النفط إلى نقمة. في ظل تركيز السلطة والقوة السياسية والاقتصادية في يد نظام سياسي ينتج عنه تغييب للفواعل التي تساهم في الانتاج ما يخلق لنا أزمات سياسية اقتصادية والاجتماعية تعود بالسلب على المجتمعات المحلية.

- **نظرية الحرمان النسبي:**

يقصد بمصطلح الحرمان النسبي (Relative deprivation) "**شعور و وعي الافراد بالتناقض بين القيم و ظروف الحياة التي يطمحون اليها، والتي يعتقدون أن لهم الحق فيها، والفرص التي يحصلون عليها، والظروف التي يعيشونها حقا. كلما زاد هذا التناقض بين توقعاتهم (Expectations) وبين الواقع المعاش (Actual conditions)، زاد معه شعورهم بالحرمان**"، ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع و الأشياء الاقتصادية فقط بل تتعداها الى الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي. اي انه حينما يشعر الأشخاص بحرمان نسبي بالمقارنة بأعضاء جماعة أخرى فانهم يعبرون عن امتعاضهم او استيائهم في شكل خصومة جماعية. فتنتقل تلك الحالة الشعورية الفردية الى حالة جماعية ثم تتحول الى تمرد أو عنف واحتجاج، وندخل في حالة من حالات العنف الجماعي، من المحروم باتجاه من يعتبر المتسبب في الحرمان.

تنتمي هذه النظرية الى مجموعة النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة لتكوين وتطور الحركات الاجتماعية والسياسية الواسعة التأثير، يطلق على هذه النظريات ايضا اسم" Rising Expectations" تدور كل تفسيراتها حول توقعات الناس وتطلعاتهم للمستقبل، اذ كل فرد له مجموعة من الحاجات الأساسية متوقعة، يعتقد أنه يجب الايفاء بها الا أن هناك فرق دائما بين ما هو متوقع الايفاء به، وما يتم الايفاء به حقيقة.

يعتبر "**تيد روبرت غير**" Ted Robert Gurr" المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي، قام في كتابه "لماذا يتمرد البشر؟" بحشد الكثير من الفرضيات التي تدور حول نشأة وتكوين العنف السياسي والتنبؤ به، ووصل الى تركيب هذه الفرضيات والربط بينها، لتبيان كيف أن كل النظريات المفسرة للعنف السياسي، يمكن القول انها متضمنة في الحرمان النسبي، حتى وان اختلف التعبير عنها.

المنطلق الأساسي لهذه النظرية هو أن العنف السياسي بما يتضمنه من اشكال مختلفة من احتجاجات ومظاهرات حتى ممارسة الارهاب يبدأ عندما يشعر الفرد بالحرمان في حياته الاجتماعية والسيكولوجية، ثم يشعر أن الوضع ملائم لاستخدام العنف السياسي، اي قد يكون نتائج ايجابية في حالة التمرد والعصيان، لأن الأمل في وضع أفضل هو من يحرك الأفراد. والافراد الذين لا يوجد عندهم أمال في تغيير الأوضاع في بلدانهم ولو بالعنف يتجهون الى طرق أخرى في الاستجابة للحرمان من أهمها الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

طبعا هناك ظروف ذاتية وموضوعية هي التي تحكم التوقعات الاجتماعية للمواطن، وهل هي توقعات عالية أو منخفضة مثلا في البلاد التي تحدث فيها توترات أو ثورات وتحولات كبرى عادة تكون فيها التوقعات عالية، واذا لم تنجح الحكومات الناتجة عن هذه الأحداث في ترجمة لو القليل من هذه التوقعات على أرض الواقع، قد تجر على نفسها احتجاجات وسخط كبيرين وقد ينخرط جزء من المواطنين في العنف للوصول الى حالة الشعور بالحرمان النسبي، وتحول ذلك الشعور الى سلوك حددت "فاي كروسبي –Faye J Crosby"، خمس شروط يجب توفرها في الفرد:

1- أن يعتقد أن شخصا اخر يمتلك القيمة(س) لنفترض أن القيمة "س" هي الحصول على منزل أو سيارة.
2- أن يرغب بالحصول على القيمة (س).
3- أن يشعر أنه مؤهل أو يستحق الحصول على القيمة(س).

4- أن يعتقد بامكانية الحصول على القيمة (س).

5- أن لا يشعر بمسؤولية ذاتية عن فشله في الحصول على القيمة (س).

ان تخلف اي شرط من هذه الشروط الخمسة، فإن الشعور بالحرمان النسبي لا يتحقق، ويسمح بظهور المشاعر الأخرى التي تترتب عن هذا الوضع، مثل الحسد والغيرة والنقمة على الأخر، كما لاحظ كوك-Cook أن الحرمان النسبي يزداد كلما ازدادت امكانية الحصول على القيمة (س) في الماضي، وقلت امكانية الحصول عليه مستقبلا.

اعتمدنا على هذه النظرية لفهم اعمق وتحليل أوضح لاسباب النزاعات المسلحة في الدول المنتجة للنفط فقد أدت النزاعات في نيجيريا مثلا في أن تصنف من الدول الفاشلة على الرغم ما تمتلكه هاته الدول من موارد وموقع استراتيجي هام ونتيجة لهذا سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الى أن تحدث وتتدخل وتساهم بتغذية بعض النزاعات في تلك المنطقة بهدف مكاسب استراتيجية ولو على حساب المجتمعات الأخرى. الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية تجعل البلاد المنتجة لها أقل ديمقراطية واكثر ميلا للحرب الأهلية، فارتباط الثروة البترولية بنمو اقتصادي بطيء ومؤسسات حكومية ضعيفة له علاقة بين النفط والاستبداد وبين النفط والحرب الأهلية. نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمعات المحلية وتضاعف سرية عائدات النفط هذه المشكلات إذ غالبا ما تتواطأ الحكومات مع شركات نفط عالمية لإخفاء صفقاتها وتعاملاتها التجارية وتستخدم شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء ايراداتها ونفقاتها على حد سواء.

وهو ما يمد الحكام المستبدين بالدعم اللازم الذي يمكنهم من البقاء في السلطة حيث تمكنهم السرية من اخفاء الدليل على جشعهم وعدم كفاءتهم، فتصبح السرية سبب عناد المتمردين اثر شعورهم بالحرمان النسبي وتمنعهم من إلقاء اسلحتهم لأنهم لا يثقون بالعروض التي تقدم اليهم من قبل الحكومة لاقتسام عائدات نفط بلدهم اقتساما اكثر انصافا في ظل دعم الشركات البترولية لهذه الحكومات المستبدة وبالتالي خلق نزاعات للمطالبة بحقوق المواطنين في مختلف المجالات سواءا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي.

- **<u>الاقتراب الجيوسياسي:</u>**

يركز هذا الاقتراب على المحدد الجغرافي كأهم ميزة تمتلكها افريقيا عامة ونيجيريا خاصة، و كأحدأهم مقدرات القوة التي تؤهلها للاضطلاع بدور نشط وفعال في محيطها الاقليمي والدولي، إضافة الى جعلها قبلة لمختلف الاستثمارات بما فيها الشركات البترولية للقوى الكبرى.

9. مناهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة العلمية،يقتضياتباع مجموعة من المناهج تتلاءم مع موضوع الدراسة ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدت على عدة مناهج مختلفة من بينها:

منهج أو تقنية دراسة حالة:

يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظاهرة والحالات الفردية بموقف واحد، فيأخذ الفرد أو اللاعبين أو الفريق كوحدة للدراسة بغرض الوصول إلى تعميقات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها. ينطلق من تحديدالظاهرة أو المشكلة أو الحالة المراد دراستها مع تحديد المفاهيم ووضع الفروض الملائمة و اختيار العينة الممثلة للحالة مرورا بتحديد وسائل جمع البيانات ثم تسجيلها وتحليلها لنصل في الأخير لاستخلاص النتائج والتوصيات.

اعتمدنا على هذا المنهج أو التقنية للوقوف على واقع دولة نيجيريا ومختلف تطوراتها سواء على المستوى السياسي،الاقتصادي وحتى الاجتماعي وموقف الشركات البترولية منها. باعتباره منهج يهتم بالتطور التاريخي للحالة ودراسةالتفاعلات بين الأحداث المترابطة التي مرت بها، بحيث يمكن تحليل تلك الأحداث إلى مواقف قابلة للدراسة بشكل أدق بهدف تناول الموقف الكلي، مع الاهتمام والتركيز على الجزئيات ومعالجتها، وتناول العلاقات التي تجمعها فيما بينها وتجمعها بالموقف الكلي الذي تشكل جزءا منه.

10. تقسيم الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية البحثية والفرضيات المطروحة، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- تم التطرق في الفصل الأول الى **" الواقع الجيوسياسي للشركات البترولية و النزاعات المسلحة في افريقيا"**، من خلال تحديد الرهانات النفطية لنيجيريا وتناول الأهمية الجغرافية لهذه الدولة،سواءا من حيث المساحة أو السكان وحتى الموارد التي تحتويها لا سيما الثروة النفطية والاشارة الى أهمية النفط كمتغير أساسي ومحدد للسياسة النفطية النيجيرية، ثم التعمق فيها مع التعرف على أهم محدداتها وتسليط الضوء على المتغير الأساسي ألا وهو الشركات البترولية كفاعل أساسي في

نيجيريا. مع توصيف لأهم هذه الشركات المتواجدة في نيجيريا، في ظل وجود نزاعات مسلحة لها خلفيات وطبيعة خاصة تتدخل فيها عوامل بنيوية، تساهم في تحديد شكلها مستوياتها وتصنيفاتها.

- تم التركيز في الفصل الثاني على **"علاقة الشركات النفطية بالنزاع ودورها في ادارته"** من خلال التطرق الى أهم النزاعات التي تعرضت لها دولة نيجيريا والمواقف الدوليةمنها وتبيان أثر هذه الشركات البترولية على الصراع الداخلي في نيجيريا وما ترتب عنها من انتهاكات ضد حقوق الانسان.
- أما في الفصل الثالث، فيتم ابراز "**طبيعة النظام السياسي النيجيري وأهم تطوراتهمنذ الاستقلال الى غاية 1999 وتقييم مستقبل تواجد الشركات البترولية في نيجيريا"** من خلال التطرق الى ما يسمى بلعنة النفط و تحديد مساهمة هذه الشركات البترولية المتواجدة في نيجيريا في الحوكمة وتبيان ممارساتها الايجابية والسلبية على الواقع النيجيري سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.
- في حين خصص الجزء الأخير من الدراسة لأهم النتائج والاستنتاجات التي خلص اليها البحث.

الفصل الأول

الواقع الجيوسياسي للشركات البترولية و النزاعات المسلحة في إفريقيا

تمهيد الفصل:

تعد نيجيريا إحدى أهم الدول الأفريقية، وذلك نظرا لتوافرها على عدة عوامل عدة ساعدت في إضفاء هذه الأهمية، سواء من حيث المساحة، حجم السكان أو الموارد التي تحتويها لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط. كل هذه المميزات والمتغيرات جعلت من نيجيريا باعتبارها تعتمد في اقتصادها على النفط والغاز،مسرحا لأطماع الكثير من القوى العظمى في ظل بروز فاعلين دوليين من غير الدول الذين ينفردون بميزتهم المستقلة ويؤثرون على البيئة العالمية والاقتصاد الدولي. ولعل أهم هذه الجماعات المؤثرة والفعالة نجد الشركات متعددة الجنسيات عامة والشركات البترولية خاصة التي تعد فاعل أساسي في نيجيريا.

المبحث الأول: الرهانات النفطية في نيجيريا

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لنيجيريا

اولا: نيجيرياالتسمية وحدود الموقع الجغرافي:

نيجيريا من دول غرب قارة إفريقيا،*اشتق اسمها من نهر النيجر،* تعد أكبر بلد إفريقي من حيث السكان، وأغنى دولة إفريقية من حيث احتياطات النفط والغاز، يتموقع هذا البلد الأنجلوفوني بين دول فرانكفونية، وقد كانت نيجيريا مستعمرة بريطانية حتى 01 أكتوبر 1960م حيث استقلت عن بريطانيا.

تقع نيجيريا في وسط غرب افريقيا بين دائرتي عرض 4 و14 درجة شمالخط الاستواء و بين خطي طول 3 و15 درجة شرقا، يمتد ساحلها على **خليج غينيا** نحو 800 كلم^2، وتقع بكاملها في المناطق المدارية في قلب منطقة **افريقيا الغربية**. يحدها من الشرق **الكاميرون** ومن الشمال **النيجر**ومن الشمال الشرقي **تشاد** ومن الغرب البنين ومن الجنوب **خليج غينيا**. تمتد نحو 1050 كلم^2 من الشمال الى الجنوب، و1130 كلم^2 من الشرق الى الغرب.[1]وهو موقع مهم يسمح بالربط بين **افريقيا الغربيةوالوسطى**.

تبلغ مساحة نيجيريا حوالي 766،923 كلم^2، تشغل 1300 كلم^2 منها مسطحات مائية، وبهذا فهي تساوي نحو أربعة أضعاف مساحة **المملكة المتحدة**، وتقريبا أربعة أضعاف مساحة **غانا**، ونحو ثلاثة عشر ضعف مساحة **سيراليون**.

أما تضاريسها فيمكن التمييز في نيجيريا بين مجموعتين من مظاهر السطح من الشمال تجاه الجنوب ففي الشمال والوسط تبرز الهضاب والمرتفعات وتتوسط البلاد هضبة **غوس وبنوى** أما في شرق البلاد وعلى حدود **الكاميرون** تمتد سلاسل جبلية،**(جبال، كوغل، شبني،مندار)**، وفي الجنوب يمتد شريط سهلي ساحلي يتراوح عرضه مابين 100. 300 كلم^{2}ويبلغ أقصى اتساع له في **دلتا النيجر** ويمتاز بتربته الرسوبية الفيضية أما في منطقة **لاغوس وايبادن** فيصل عرضه الى حدود 100 كلم^2.

توافرت في نيجيريا خصائص متنوعة في جغرافيتها الطبيعية، والبشرية، لامتدادها على نحو عشر درجات بين 4 . 14 درجة شمالا، اذ تميز القسم الجنوبي منها بمناخ استوائي مثالي تصل كمية الأمطار فيه الى 300 سم في السنة بينما تقل في الداخل لتصل الى 120سم، وفي الشمال يسود مناخ مداري

[1]-IgnatiusAkaayarAyua et Dakas. C. J. Dakas, la République féderale du nigeria. Un Dialogue mondial sur le féderalisme, volume 1, Forum des fédérations, disponible sur internet: hhttp://www.forumfed.org/pubs/dm livre 1_8.Pdf

يتميز بوجود فصل جاف قد يطول ليصل ثمانية أشهر في الشمال الشرقي، أما درجة الحرارة فيبلغ متوسطها في شمال البلاد 29 % وقد تصل درجة الحرارة اليومية في معدلها إلى 38%، ويكون معدل درجات الحرارة في وسط البلاد اقل مما هو عليه في الشمال، أما في الجنوب فإن المتوسط السنوي لدرجات الحرارة يصل الى 28 درجة بين شهرين نيسان، وتشرين الأول[1].

أما بالنسبة للاقتصاد النيجيري، فشكلت الزراعة المورد الأساس قبل اكتشاف النفط، ومن بين أهم المنتجات الزراعية هي التمور، والزيت، والمطاط، والكاكاو، والفول السوداني، فضلا عن ذلك محاصيل زراعية أخرى كالبطاطا، والسمسم، والأرز، والقطن، وغيرها من المحاصيل الزراعية، وهي للاستهلاك المحلي، أما بعض المحاصيل الرئيسية الأخرى فتدخل في سد حاجات السكان من مواد البناء، ومواد التنظيف، فضلا عن مردودها المالي الذي يزود البلاد بحوالي ثلث الصادرات اذ يبلغ انتاج زيت النخيل في نيجيريا 52% من الانتاج العالمي.[2]

تراجع قطاع الزراعة بعد اكتشاف النفط* وأدى النفط دورا كبيرا في الاقتصاد النيجيري، إذ وفر للبلاد موردا ماليا هائلا، وحسن من مستويات الدخل، كما أعطى أهمية لتطوير الصناعة، وتوسيع الحركة التجارية بين نيجيريا والبلدان الأخرى، فضلا عن ذلك تطوير البنى التحتية في البلاد كالطرق والمواصلات ولم تقتصر البلاد على وجود النفط فقط بل تحتوي على كل من الغاز الطبيعي، الفحم، القصدير، الذهب، والحديد والكلس.[3]

ثانيا: السكان والتركيب الاجتماعي لنيجيريا:

1- **<u>نشأة نيجيريا كمجتمع تعددي</u>:**

تعد نيجيريا أول دولة وأكبرها من حيث التعداد السكاني في افريقيا، باعتبارها دولة ذات تركيبة اجتماعية معقدة من عدة مستويات تتداخل فيما بينها، فهي متعددة عرقيا ودينيا واقليميا ولغويا مما جعلها تواجه الكثير من الأزمات والنزاعات منذ استقلالها. وقد لعب المستعمر دورا كبيرا في انماء

---

[1] شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،على الرابط التالي:www.african-muslim.com.

[2] فيليب رفلة،"**الجغرافية السياسية الإفريقية**"، تقديم و اشراف عز الدين فريد، ط2، مكتبة النهضة المصرية القاهرة،1966م،ص. ص 520،521.

*اشارت المصادر أن اكتشاف النفط كان عام 1938م والبعض الأخر عام 1958م ينظر: أحمد صوار، **استقلال نيجيريا**، سلسلة كتب سياسية رقم(194)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1961م،ص . 28.

[3] المرجع نفسه، ص 521.

العداء الداخلي بين الجماعات الإثنية، باعتبارها دولة مصطنعة نتيجة لظرف تاريخي يتمثل في النشاط الاستعماري البريطاني في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. ففي عام 1861م أسس البريطانيون مستعمرة لهم في **لاجوس** على ساحل المحيط في أقصى جنوب غرب نيجيريا الحالية، ومن ثم أخذت **بريطانيا** في بسط نفوذها على بلاد ومماليك **اليوروبا** غرب نيجيريا الحالية، وعلى الجماعات القبلية في جنوب شرق نيجيريا، كجماعات **الإيبووالأيبوالإيفيك** وغيرهم. وكانت **بريطانيا** قد اعلنت فرض حمايتها على هذه المناطق في أعقاب "**مؤتمر برلين**" الشهير عام1884/1885م. حيث أنشأت "**محمية الزيت**" والتي أصبحت فيما بعد "**محمية ساحل النيجر**"، ثم تغير اسمها مرة أخرى عام 1900 ليصبح" **محمية نيجيريا الجنوبية**".

وفي نفس العام أعلنت بريطانيا فرض حمايتها على مناطق المسلمين في شمال نيجيريا الحالية، وخاصة على حمايتها خلافة **سوكوتو** و إماراتها، وشرعت في إخضاع هذه المناطق بالقوة العسكرية عام 1906م، حيث ضمت **بريطانيا** مستعمرة **لاغوس** الى "**محمية نيجيريا الجنوبية**" ليشكلا ما عرف "**بمستعمرة ومحمية نيجيريا الجنوبية**".

وأخيرا في عام 1914م ظهرت نيجيريا للوجود لأول مرة ككيان واحد، عندما أخضعت بريطانيا مناطق سيطرتها في جنوب وشمال نيجيريا لإدارة واحدة فيما عرف "**بإدماج لوجارد**".*

1- وفيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق الى 3 مجموعات من المقاطعات: شرقية وغربية (في جنوب نيجيريا) وشمالية (في شمال نيجيريا) وتحولت هذه المقاطعات بعد الحرب العالمية الثانية الى ثلاث أقاليم كبيرة، وشكلت أساسا **للاتحاد الفدرالي النيجيري**. وفي عام 1960م استقلت نيجيريا كدولة فدرالية من ثلاث أقاليم شمالي وشرقي وغربي بين حدودها جماعات متباينة إثنيا ولغويا ودينيا.[1]

1- **<u>أنماط التعددية</u>:** يبلغ عدد سكان نيجيريا 206 مليون نسمة، غالبية سكانهامن العرق الزنجي الذين يتميزون بالبشرة السوداء والأنف الأفطس والعريض وبروز ملامح الوجه والقامة المتوسطة. توضح

*إدماج لوجارد: نسبة إلى فريدريك لوجارد، أول حاكم بريطاني "**لمستعمرة ومحمية نيجيريا**"و الذي كان له دور أساسي في إخضاع هذه المناطق للسيطرة البريطانية.

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م،ص،ص، 244-293.

*التعددية الإثنية: إن استخدامنا للتعددية الإثنية في هذا المقام بدلا من "**التعددية العرقية**" لأن نيجيريا لا يتم التمييز بين جماعاتها الإثنيةبناءا على السمات الفيزيولوجية أو السلالية، فالتعدية الإثنية في نيجيريا تشمل جميع المقومات الأخرى كاللغة والدين والتاريخ وغيرها.وهي عكس دولإفريقية أخرى يمكن استخدام التعددية العرقية **كالكونغو** والتفريق بين الجماعات الإثنيةمثلابين**التوتسيوالهوتو**والتي يكون على أساس الملامح الفيزيولوجية.

التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري الى أنه من المجتمعات المعقدة التركيب، وهو مجتمع قبلي والقبيلة هيالوحدة الأساسية في تركيبته، وهو على العموم مجتمع يتسم بالتعددية اللغوية والسياسية حيث يوجد بها أكثر من 250 مجموعة قبلية. ومن أنماط هذه التعددية مايلي:

أ- **التعددية الاثنية**:* من أبرز أنماط التعددية وضوحا في المجتمع النيجيري إن لم تكن أبرزها، يتكون المجتمع النيجيري من عدد من الجماعات أو القبائل التي تنطبق عليها الصفة المميزة للأمة، اذ توجد فيها 250 قبيلة حيث كان للتقسيم الاستعماري دور في تقسيم القبائل بين أكثر من دولة مما ترك بعض القبائل بتعداد لا يزيد عن ألف فرد فقط في الدولة الافريقية المختلفة ومنها نيجيريا وكان للتقسيم القبلي دور في الأزمات التي مرت بها هذه الدولة الإفريقية الكبيرة.

وهذه الجماعات تتفاوت تفاوتا كبيرا ففي حجمها ولغاتها وثقافاتها، حيث هناك ثلاث جماعات كبرى تشكل نحو 66 % من سكان نيجيريا،[1] من أبرز هذه القبائل النيجيريةمايلي:

1. **الهوسا فولاني**: في شمال نيجيريا، تبلغ نسبتها 31% من الشعب النيجيري معظمهم مسلمين ويتحدثون لغة الهوسا.

2. **اليوروبا**: في جنوب غرب نيجيريا، يشكلون نحو21% من السكان، يتوزعون تقريبا بين الاسلام والمسيحية ويتحدثون لغة اليوروبا.

3. **الإيبو**: في جنوب شرق نيجيريا، ويشكلون نحو 17% من السكان، ومعظمهم من المسيحين، ويحدثون لغة الإيبو. بالاضافةالى هذه الجماعات الثلاث، هناك 8 جماعات اثنية كبيرة الحجم نسبيا مثل: الكانوري و النوفي والتيف في الشمال والايدو في الجنوب الغربي و الإيبيبيو والافيك في الجنوب الشرقي، وتشكل هذه الجماعات الثماني بالاضافة الى الجماعات الثلاث الأولى حوالي 96% من سكان نيجيريا.[2]

ب -**التعددية اللغوية**: تميزت نيجيريا بتعدد لغاتها، ولهجاتها، اذ توجد فيها نحو 540 لغة أو لهجة وتتفاوت أهمية كل لغة ولهجة منها، فبعضها لا يزيد عن 800 نسمة ممن يتكلمون بها، بينما يزيد في بعضها الأخر عن خمسة ملايين، وأكثر اللغات انتشارا هي لغة الهوسا (Haussa) في شمالها، ولغة اليوروبا(Youruba) في جنوب غربها، ولغة الايبو(Ibo) في شرقها، وعلى الرغم من تعدد اللهجات الا أن

---

[1]- محمد عاشور،"**التطورات السياسية في نيجيريا، ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية أمتي في العالم، ص510. وقت الاطلاع(2ماي 2022-15.55) http://hadaracenter.com/index.php?optien=com-content&view=article&id=417....pdf

[2]-صبحي قنصوة، "**نيجيريا:قضايا و تحديات التعايش في مجتمع تعددي**"، ص 131.

اللغة الرسمية هي اللغة الانجليزية، اذ دخلتها بطرق مختلفة كالتجارة والارساليات التبشيرية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، وأصبحت هي المتداولة في المؤسسات الادارية، أما اللغة العربية فقد كانت لغة الدين الاسلامي ولغة الهوسا للمعاملات اليومية. وكذلك فإن سكان نيجيريا ينقسمون لغويا الى مجموعات عدة (تصل الى 100 لغة) تنتمي الى أسر لغوية مختلفة وهذه اللغات هي: تشاد الحامية(الهوسا)، أسرة اللغات الأطلنطية الغربية الفولاني، وأسرة اللغات الافريقية الوسطى، وأسرة اللغة العربية قبيلة الشوا، ولغات ثانوية أخرى وغير مصنفة، أما أكثر اللغات انتشار فهي لغة الهوسا ولا تنتشر في الشمال أما لغة اليوربا فتنتشر في الغرب(جنوب غرب البلاد) حيث تسكن قبائل اليوربا، وهي من لغات البانتو، أما اللغة الثالثة في نيجيريا فهي الايبوويتكلمها نحو 9 مليون نسمة، ولغة الفولاني تنتشر في الشمال ايضا.[1]

وتعد أكبر مجموعتين لغويتين هي الهوسا فولاني في شمال البلاد وهما تنتميان الى مجموعة الكوا. والشمال يتميز بأنه أكثر تناسق لغويا من الجنوب لذلك نلاحظ أن لغة الهوسا أصبحت اللغة الرسمية في الشمال إلى جانب اللغة الانجليزية، في حين نجد افتقار الجنوب إلى لغة مشتركة نتيجة النزاع الاثني فضلا عن وجود الكثير من الأقليات الإثنية اللغوية.[2]

ج -**التعددية الدينية**: أما الديانات القائمة في نيجيريا فهي الوثنية، وهي الأولى فيها حتى دخلها الاسلام خلال القرنين الحادي عشر، والثاني عشر الميلاديين، فأصبحت أكبر دولة اسلامية بعد أن شكل المسلمون فيها أكثر من 50% من نسبة السكان، أما المسيحيون فيشكلون 35% من السكان، ويتركزون في أقسام الجنوب، و15% للديانات الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن دستورها لميشر إلى دين الدولة الرسمي بما في ذلك الاسلام، حيث لا توجد وزارة للشؤون الدينية لإدارة شؤون الطائفة الاسلامية في البلاد.[3]

[1] حنان طلال جاسم السارة، "**التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا**"، اطروحة دكتوراه فلسفة في تاريخ الحديث والمعاصر جامعة بغداد، العراق، 2014م، ص 9.

[2] هيفاء أحمد محمد، "**ظاهرة الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر**"، العدد 46، ص 95.

[3] حنان طلال جاسم السارة، مرجع سابق، ص10.

الجدول رقم 01/ يبين التوزيع الديني في الأقاليم الستة لنيجيريا

اسم المنطقة	الإسلام		المسيحية
الشمال الغربي	أغلبية		أقلية
الشمال الشرقي	أغلبية		أقلية
الشمال الأوسط	تساوي		تساوي
الجنوب الغربي	تساوي		تساوي
الجنوب الشرقي	أقلية		أغلبية
جنوب جنوب	أقلية		أقلية

Source: John Lola Okunula, conflicte and peace Building in MultiReligious and multi-cultural state, www. Docser.com/CONFLIT-AND-PEACE-BUI.pdf,p.p 1-27

د - **التعددية الاقليمية**: برزت هذه التعددية كنتاج لارتكاز كل جماعة من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى في إقليم محدد، الأمر الذي جعل لكل واحدة من هذه الجماعات السيطرة السياسية والإقتصادية والثقافية على مقدرات الإقليم الذي تقطنه.

ومع تنوع هذه القبائل وتعددها فإن هناك ثلاث قبائل رئيسية تمثل أغلبية الشعب النيجيري وهي كل من قبائل الهوسا فولاني في الشمال وغالبيتهم من المسلمين، حوالي (98%)، قبائل اليوربا في الجنوب الغربي ينقسمون بين مسلمين ومسيحيين، والايبو في الجنوب الشرقي وغالبيتهم من المسيحيين، الهوسا من أكبر التجمعات السكانية وتمتهن الزراعة، أما اليوربا فتتألف من مجموعات سبع لكل منها زعيمها الخاص ولا تخلو العلاقات بين مجموعاتها من الصراع، وتمتهن الزراعة والتجارة وعرفت مواجهات محتدمة مع الهوسا على مر التاريخ المعاصر لنيجيريا، وثالث القبائل وهي الايبو وتسكن جنوب شرق البلاد حيث تتركز ثروات البلاد الأحفورية.[1]

ولأهمية ذلك ستتم الاشارة إلى توزيعها الجغرافي وحسب الأقاليم وعلى النحو التالي:

أ . **الإقليم الشمالي**:

يشكل 85% من المساحة الكلية لنيجيريا، وتنتشر فيه قبائل عدة، منها قبائل "**الهوسا**" التي تنتمي إلى شعوب السودان الغربي، وتقع شمال شرق نيجيريا، وتمتد الى أقاليم شرق النيجر، وهذه القبائل مسلمة لها لغة خاصة معروفة باسمهم، اذ يتحدث بها أكثر من 40% من سكان الاقليم الشمالي التي أصبحت لغة الثقافة الاسلامية، واستطاعت قبائل الهوسا من اقامة عدد من الإمارات هي

[1] هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، 97.

دورا، وكانو، وزاريا، وجبير، وكاتسينا، ورانووبيروم. أما قبائل الفولاني فقد استوطنوا الشمال منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وامتزجوا مع الهوسا، وتزاوجوا معهم، واعتنقوا الإسلام، وفي مطلع القرن التاسع، قام الفولاني بزعامة "**عثمان دان فوديو**" بحركة دينية في إمارة الهوسا نتج عنها ثقافة مشتركة تضم القبيلتين، لذلك اطلق عليها اسم "**قبائل الهوسا فولاني**"، والى جانب الهوسا فولانيتوجد قبائل "**الكانوري**" في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، ولهم امارة **بورنو** التي تمكنت من الصمود بوجه قبائل الفولاني مطلع القرن التاسع عشر، ويدين **الكانوري**بالاسلام شأنهم شأن الهوسا والفولاني، لكنهم يتميزون عنهم بلغتهم الخاصة التي سميت باسمهم "**الكانوري**".

أما قبائل "**التيف**" في **وادي نهربنوى** الأوسط فلم يعرفوا الحكم المركزي، ويتميزون بالتجانس اللغوي، وقبائل "**النوبي**" في **وادي نهر كادونا الأدنى**، وجزء من **وادي نهر النيجر**، وقد نجح الفولاني في اخضاعهم أثناء الحركة الدينية السابقة الذكر، وهناك قبائل قليلة العدد تنتشر بشكل واسع فيما كان يعرف "**بالحزام الأوسط**" (الجزء الجنوبي من الاقليم الشمالي) ومنها **الجوكون، والبيروم،والايجالا**، وغيرها، أما نظام الحكم فهو شبه ملكي يحكم فيه الأمراء على التقاليد الاسلامية المتوارثة، ولم يتأثروا بالثقافة الغربية التي حملها اليهم المستعمر، وظلوا متمسكين بعقيدتهم الإسلامية، وكانت "**كادونا**" عاصمة هذا الاقليم.[1]

يبدو أن التباين الاجتماعي بين القبائل النيجيرية لم يؤثر على نسيج الوحدة الثقافية، والدينية التي تجمعهم في الاقليم الشمالي الإسلامي، وقد جعلت منهم كيانا متميزا له تأثيره على الوضع السياسي في نيجيريا.

ب . <u>الاقليم الغربي</u>:

تبلغ مساحته 45 ألف ميل مربع[2]، وتسكنه قبائل **اليوروبا** جنوب غرب نيجيريا، ترتبط هذه القبائل بلغة مشتركة هي اليوروبا، ومجموعة رموز خاصة فيما يتعلق بالأساطير، والأحداث والتي تشكل جزءا أساسيا من التراث الحضاري التاريخي لهذه القبائل، رغم أنها عرفت أنظمة عديدة متباينة في الحكم، والإدارة طيلة تاريخها الذي يمتد الى ألف عام تقريبا، وقد تأثرت هذه بالحملات التبشيرية المسيحية في نيجيريا، وانتشرت بينهم الأفكار الغربية، فانقسم سكانها إلى مسلمين، ومسيحيين وكانت **ابادان** عاصمة اقليمهم، وهناك قبائل صغيرة في الاقليم الغربي يدينون بالديانة المسيحية، ومنها

[1] حنان طلال جاسم السارة، "**التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا**"، مرجع سابق،ص.ص11-13.

الايدو في مدينة **بنين**، ويتميزون بلغتهم المعروفة **الايدو**، **والأورهوبو** ينتشرون إلى جوار **الايدو**جنوب مدينة **بنين**، ويتميزون عنهم بلهجتهم.[1]

ج . **الإقليم الشرقي**:

تبلغ مساحته 64 ألف ميل مربع[2]، وتسكنه قبائل الايبو ويتركزون في المناطق الداخلية من الاقليم مثل **أونيتشاوا**، **واويري**، **واوجوجا**، وغيرها وغالبيتهم من المسيحيين، وكان مجتمعها مجزءا لا يوجد فيه قيادات أو سلطات مركزية قوية، كما أنها تفتقر لوجود المدن والممالك المركزية، وبسبب بيئة الغابات الاستوائية،والمدارية الكثيفة في الاقليم الشرقي جعلتها تعيش في تنظيمات متفرقة أساسها القرية.[2]

كل هذه الحيثيات توضح لنا أن جانب مهم من الاختلافات بين المجموعات الاثنية يعود للاختلافات اللغوية، مما جعل نيجيريا تعيش حالة من التعددية اللغوية التي بدورها انعكست على طبيعة الثقافة في نيجيريا التي أصبحت متعددة مما عقد مهمة تحقيق وحدتها الوطنية.

وبهذا فإن المتتبع للواقع السياسي الاجتماعي لنيجيريا منذ استقلالها يجد أنه غالبا ما دخلت هذه القبائل وغيرها في البلاد في صراعات دموية أدت لسقوط ألاف الضحايا بسبب المصالح والحسابات السياسية والاقتصادية، ونتج عنها حروب أهلية كالحرب الأهلية في بيافرا (1967 م/1970م) والانقلابات ما استدعى التدخل السريع لإدارة مختلف هذه الصراعات بالشكل السلمي الذي يرضي كافة الاطراف يحول دون تكرارها.

الخريطة رقم01 تبين موقع نيجيريا

[1] مرجع نفسه، ص 14.

[2] مرجع نفسه، ص 15.

Source :https ;//m.marefa.org/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7

المطلب الثاني: أهمية النفط في النشاط الاقتصادي النيجيري

تعد نيجيريا احدى أهم الدول الأفريقية، وذلك نظرا لتوافرها على عوامل عدة ساعدت في إضفاء هذه الأهمية، سواءا من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط، اذ تنتج نيجيريا ما يقرب نصف انتاج النفط الافريقي وهذا ما جعل منها الدولة الأكثر فاعلية في افريقيا بشكل عام وغربها بشكل خاص، كما أنها الأكثر تأثيرا داخل منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا **(الإيكواس)**.

لقد تجلت أهمية نيجيريا النفطية كونها خامس أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك، وثامن أكبر منتج في العالم، وهذا ما حتم عليها أن تضع خططا وبرامج سياسية واقتصادية تعكس تلك الامكانات المتاحة، كما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النفطية فان السياسة النفطية النيجيرية تخضع وبدرجة كبيرة للاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية التي تعيشها البلاد، والتي تنعكس بالنتيجة على أدائها السياسي.[1]

[1] اياد عبد الكريم مجيد، "**سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)**"، دراسات دولية، العدد 38، ص 159.

1/ النفط في نيجيريا:

تتعدد الثروات في نيجيريا من النفط والغاز الطبيعي الى الفحم والحديد وغيرها من الثروات.[1] إلا أن الثروة الأساسية والتي يعتمد عليها الاقتصاد النيجيري هو النفط، اذ تعد نيجيريا من الدول الرئيسية المنتجة للنفط. وهناك من يشير الى أن اكتشاف النفط في نيجيريا يعود الى عام 1938م. الا أن غالبية المصادر تؤكد على أن النفط قد تم اكتشافه عام 1958م وتتمركز مناطق انتاجه في **(بورتهاركوت)*** وفي دلتا النيجر، اذ تبلغ عدد الحقول النفطية فيها(606) حقل نفطي.[2] وهي أهم دولة افريقية في المجال النفطي كما أنها دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط **(الأوبك)** وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي، وتأتي أهمية نيجيريا كونها تصدر يوميا ما معدله (2.4) مليون برميل من النفط الخام وهي بهذا تنتج أكثر من نصف انتاج القارة الافريقية البالغ (4.5) مليون برميل من النفط الخام يوميا.[3] و هي بذلك الدولة الافريقية الأولى في انتاج النفط وهذا عزز دورها في التأثير على قرارات منظمة الأوبك كممثل عن افريقيا.[4]

وبحسب تقديرات **الأوبك** لعام 2001م يبلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في نيجيريا ما بين27-35 مليار برميل من النفط الخام، تنتج يوميا قرابة 2.4 مليون برميل تستهلك منها مابين 200- 275 الف برميل فقط وتصدر الباقي الى العالم الخارجي وتعد الولايات المتحدة الأمريكيةأهم مستورد للنفط النيجيري. ويحتل النفط النيجيريما يقارب 30 % من الناتج المحلي الاجمالي و 95 % من اجمالي حجم تجارتها مع العالم الخارجي و75 % من مدخولات ميزانية الدولة النيجيرية.

ونتيجة لذلك فان الاقتصاد النيجيري رهين بقطاع النفط الذي يمثل أهم القطاعات في التبادل التجاري، كما وتمتلك نيجيريا فضلا عن النفط كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، اذ يبلغ حجم

---

[2] نيجيريا: المركز الدولي للبحث.العلمي،

http://www.ANC.org.za. ANC, Foreign policy perspective in Democratic south Africa 1994

*بورت هاركورت: وهي من أهم الموانئ الواقعة في الاقليم الشرقي وتساهم بشكل فاعل في تصدير النفط النيجيري للخارج. ينظر :عمار حميد ياسين، "**مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا**"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية2001، ص 75.

[2] محمدعبد العاطي، "**النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد**"،

https://bit.ly/3QzWOIE

[3] http://www.moo.gov.kw/magaz.ne/ar/index.asp.newsID.p.1.

[4] خالد حنفي،" **كلينتون في نيجيريا. نفطوشريعة ومنافسة فرنسا**

https://bit.ly/3qNhPp3

الاحتياطي النيجيري المؤكد من الغاز الطبيعي حوالي(4،5) تريليون قدم مكعب، وتصدر يوميا 7،83 مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي الى العالم الخارجي على هيئة غاز مسال.[1]

وقد جنت الحكومة النيجيرية ارباحا طائلة جراء بيع النفط والتي بلغت أكثر من (300) مليار دولار منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وقد ازدادت ارباحها خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع اسعار النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف، الا أن الواردات النفطية لم يتم توزيعها بالتساوي بين أبناء الشعب النيجيري وانما استأثر به اصحاب النفوذ فقط، فأهالي منطقة دلتا النيجر(الذي يتركز فيها معظم حقول النفط) يعدون من أفقر سكان المناطق النفطية في العالم وأكثرها حرمانا، اذ أن 70 % منهم يعيشون تحت خط الفقر ولا يتعدى دخل الفرد هناك دولار واحد في اليوم.[2]

والجدير بالذكر هنا أن الشركات العاملة في مجال استخراج وتكرير النفط هي شركات أمريكية وأوروبية (**هولندية، ايطالية،بريطانية وفرنسية**) الا أن معظمها شركات أمريكية مثل شركة "**كوالبو**" التابعة "**لموبيل**" وشركة "**اسكرافوس**" التابعة "**لشيفرون**" وشركة "**براس**" التابعة "**لأجيب**" و"**بينينجتون**" التابعة لشركة "**تكساسو**" وكذلك شركة "أمريكا ما وراء البحار" وشركة "**أسو**" لغرب افريقيا وشركة "**تتسيبي**" وشركة "الخليج" وشركة "**دارلنج** الدولية". [3]

2/ **<u>السياسة النفطية لنيجريا:</u>**

لاشك أن لكل دولة نفطية أهدافا واستراتيجيات معينة تعتمد في تنفيذها على اتباع سياسة نفطية محددة تكفل لها تحقيق ما ترنو اليه من أهداف. وهذا يتوقف بطبيعة الحال على فلسفة وتوجه النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك، كما أنه يتوقف على طبيعة التوجه الاقتصادي لكل دولة، اذ أنها تحدد وبدرجة كبيرة ماهية تلك السياسة النفطية للدولة المعينة.

ونيجريا كإحدى الدول النفطية المهمة فإن لها أهدافا استراتيجية تسعى الى تحقيقها، من خلال انتهاج سياسة نفطية قائمة على أسس ومبادئ معينة. والسؤال المطروح هنا هو: ماهي السياسة النفطية النيجيرية؟

---

[1] http ;//www.aljazeera.netNR/exeres/.

[2] **النفط والظلم في نيجيريا**، النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية، 21 كانون الثاني 2005م، ص1.

[2] مجلة الطليعة العربية، العدد9، 1967، ص 80.

في حقيقة الأمر يقصد **بالسياسة النفطية** بشكل عام هو: "**أن تبادر وزارة النفط في هذه الدولة أو تلك بوضع خطط وتصورات ودراسات واقعية وعملية حول كيفية التصرف بموارد وثروات البلاد البترولية، بالشكل الذي يتيح لها الاستثمار الأمثل لمواردها تحقيقا لأهدافها ومصالحها**".[1]

وبناءا على هذا التعريف فإن دوائر صنع القرار الخاصة في نيجيريا تتولى وضع سياستها النفطية الرامية الى تحقيق تلك الأهداف. وهذا يتوقف بطبيعة الحال على فلسفة النظام السياسي النيجيري الحاكم وطبيعة وماهية الأليات التي تتبعها الحكومة النيجيرية والأهداف المرجوة من ذلك، ففلسفة النظام السياسي النيجيري في جانبه الاقتصادي هو نظام رأسمالي ليبيرالي يقوم على أساس توزيع الاستثمار النفطي والحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح.[2] وهذا يعني أن سياسته النفطية ذات نهج رأسمالي، إذ أنها تقوم باتباع أساليب وآليات عدة لتعزيز تلك السياسة لعله أبرزها:[3]

_ زيادة الانتاج النفطي النيجيري إلى الأسواق العالمية وبأسعار مناسبة والحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد.

_ العمل على فتح مجالات الاستثمار الخارجي وتشجيعها من خلال السماح بدخول الشركات البترولية العالمية العملاقة إلى نيجيريا والقيام بالتنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره، إذ تعمل في نيجيريا شركات نفطية عملاقة مثل شركة (شل) و(إكسون موبيل) و(شيفرون) وغيرها.

_ تشجيع القطاع الخاص النيجيري على الاستثمار في مجال النفط، بهدف تقليل الاعتماد على العامل الخارجي في القطاع النفطي.

وتهدف "**السياسة النفطية النيجيرية**" من خلال ذلك إلى تحقيق جملة أهداف استراتيجية، تعد جوهر سياسته النفطية والتي تسعى إلى:[4]

- تحقيق مشاريع التنمية والنهوض والتقدم الاقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للزيادة الحاصلة في الدخل القومي النيجيري الناتجة عن العوائد الضخمة للإيرادات البترولية.

---

[1] "**شركات أمريكية تبحث عن تمويل شرطة نيجيريا**"، جريدة الجزيرة (السعودية)، العدد9841، 1999/9/8م، ص1.

[2] "**صراع الأقطاب لتأمين نفط نيجيريا**"، شركة نبأ المعلوماتية، ص 2.

[3] **احتكارات الأمريكية في إفريقيا**،في:

https://bit.ly/3eII791

[4] جريدة الأهرام (القاهرة)، العدد 3769، 2006/10/7،ص 6.

القضاء على الفجوة الحاصلة بين طبقات المجتمع النيجيري من خلال رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق التوزيع العادل لعوائد البترول على مختلف أقاليم البلاد،وهذا ما سيؤدي بالنتيجة الى:

- القضاء على الصراعات والنزاعات التي تحدث بين القبائل والأقاليم النيجيرية (للسيطرة على الموارد البترولية)، خاصة إذا ما علمنا أن هناك صراعات قديما بين اقليم الشمال التي تقطن فيها قبائل الهوسا فولاني وبين أقاليم الجنوب والغرب (تمتاز بغزارة الانتاج النفطي) ويقطن فيها قبائل الايبو واليوروبا، وبالنتيجة تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد والذي سينعكس إيجابا على سياستها النفطية مستقبلا.
- توظيف قسم من العوائد والواردات النفطية في تنشيط وتفعيل القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات بهدف تنويع مصادر الدخل القومي النيجيري.

وعليه فإن السياسة النفطية النيجيرية تهدف إلى النهوض بالواقع النيجيري سواء كان ذلك على المستوى السياسي أوالاقتصادي أو الاجتماعي، إلا أن تلك السياسة تحددها متغيرات وعوامل داخلية وخارجية ضاغطة تعترض تحقيق تلك الأهداف وتلعب دورا رئيسا في تحديد مسارات سياسة نيجيريا النفطية وتجعلها ضاغطة تعترض تحقيق تلك الأهداف وتلعب دورا رئيسا في تحديد مسارات سياسة نيجيريا النفطية وتجعلها خاضعة وبدرجة كبيرة لتلك الاعتبارات، والتي تكون على حساب استقلالها واستقرارها السياسي والاقتصادي، وهي حقيقة تتعامل معها نيجيريا كأمر واقع وذلك بحكم اعتمادها شبه الكلي على الدعم والاسناد الخارجي(وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا) هذا الواقع تطلب من نيجيريا أن تتبع سياسة نفطية تخلق لنا حالة من التوازن في سياستها، بين متطلباتها الداخلية وبين الضغوطات الخارجية التي تتعرض لها.[1]

3/محددات سياسة نيجيريا النفطية:

أولا: محددات داخلية

1. الصراع القبلي العرقي:

لا توجد دولة في القارة الأفريقية تتنوع وتتعدد خصوصيتها الاجتماعية (اللغة، العرق، الدين،..) مثل نيجيريا والتي تعد بمثابة دويلات صغيرة تم جمعها في إطار واحد هو الفيديرالية لتصبح جمهورية نيجيريا الاتحادية وهو اسمها الرسمي.وتشير التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري إلى أنها من المجتمعات

[1] صراع الأقطاب لتأمين النفط، مرجع سبق ذكره، ص 6.

معقدة التركيب والسمة الغالبة على الشعب كونه مجتمعا قبائليا، فالقبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبته.[1] وتشير الإحصاءات إلى وجود (350 . 374) مجموعة عرقية أهمها الهوسا . فولاني والايبو واليوروبا.

فضلا عن وجود أكثر من (250) لغة وما يزيد عن (150) ديانة. وبالنتيجة فإن هذا التنوع والاختلاف الذي تشهده نيجيريا أثر وبشكل واضح على سياستها بشكل عام وعلى سياستها النفطية بشكل خاص، حيث ولد التنوع العرقي والقبلي والديني تناقضات شديدة وبالغة التعقيد داخل المجتمع النيجيري الذي يمكن أن يطلق عليه بحق (دولة المتناقضات الصارخة)، فهو مجتمع بتنوع هائل في البيئة والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء الطائفي والإثني ومستوى التخلف والنظام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا الخاصة.[2]

إن الصراعات القبلية والعرقية في نيجيريا تحدث على مستويات عدة، فهي قد تحدث داخل الجماعات الإثنية العرقية الموجودة في إقليم معين، فرغم تمكن تلك الجماعات من إيجاد صيغة توفيقية بين الهوية الخاصة والهوية الإقليمية العامة، ومن التفاهم حول بعض الأسس والعمل على التشديد على ضرورات الإنتاج، إلا أنها لم تتمكن من احتواء أماتها كلية لأنها تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب التداخلات الخارجية وبسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز القوة والجاه والثراء وبسبب عدم الإقرار بالتنوع الموجود أحيانا أخرى.[3]

ومن الأمثلة البارزة على حالة الصراعات الموجودة بين الجماعات العرقية.الإثنية، ما هو حاصل بين جماعة الايجو و جماعة ايلاجي بولاية اندو في الإقليم الغربي، والاشتباكات العنيفة بين جماعة **أجوس** وجماعة **اتسكري** في ولاية **دلتا** الإقليم الشرقي والصراع بين **التيف والهوسا فولاني** في **جوس** بولاية **بلاتو**. أما المستوى الآخر من الصراعات فهي التي تحدث على أساس طائفي بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين المسلمين والوثنيين من جهة أخرى. فحسب الإحصاءات المتاحة فإن أكثر من (50%) من سكان نيجيريا مسلمون (في الشمال والشرق) و(35%) مسيح (في الجنوب والغرب) و(15%) يدينون بديانات وثنية.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 6.

[2] جون فاي نون يوه، **نيجيريا الاتحادية جمهورية نشرة دولية المعهد الدولي للدراسات الدينية**، العدد23، عمان 2002م،ص 5.

[3] **النفط والظلم في نيجيريا**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] محمد عبد العزيز اسحاق،**نهضة افريقيا**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971م، ص 32.

إن حالة التنوع والتعدد وما ترتب عليه من صراع بين القبائل والأعراق المختلفة قد أثرت بشكل واضح على الأداء الحكومي في مجال السياسة الداخلية والخارجية وبشكل خاص في السياسة النفطية، فظهور النفط في الاقتصاد النيجيري أثر على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وأجج حالة الصراع بين أبناء القبائل والأقاليم النيجيرية، بين الذين استأثروا بثروات البلاد وبين المحرومين منها، فاكتشاف النفط في الأقاليم الشرقية وأقاليم وسط الغرب والذي يتركز فيها قبائل الايبو،[1] قد ولد لديهم نوعا من الشعور بأنهم أصحاب ثروة ويملكون سلطة اقتصادية قوية، وفي مقابل ذلك فقد أثار هذا الموقف حفيظة القبائل الأخرى والأقاليم خرى مما ولد نوعا من الصراع بين الأطراف المختلفة والذي أثر سلبا على واقع البنية الاقتصادية في نيجيريا من جهة. ومن جهة أخرى أثر في فاعلية السياسة النفطية النيجيرية حيال الأطراف الدولية التي تتعامل معها وذلك بسبب حالة الصراع التي تؤثر سلبا على الخطط والبرامج التي تضعها الدولة لانتهاج سياسة نفطية مستقرة وذات فاعلية وايجابية.

2. **الاضطرابات**:

يمثل القطاع النفطي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في نيجيريا ويشكل ما يقارب 95% من حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ونظرا لأهمية وحيوية هذا القطاع في السياسة النيجيرية، فإن أي اضطراب أو أزمة يتعرض له هذا القطاع سيكون تأثيره سلبيا في السياسة النفطية النيجيرية، ولعل من أخطر تلك الأزمات التي يعاني منها القطاع النفطي في نيجيريا هي ظاهرة الاضطرابات السياسية والاجتماعية والمتمثلة بالانقلابات العسكرية والحروب الأهلية واضطرابات عمال النفط. ففيما يتعلق بالانقلابات العسكرية فقد شهدت نيجيريا منذ استقلالها 13 انقلابا و 9 حكومات عسكرية،[2]

أما الحروب الاهلية فقد شهدت نيجيريا حربا أهلية دامية عرفت باسم(حرب بيافرا) *والتي راح ضحيتها مليون انسان نيجيري، وما انعكس ذلك على السياسة النفطية للحكومة النيجيرية والتي كانت انعكاسا لتلك الاضطرابات والأحداث المضطربة التي كانت حائلا دون وضع خطط استراتيجية ثابتة

[1] محمد مصطفى الشعبيني، **نيجيريا: الدولة والمجتمع**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974م، ص 36.

[2] اياد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص167.

*حرب **بيافرا**:هي حركة التمرد التي ظهرت في نيجيريا في الإقليم الشرقي منها وعرفت باسم **(حركة بيافرا)** والتي بدأت عام 1967م بقيادة الجنرال **(أوجوكو)**(**Ojukiuo**) الذي اعلن عن استقلال الاقليم تحت اسم "**جمهورية بيافرا**" واستمرت هذه الحرب لمدة ثلاثسنوات الى أن استطاعت الحكومة القضاء عليها في 15 كانون الثاني 1970م. ينظر عبد الرزاق مطلك الفهد، **حركة التحرر الوطنية الافريقية، من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال**، مطبعة الجامعة بغداد، عام 1985م،ص ص 335-338.

ومستقرة للسياسة النفطية النيجيرية، كما أن حالة الصراع التي تشهدها البلاد بين أبناء الشعب النيجيري بسبب التنافس على عائدات النفط أثار حالة من الفوضى، ذلك أن مسألة السيطرة على النفط واحتكار عائداته وتركزه في دائرة ضيقة من أبناء مجتمع يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر قد أجج لهيب الصراعات العرقية والاضطرابات الدينية التي تشهدها نيجيريا.[1]

والتي تعد نتيجة منطقية بسبب سوء توزيع العائدات النفطية والذي أثر سلبا على المجتمع النيجيري وزاد من حدة الاضطرابات والصراع الطبقي، كما وتشهد البلاد بين الحين والأخر توترات وموجات من عدم الاستقرار منها ما شهدتها مدينة لاغوس بين أبناء قبائل الهوسا واليوروبا عام 2000م واضطرابات أخرى في مدينة كيشي في العام ذاته بين الفولانيين واليوروبا وتكررت الاحداث في عام 2001م في مدينة (شاغامو) وكانت هي الأعنف والأشرس التي شهدتها نيجيريا خلال السنوات الأخيرة. وهذه النزاعات والصراعات لا يمكن أن نقرأ فيها سوى مظاهر المأزق الخطير الذي تعيشه البلاد. وانعكاس ذلك على سياسة البلاد بشكل عام وسياستها النفطية بشكل خاص. كما وتلقي تداعيات الوضع الداخلي النيجيري بظلالها على تلك السياسة متمثلة في ظاهرة (الاضطرابات العامة) لعمال القطاع النفطي. وهي ظاهرة تشهدها نيجيريا بشكل مستمر وما يعكسه ذلك من نتائج سلبية على انتاج وتصدير النفط النيجيري ومن ثم تأثيرها على سياستها النفطية.

كما وتشهد نيجيريا ظاهرة انتشار المجموعات المسلحة التي تقوم بأعمال مسلحة ضد المنشآت والمصالح النفطية مثل استخراج النفط وبيعه بطريقة غير قانونية، ومهاجمة المرافق النفطية والموظفين الحكوميين النيجيريين.[2] وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على القطاع النفطي في نيجيريا، كما وأن نشاط الجماعات المسلحة طالت مقرات ومكاتب الشركات الأجنبية العاملة في نيجيريا مثل شركة **(أجيب)(Agip)** الإيطالية وشركة **(دايو)** الكورية للخدمات النفطية وشركة **(رويال داتششل)** البريطانية،[3] ذلك من خلال السطو المسلح على هذه الشركات أو خطف رهائن أجانب يعملون في تلك الشركات ومقايضتهم بمبالغ من المال أو لإجبار تلك الشركات على سحب موظفيها من

---

[1] النفط وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[2] **التداعيات الداخلية بنيجيريا تساهم في رفع سعر النفط**، http:// www.aljazeera.net/news/archiveled=94924

[3] **السطو المسلح في نيجيريا يهدد امدادات النفط**، /oil. http://www.arabic.cnn.com/2006/business/1/30/nigeria.

*وتجدر الاشارة هنا الى أن جماعة مسلحة قامت بخطف أربعة رهائن أجانب من شركة **رويال داتش شل**، وطالبت الجماعة بالافراج عن اثنين من **زعماء (ايجاوا)** فضلا عن 1.5 مليار دولار في مقابل الافراج عن الرهائن ونتيجة لهذا قامت الشركة بسحب (500)من موظفيها، وخفض انتاجها بمعدل 221 برميلا يوميا والذي ترك تأثير بالغا على انتاج النفط النيجيري ثامن اكبر مصدر نفط في العالم.

نيجيريا،*وقد أدت هذه الاضطرابات والأحداث الى تعطيل عشر انتاج نيجيريا النفطي والتي قادت بالمحصلة الى حالة من عدم الاستقرار في البلاد، ومن ثم الافتقار الى سياسة نفطية مستقرة تستطيع وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأمد لتحقيق أهدافها في ظل تنامي الشكوك العالمية حول إمكانية الاعتماد على الإمدادات النفطية النيجيرية في ظل استهداف المنشأة النفطية والمنصات البحرية لتصدير النفط.

ثانيا:محددات خارجية

1 <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>:

على الرغم من أنالولايات المتحدة الأمريكية دخلت القارة الأفريقية متأخرة عن نظيراتها الأوروبيات وخاصة بريطانيا وفرنسا،[1] إلاأن التحرك الأمريكي كان مؤثرا وفاعلا وجاء ليخدم المصالح والمطامع الأمريكية في القارة الأفريقية، وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تتمحور بشكل أساس حول قضايا التجارة والاقتصاد والاستئثار بالموارد و الثروات الموجودة في القارة السمراء من أجل ربطها بدائرة العولمة الأمريكية من خلال دمجها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي.[2]

ومن بين الدول التي حظيت باهتمام مباشر من قبل الولايات المتحدة هي نيجيريا ،أصبحت تحتل مكانة مهمة في استراتيجيتها الكونية. وهذه الأهمية متأتية من طبيعة العلاقة بين الطرفين ومن تغلغلالنفوذالأمريكي في نيجيريا واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة عالية من النفط النيجيري(5،1)مليون برميل يوميا. فضلا عن انتشار الشركات النفطية الأمريكية التي تقوم باستغلال النفط النيجيري من جهة ومن جهة أخرى تعمل على تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية لدعم النفوذ الأمريكي الغربي وذلك عن طريق ربط الاقتصاد النيجيري بعجلة الاقتصاد الرأسمالي.

إن الأهمية الفائقة لنيجيريا تفرض اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر بحيث تمكنت الأخيرة من التأثير على نيجيريا عبر الضغوط التي مارستها، سبيلا لتحقيق الديمقراطية فيها وأوكلت إليها مهاما إقليمية عديدة كما في عمليات حفظ السلام في سيراليون ومحادثات السلام السودانية.[3]

---

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **السياسة الامريكية تجاه افريقيا**، مجلة دراسات دولية العدد 20، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،2003م،ص1.

[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **السياسة الأمريكية المعاصرة اتجاه افريقيا وانعكاساته على الوطن العربي 1996م-2000م**، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 28، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية 2002، ص ص 95- 98.

[3] عمار حميد ياسين، مرجع ذكرسابقا، ص 154.

وقد تجسد النفوذ والتأثير الأمريكي على نيجيريا من خلال شركاتها النفطية العملاقة منها (شركة تكساس لإفريقيا، شركة أمريكا في ما وراء البحار،شركةدارلنج الدولية، شركة الخليج، شركة اسو لغرب أفريقيا،شركة موبيل أويل وشركة تيتسي).[1]والتي لها دور بارز في توجيه سياسة نيجيريا النفطية وذلك بفضل سيطرتها على انتاج النفط بدءا من الاستخراج وحتى تصديرها، فهذه الشركات شكلت إحدى العقبات الرئيسية أمام الحكومة النيجيرية لانتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح وأهداف الشعب النيجيري، فالشركات الأمريكية المحتكرة لاستخراج النفط النيجيري سببت في حالة من عدم الاستقرارفي السياسة النفطية النيجيرية ذلك كون نيجيريا لا تملك الإرادة المستقلة لتوجيه سياستها بمعزل عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات. فالأهمية الخاصة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للنفط في دول غربي القارة الأفريقية عموما ونيجيريا خصوصا والتي تأتي على رأس الدول الأفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة، اذ يحتل النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ (1،5|) مليون برميل يوميا، في ظل اعتزام نيجيريا زيادة طاقاتها الإنتاجية خلال السنوات القادمة بنسبة تصل الى 50%.[2]

ومن هنا يتضح قدر الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكيةعبر شركاتهابهذا البلد والذي يعبر عنه بعض الغاضبين النيجيريين من أنه يمثل مزيدا من التدخل في السياسة النيجيرية في المستقبل بما فيها السياسة النفطية.

بريطانيا:

تعد بريطانيا إحدى أهم محددات سياسة نيجيريا بشكل عام وسياستها النفطية بشكل خاص، إذ يعود الوجود البريطاني في نيجيريا ’إلى عام 1861م وهو العام الذي أعلن فيه الحماية البريطانية عليها.[3] وقدبقيت نيجيريا مستعمرة بريطانية حتى عام 1960م حينما نالت استقلالها في ذلك العام. وخلال سنوات الاحتلال عملت الإدارة البريطانية على ترسيخ وجودها في هذه البلاد وربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد البريطاني من أجل سهولة السيطرة عليها. كما سعت الى استغلال موارد نيجيريا وخصوصا النفط من خلال خلق نخب سياسية موالية لها في نيجيريا خدمة لأهدافها ومصالحها.

[1] شركات بترولية تبحث عن تمويل شرطة نيجيريا،في:https://bit.ly/3eACedT

[2] https://bit.ly/3qr7jn8.

[3] نيجيري- المركز الدولي للبحث العلمي.في: https://bit.ly/3Bx7eV9

وهذا انعكس بالمحصلة على السياسة النيجيرية من حيث خضوعها لتأثيرات ونفوذ القوى الدولية التي كانت مسيطرة عليها خلال المرحلة الاستعمارية، والتي تركت ارثا انعكس على البنية الاقتصادية والسياسية لنيجيريا.[1] بعد منح بريطانيا الاستقلال عام 1960م عملت بريطانيا على بقاء نفوذها هناك خشية من تغلغل القوى الدولية الاخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ازداد اهتمامها بنيجيريا حرصا منها في الحفاظ على مصالحها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للحكومة النيجيرية من جهة ،ومن جهة أخرى ضمان استمرار شركاتها في الاستثمار في حقول النفط النيجيرية، فبريطانيا ترى أن لها الحق في بترول نيجيريا كونها مستعمرة بريطانية سابقة ولعضويتها في "**رابطة الكومنولث**" وبسبب الوجود القديم لشركات البترول البريطانية وخاصة في منطقة دلتا النيجر التي تعد أغنى منطقة بترولية في غرب أفريقيا.

ولذا نشهد التنافس الحاد بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على النفط النيجيري فمصالح الطرفين في مجال البترول والغاز الطبيعي بعيدة عن التطابق والتألف، ذلك أن كل طرف يدعي لنفسه الأحقية في الاستفادة من البترول النيجيري. وتشير المصادر إلى أن بريطانيا تعتمد على 10% من البترول النيجيري ولذلك فان اهتمامها بهذه الدولة سيبقى قائما لاسيما وأن لبريطانيا شركات عملاقة تقوم بالاستثمار في المجال النفطي ،لعل من أهمها شركة (شل) التي تعد من أقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر حيث آبار النفط النيجيري، وما لهذه الشركات من دور في التأثير على السياسة النيجيرية في مجال النفطي من حيث الانتاج والتصدير والسعر، ومن ثم فإن السياسة النفطية النيجيرية تكون واقعة تحت تأثير ونفوذ تلك الشركات التي تعد أدوات بيد حكوماتها للتأثير على صانع القرار النيجيري. لا سيما وأن بريطانيا تؤكد على أنها المسؤولة الوحيدة عن تشكيل دولة نيجيريا وهي صاحبة الاستثمارات المالية والنفطية في البلاد.[2]

المطلب الثالث: الشركات النفطية كفاعل أساسي في نيجيريا

تقوم البلدان النامية التي تعاني من تقلبات اقتصادية مثل البطالة الحادة والديون الثقيلة وعدم وجود عملات أجنبية احتياطية في الاقتصاد بمد يدها للشركات العملاقة **عابرة القومية** أو ما يسمى

[1]the Royal institute ofJ. A: Nigeria the political and economic back ground.London.1964.p. 20.

[2]عبد الملك عودة، **هزيمة الانفصالية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد2، القاهرة،1970م، ص .160

[2]منار العبري، **اقتصاد الدم كيف دمرت شركة شل نيجيريا**، في:

https://bit.ly/3xhMPAZ

بمصطلح أخر**العابرة للحدود**، تقدم هذه الشركات المساعدة للدولة النامية وتقدم لها حلولا فتأتيها الأموال والثروة والمهارات لتجني المزيد من العملات الأجنبية وتوفر بعض فرص العمل.

ظاهريا تسير الأمور على ما يرام ويبدو أن البلدان النامية تنتفع من الشركات عابرة القومية وترجع كفة الفائدة للبلد، ولكن المؤسف أن حكومات البلدان النامية حينها وتحت ضغط مشاكلها وحاجاتها الاقتصادية الملحة لاتفكر ولا ترى المشاكل الأكثر عمقا والتي تترتب على دخول هذه الشركات إلى البلد. إن ما يحدث عندما تدخل هذه الشركات للبلد النامي (بنية استغلال موارد البلد طبعا) هو أن المؤسسات الدولية مثل "**البنك الدولي**" تقوم بإقناع الحكومة بأنه يجب أن تفتح أسواقها لهذه الشركات وتبدأ بسرد حكاية العولمة عليها وأنها يجب أن تجذب هذه الشركات كي تجعل الاقتصاد أقوى من أجل منفعتها وبعدها يصبح أمر التحكم والسيطرة على هذه الشركات أمرا صعبا أو ربما رخوا لمساعدة الحكومة ألا أن هذه الشركات عملاقة وقوية لديها معارف وخبرات كبيرة في إنتاج السلع والخدمات وفي العادة تكون هذه الشركات قادرة على تضليل الوزراء وصناع القرار، بل ويصل الأمر الى أن تدافع هذه الحكومات عن الشركات التي تستغل بلادها ومواطنيها.[1]

وبدلا من أن تقوم المؤسسات الدولية ووكالات الإعانة العالمية بمساعدة الفقراء أصبحت ضدا لهم بسياساتها وبناءا على مصالحها وقفت في وجه الفقراء لصالح الأغنياء والشركات العملاقة الغنية التي يملكها نخبة بسيطة وجهات معروفة محددة ففي نيجيريا على سبيل المثال دخلت الشركة البترولية العملاقة شل shellوالتي تعتبر من أكبر الشركات النفطية في العالم. في هذا البلد استغلت موارده أيما استغلال حيث يقول جون ميدلي في كتابه (نهب الفقراء):" تقدر عوائد نيجيريا من النفط منذ اكتشافه بالبلاد في أواخر الخمسينات 50 بمبلغ 400 مليار دولار ولم يستفد معظم النيجيريين من استخراج النفط ووقع كثيرمن منهم في فقر مدقع."[2]

على ضوء ما ذكرنا يتضح لنا أن هناك عدد متزايد من الفاعلين الدوليين من غير الدول الذين ينفردون كل واحد من جهته بذاتيته المتميزة والمستقلة ويؤثرون على البيئة العالمية والاقتصاد الدولي ويتفاعلون بصورة متبادلة مع الدول كدولة عظمى أو أكثر من ذلك، واعتبارها قوة مؤثرة ضاغطة في التصور العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري دون أن ننسى التكنولوجي والعسكري والتكنولوجي

---

1 مرجع نفسه.

[2] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010م، ص ص 145-146.

والبيئي الى غير ذلك. كالشركات متعددة الجنسيات والجماعات القوية متعددة الجوانب والمؤثرة في عالمنا هذا. ولعل أهم هذه الجماعات والمؤثرة والفعالة في مجال العلاقات الدولية نجد الشركات البترولية العملاقة أو مايسمى بشركات الكارتل التي تعد فاعل أساسي في نيجيريا.[1]

فالشركات النفطية العالمية كانت ولا تزال الذراع المنفذ لسياسات حكومات الدول الرأسمالية من ناحية توفير النفط للسوق واستقرار امداداته، وضمان الحصول عليه بأسعار رخيصة، مما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها الهائل السريع وارتباط مصالحا مع مصالح حكوماتها أوكلت لها مهمة تنفيذ السياسات النفطية وهو الأمر الذي مارسته هذه الشركات بنجاح تام منذ مطلع هذه الصناعة، ولم تتوقف سيطرتها عند حدود صناعة النفط فحسب بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها. فقد ساندت الشركات سياسات حكومات الدول التي تتبعها، ولو بطريق مستتر، بممارسة الضغوط على الدول المصدرة المضيفة عن طريق تخفيض سقف الإنتاج النفطي أو تخفيض أسعاره لتقليل الإيرادات أو عدم الإفصاح عن الاكتشافات النفطية في أراضي الامتياز أو الإفصاح عن تقديرات الاحتياطي، بما يستلزم الأمر وغيره من الأساليب الأخرى، وذلك مقابل حماية الحكومات المتقدمة نشاط هذه الشركات في الخارج وتصديرها للدفاع عن مصالحا سواء عن طريق الضغوط السياسية أو عن طريق التهديد العسكري في بعض الأحيان.

كما أخذت هذه الحكومات على عاتقها طمس ما يعكسه نشاط الشركات النفطية داخل دولها من أثار ضارة على اقتصادها القومي، من التهرب الضريبي وعدم زيادة سعرها وغير ذلك من أثار مرورا بالتستر على فضائح الرشوة وغيرها . ولم يقف الأمر عند حد فرض الشركات العالمية وصايتها على القطاع النفطي في الدول المصدرة أو ممارسة الضغوط على حكومات الأم بقصد تمرير مصالحها فحسب بل تعدى ذلك الى ممارسة الشركات الضغط على حكومات دول كبرى للحصول منها على امتيازات. كما ونجد أن النفط قد غير علاقات قانونية ودولية وأثار نزاعات حدودية وثروات وانقلابات داخلية متعددة وخلق تحالفات جديدة ، وتفكك تحالفات قديمة ولازال كذلك حتى الأن, وحتى قانون البحار الدولي قد اخترق مرات عديدة، وغير في بعض الحالات، كي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة، ومازالت هناك مناطق متنازع عليها في الشرق الأوسط وامريكا اللاتينة وأوروبا وحتى افريقيا بسبب النفط التي تعد موضوع دراستنا.[2]

[2] مرجع نفسه، ص ص 191-192.

تعتبر نيجيريا من أهم الدول الافريقية وتتميز بموقع استراتيجي وتمثل وزنا معتبرا سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي ما جعلها تعرف بعملاق افريقيا نظرا لأنها الدولة الأكبر تعدادا للسكان في قارة افريقيا، حيث تمثل التركيبة السكانية قوة عاملة قادرة على النهضة والنمو الاقتصادي للبلد دون أن ننسى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي له منفذ على البحر هذا ما يشجع على التبادلات الدولية باعتبارها تمثل حلقة وصل بين العديد من الدول الافريقية.

وباعتبار أن المؤشرات الاقتصادية أهم مقياس للحكم على مستوى التطور والتنمية في أي اقتصاد سواء للدول النامية أو المتطورة . ومن المعروف أن علامة التطور والتنمية في أي دولة تمثل صورة للتقدم الصناعي الحاصل في البلد. فالصناعة تمثل عصب الاقتصاد وبواسطتها يمكن التصدير للخارج وتلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق عمليات البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي.وبما أن نيجيريا تعد محل دراستنا نجد أن الصناعة في نيجيريا تعتمد على انتاج البترول بشكل كبير حيث تمتلك ثروة طبيعية هائلة تركز عليها في تحديد الاقتصاد والصناعة الوطنية تتمثل أهم مواردها الطبيعية في:

- يحتل النفط المركز الأول من بين الموارد الطبيعية في نيجيريا، من حيث الدخل القومي، وتوجد حقول نفط واسعة في جنوبي نيجيريا، بالإضافة إلى بعض الحقول البحرية في خليج غينيا، كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير، والكولمبيت، وهو معدن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا: الفحم الحجري، وخام الحديد والرصاص، والحجر الجيري، والغاز الطبيعي والزنك، ما جعلها عضوا مهما في منظمة الاوبك واحتل المرتبة السابعة، هذا ماحول نيجيريا إلى دولة ريعية أصبحت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط .

كل هذه المميزات والمتغيرات جعلت من نيجيريا باعتبارها تعتمد في اقتصادها على النفط والغاز في عائداته مسرح لأطماع الكثير من القوى العظمى، لذلك فوجود مستثمرين أجانب ومؤسسات متعددة جنسيات عامة والشركات البترولية خاصة في نيجيريا أمرا ضروري.

وبالرغم من حركات التأميم التي قامت بها الحكومة النيجيرية فإن الشركات البترولية تعد من بينالفاعلين الأساسيين في الدول النفطية بمفهوم شراكة مدفوعة بقيم التنمية ظاهريا ومعززة بعقود امتياز خاصة ومبادئ اقتسام أرباح التي لا تعد في صالح الدول المضيفة،سواءا على المستوى الاجتماعي

او الاقتصادي لافتقارها اليد العاملة المتخصصة والتكنولوجيا فضلا عن تهميش ثقافة العمل وانعدام الإرادة السياسية لهاته الدول في تأميم الكامل لثرواتها والتخلص من مفهوم الشراكة الزائفة.[1]

لطالما كانت صناعة البترول في نيجيريا مصدرا رئيسيا للدخل في البلاد وهو حاليا مصدر 75٪ من أرباح العملات الأجنبية لنيجيريا،لذلك من الواضح أن شركات النفط والغاز تلعب دورا مهما في الاقتصاد النيجيري.

1.- شركات النفط والغاز في نيجيريا:

تساهم شركات النفط والغاز في نيجيريا بشكل كبير في إيرادات الحكومة الفيدرالية كما أنها توفر أكثر من 65٪ من أموال الميزانية لنيجيريا، وتعد نيجيرياأكبر مصدر للنفطوالغاز فيافريقيا وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يبلغ احتياطي النفط ما بين 17 و 22مليار برميل وتزعم بعضالمصادر الأخرى أن هذا الرقم قد يصل في الواقع الى 35 مليار.

وتقع جميع احتياطات البلاد في دلتا النيجر ومع ذلك توفر المناطق الساحلية في البلاد أيضا كمية كبيرة من الغاز والنفط. تمتلك نيجيريا حاليا أكثر من 150 حقلا نفطيا وأكثر من 1400 بئر نشطة. فيما يتعلق بمسألة احتياطات الغاز الطبيعي يمكن لنيجيريا توفير 5300 كلم مربع للعالم ويتم توفير أكبر مبادرة للغاز الطبيعي من قبل شركة المسال النيجيرية.[2]

هذا ما جعلها قبلة وموطن الكثير من شركات النفط العالمية ومن المثير للاهتمام أن أفضل الشركات العالمية في صناعة البترول في العالم تعمل أيضا في نيجيريا حيث تنشط العديد من شركات نفط وغاز عبر الوطنية. في نيجيريا بوصفهم أهم اللاعبون في سوق البترول النيجيري الذين يستحقون أن يكونوا على رأس قائمة شركات البترول في نيجيريا، تعمل هذه الشركات في الغالب في مشاريع مشتركة أو اتفاقيات مشاركة في الإنتاج مع شركة البترول الوطنية النيجيرية(NNPC). لدى الشركات أيضا مجموعة متنوعة من السياسات والأنشطة التي تعالج قضايا مثل مكافحة الفساد والشفافية والمعايير البيئية و التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المضيفة.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] قائمة شركات النفط والغاز في نيجيريا، في:

https://bit.ly/3BrUFth

1-**شركة شل(shell)**): شل هي أهم شركة نفط نشطة في نيجيريا وتعمل هناك منذ عام 1937م، ومعروفة عالميا وتعد لاعب رئيسي في صناعة النفط. عملت مع نيجيريا لأكثر من 60 عاما. وتواصل تطوير طرق جديدة للتعاون مع (NNPC)، يحلم الكثير من النيجيريين بالعمل مع هذه الشركة.[1]

2- **شيفرون(chevron)**: يقع مقرها الرئيسي في الو م أ، المجالات الرئيسية التي تهم الشركة هي النفط والغاز ومصادر الطاقة البديلة. تقدر ثروتها الصافية بأكثر من 253 مليار دولار.

3-**اكسون موبيل(Exxon Mobile)**): هي أكبر شركة نفط في العالم بدأت أنشطتها في 50 القرن الماضي،ترتبط عملياتها بمصادر مختلفة من النفط تقدر ثروتها بأكثر من 400 مليار دول.

4- **شركة ستات أويل(Statoil)** : هي أكبر شركة بترول نرويجية في العالم تعمل مع نيجيريا منذ أوائل التسعينات وهي مسؤولة عن مشروع أغباني (Agbani) في نيجيريا، قامت بأول استثمار لها في عام 1992 تقدر ثروتها بأكثر من 155 مليار دولار.

5-**شركة توتال (Total)** : توتال هي شركة نفط وغاز متعددة الجنسيات ولديها أيضا اهتمام كبير بالعمل مع نيجيريا،لديهم علاقات عمل مع نيجيريا لأكثر من 50 عاما، تمتلك حاليا شبكة توزيع واسعة تضم أكثر من 500 محطة نفط، تعمل الشركة أيضا في توليد الطاقة وإنتاج المواد الكيماوية في نيجيريا. وتقدر ثروتها بأكثر من 120 مليار دولار.

6-**شركة Nigerian AgipOilCompanyLimited**: شركة Agipoil المحدودة هي واحدة من أكبر شركات النفط والغاز في نيجيريا وهو مشروع مشترك للعديد من اللاعبين الرئيسيين في صناعة النفط والغاز NNPC- (ملكية 60%)،Agip (ملكية20%) وConocoPhillips (ملكية20%).

7- **شركة Petrobras**: هيواحدة من أفضل شركات النفط والغاز،يحب الكثير من النيجيريين هذه الشركة ويحلمون بالانضمام إلى فريقها الدولي، ينصب تركيزها الرئيسي على النفط والغاز ومصادر الطاقة البديلة تقدر ثروتها الصافية بأكثر من 73مليار دولار.

8- **شركة Addax Petroleum**: لها تاريخ طويل مع الحكومة الفيدرالية لنيجيريا بدأت العلاقة بين شركة أداكس بيتروليوم وشركة البترول الوطنية النيجيرية عام 1998م، الشركة جزء من مجموعة سينوبك الصينية تتركز قوتهم الانتاجية الرئيسية في الشرق الأوسط وأفريقيا تعمل الشركة مع أكثر من 100 بئر في نيجيريا ويقدر صافي ثروتها بأكثر من 17مليون جنيه.[2]

[1] **top 10 list of oil and gaz companies in nigeria**, toop 10 list of oil and gaz companies in Nigeria, https://bit.ly/3Dhj2MK.
[2] ibid.

9-**شركةNexenInc** : هي واحدة من أبرز الشركات في قائمة شركات النفط والغاز في نيجيريا، وهي أيضا واحدة من الشركات الصينية الحالية التابعة لشركة CNOOC Limited، أصولهم الرئيسية في أفريقيا من خلال المشاريع البحرية في نيجيريا والتي بدأت في عام 2012م في استكشاف المياه العميقة في نيجيريا، تقدر ثروتها الصافية بأكثر من 333 مليون دولار.

10- **شركة Hardyoiland gaz Plc**: هذه شركة لديها اهتمام كبير في العمل مع نيجيريا والنيجيريين، تقع مصلحتهم المالية الحالية لشركة النفط العملاقة هذه في أطول برية فيأتالا و أوزا، يستكشفون حاليا حقول النفط هذه مع شركة BayelsaOilCompanyLimited وشركة Milleniunoil and GasCompany. تملك الشركة 20٪ من حصص شركتيAtala وOza. ويقدر صافي ثروتها بأكثر من 67 مليون جنيه.[1]

تعمل معظم هذه الشركات في مشاريع مشتركة أو اتفاقيات مشاركة في الانتاج مع شركة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC). في المشاريع المشتركة تملك الحكومة الفيدرالية النيجيرية من خلال NNPC عادة ما بين 55-60٪ من الأسهم بينما تمتلك شركة أو أكثر من شركات النفط الدولية باقي تقاسم الاستثمارات والأرباح بين الشركاء، ومن ثم فإن هذه الاتفاقيات تمنح الحكومة المضيفة تأثيرا كبيرا.حيث نجد شل وإكسون موبيل فكلاهما يعمل في مشروع مشترك و Statoil التي لديها اتفاقية مشاركة في الانتاج مع NNPC بالاضافةإلى الاستثمارات الصينية في صناعة النفط في نيجيريا.

يركز تحليلنا حول سياسات وأنشطة لشركات بعد عام 1995 على الرغم من وجود مراجع تاريخية عند الضرورة لفهم السياق الذي تعمل فيه الشركات.

كان عام 1995م هو العام الذي تم فيه إعدام Ogoni Nine مما يمثل نقطة تحول في حملة المجتمع المدني، والتي كان لها تأثير حاسم على شركة شل في نيجيريا وعلى صناعة النفط بأكملها، بدأت شركة شل أنشطة الاستكشاف في عام 1937م وحتى احتكرت التنقيب عن النفط الذي منحته لها الحكومة الاستعمارية البريطانية.[2]

في 50 من القرن الماضي تم حل احتكار شل على الرغم من أن الشركة لا تزال في وضع مهيمن اليوم، تعمل شركة شل في نيجيريا من خلال العديد من الشركات أهمها في انتاج النفط شركة شل لتطوير البترول(SPDC) ،يعمل في شل أكثر من 4500 موظف 95٪ منهم نيجيريون وتمتد عملياتها على

[1]ibid

[2]Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf, **Corporate Security Reponsibility? Corporate Governance Countribution to peace and security in zones of conflict,** Palgrave macmillan,p.p62-63.

30 ألف كيلومتر مربع وتشمل أكثر من 6000 كيلومتر من خطوط الأنابيب في التسعينات استهدفت شل الاحتجاجات المجتمعية وحملة المجتمع المدني الكبيرة التي بلغت ذروتها باعدام Ogoni Nine لسلوكها الاجتماعي والبيئي غير المسؤول وتعاونها مع قوات الأمن العام التي غيرت نهجها.

وسمح ايضا لشركات أخرى بالدخول لنيجيريا من بينها شركات النفط الأمريكية الكبرى (سابقات إكسون موبيل وشيفرون) تمتلك إكسون موبيل 3 شركات فرعية رئيسية في نيجيريا تشارك في أنشطة المنبع والمصب بدأ فرعها النيجيري NigeriaMobilProduce، العمل هناك في عام 1955م وهو الآن ثاني أكبر منتج للنفط في نيجيريا، يعمل بها1900 شخصا ويمثل النيجيريون 96٪ من القوة العاملة على عكس شل فإن عملياتها تقع بالكامل في الخارج.

غير أن Statoil والشركات الصينية أصبحت نشطة في نيجيريا مؤخرا فقط، تأسست Statoil (StatoilHydro) في عام 1972 بقرار من البرلمان النرويجي لتأسيس قاعدة لصناعة البترول الوطنية في النرويج. تمت خصخصة الدولة النيجيرية جزئيا في عام 2001، ولا تزال المالك الأكبر للشركة Statoil و بدأت الشركة عملياتها في نيجيريا في عام 1992 بالشراكة مع شركة BP لكنها لا تتيح النفط بعد لأنها لا تزال تنفذ أنشطة الاستكشاف. يعمل لدى Statoil حاليا 49 موظفا في نيجيريا 95٪ منهم نيجيريون، تمثل الشركة حالة مثيرة للاهتمام تتمثل في أنها بدأت أنشطة في نيجيريا دون انتاج النفط.

نجد أيضا أن التواصل السياسي للصين في أفريقيا بدأ تقريبا في نفس الوقت الذي صاغت فيه سياسة الخروج حيث تشجع هذه السياسة الشركات المملوكة للدولة على الاستثمار في الخارج من خلال توظيف استراتيجيات مثل الاعفاءات الضريبية المحلية أو التمويل المنخفض الفائدة من البنوك المملوكة للدولة.

و ينقسم سوق النفط الصيني بين ثلاث شركات نفط كبيرة لا تزال مملوكة للدولة في الاغلب: شركة البترول الوطنيةالصينية (CNPC) وشركةالبترول الصينية والكيماويات (SINOPEC) والمؤسسة الصينية الوطنية للنفط البحري (SNOOC) تنشط اثنان منهم في نيجيريا منذ عام 2006، فازت شركة CNPC بأربعة تراخيص للتنقيب عن النفط في مزاد، توفر الشركة أيضا خدمات حقول النفط واستحوذت شركة CNOOC على حصة 45% في حقل نفط بحري نيجيري تديره شركة توتال الفرنسية.[1]

[1] Ibid,p .p63-64 .

ومما سبق ذكره نجد أن شركات النفط هذه تعمل في شراكات مشروع مشترك مع الحكومة الفيدرالية النيجيرية ويمثلها بشكل رئيسي شركة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC) والشركات التابعة لها، حيث تمتلك الحكومة حصة 60% في المتوسط مع باقي الشركات المملوكة لشركائها المغتربين. و يعمل عدد كبير من شركات النفط وخدمات النفط الدولية والمحلية الأصغر في قطاع التنقيب والانتاج. وأكثر من 90% من موظفي الشركات المشتركة هم مواطنون مغتربون. وتهيمن الحكومة الفدرالية على قطاع المصب و المعالجة و التكرير على الرغم من ان سياسات التحرير الجارية من المحتمل ان تؤثر بشكل كبير على الرصيد الحالي في المستقبل القريب.

كما ونستنتج أن ظهور الاقتصاد المعتمد على النفط بنسبة 70% في نيجيريا قد أدى إلى الإهمال المنهجي لقطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة القطاع الزراعي الذي كان في السابق الدعامة الاساسية للاقتصاد، و على الرغم من الموارد النفطية الهائلة في نيجيريا يقدر البنك الدولي أنه نتيجة للفساد قارب 80% من عائدات النفط التي تتراكم على الجهة المحلية (أي الدولة والمستثمرون المحليون) يستفيد منها 1% فقط من السكان.

كما وقد وصفت الأمم المتحدة في 2006م نيجيريا في المرتبة 159 من بين 177 دولة على مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وتفيد بأن 70% من النيجيريين يعيشون على أقل من 1 دولار أمريكي في اليوم،و معدلات التضخم و البطالة و الجريمة مرتفعة منذ أن فشلت الدولة في تقديم المساعدة التنموية، بما في ذلك التي لا تستضيف أي شركات نفطية تتطلع إلى صناعة النفط للحصول على مساعدات التنمية.

المبحث الثاني: طبيعة وعوامل النزاع في نيجيريا

عادة ما تكون النزاعات ووخصائصها ركائز أساسية في تحديد شكل ومدى التأثيرات التي يحملها هذا النزاع. وذلك على البعد المحلي الإقليمي،أو الدولي. لا سيما وأن الانتشار يعد مميزة أساسية للنزاعات في الدول الإفريقية، كما أنها عادة ما تكون مفككة للدولة نفسها والدول المجاورة. لذلك سوف نحاول في هذا المبحث إبراز طبيعة النزاع في نيجيريا ومميزاته، كما سنقوم بتحديد العوامل التي تتحكم فيه خاصة وأن الدول الإفريقية ومن ضمنها منطقة غرب إفريقيا تتشابه إلى حد كبير في السياق الاجتماعي (التقاطعات الاثنية والدينية)، السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: خلفية النزاعات في نيجيريا وطبيعتها

تعد النزاعات الإثنية من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار في نيجيريا، وذلك منذ الاستقلال عن بريطانيا في أكتوبر 1960م إلى يومنا هذا، ولم يفلح النظام الفيدرالي الموروث عن الاستعمار في التقليل من تلك الصراعات والحد منها، بقدر ما فاقم الخلافات بين مختلف الإثنيات النيجيرية التي يفوق عددها 250 جماعة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى خلفية النزاعات في نيجيريا وطبيعتها وأهم العوامل البنيوية المسببة لها.

1/<u>خلفية النزاعات في نيجيريا</u>:

بتعداد سكاني ما يقارب207 مليون نسمة موزعين على ما يزيد عن 300 قبيلة، تجد نيجيريا نفسها أمام أزمة حقيقية تتمثل في الكيفية التي تتعامل فيها مع هذا التنوع المركب لسكانها، والتباين الجغرافي الواضح بين شمال فقير وجنوب غني، حيث أن 65 % من الميزانية يأتي من مداخيل البترول الموجود في حقول الجنوب، وعليه فالباحث يجد نفسه أمام شمال فقير الموارد يهيمن على مفاصل السياسة والجيش، وبين جنوب غني بالنفط يشكو سيطرة الشماليين على مقدراته، وفي المقابل عاشت بريطانيا طيلة الأربعين سنة الماضية من استقلالها ما يقارب الثلاثين سنة تحت حكم العسكر، الذين اعتمدوا القوة وسيلة وحيدة لحكم الشعب، وهو ما نتج عنه فساد المؤسسات السياسية والاقتصادية، ولم تعرف نيجيريا فترة حكم أقرب إلى الحكم المدني حتى سنة 1999م، حيث اعتمد دستور ديمقراطي أسس لفترة حكم تتفاعل فيها مختلف مؤسسات الدولة الولايات بشكل إيجابي، بغية ترقية الديمقراطية وتكريس الفيدرالية ومبدأ العدالة السلمي على السلطة.

إلا أن الوصول إلى الاستقرار السياسي قد خلف حوالي 10.000 قتيل منذ 1999م، فهناك الكثير من النزاعات في نيجيريا، إذ لا يخلو مكان من صراع ما بين جماعات متناحرة، أو مابين الجماعات والدولة،

وإذا اعتمدنا العامل الجغرافي بتحديد النزاعات في نيجيريا، يجرنا إلى تحديد موارد الإقليم الجغرافي مسرح الصراعات، وحتى تلك الإقليم التي لا تطفو إلى السطح فيها صراعات كامنة وقد تتفرج في أي لحظة لأن المؤسسات الفيدرالية أو تلك التي نتبع الولايات أو مجالس الحكم المحلي والتي تعد جزء من المشكلة المادية إلى الصراع وهي نفس المؤسسات التي تتولى البحث عن حلول، وعليه فإن الكل في نيجيريا سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي من المسؤولين السياسيين أو الاقتصاديين ساهم في تأزيم الخلافات وبالتالي تفجر الصراعات، بل وتصل أحيانا إلى درجة العنف والتحريض عليه خاصة أثناء المواعيد الانتخابية.1

2/ طبيعة النزاع في نيجيريا:

تندرج طبيعة النزاع في نيجيريا ضمن ما يعرف بالنزاعات المعاصرة، أو الحروب الجديدة كما تسميها **Kaldor Mary**[2] أو كما يطلق عليها **Azar Edward** اسم النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد،* والتي يعرفها **Bercovitch Jacob** بأنها : " عملية من العلاقات التنافسية التي تنتشر، وتمتد على فترة من الزمن، وتنطوي على نظرة عدائية والعمل العسكري في بعض الأحيان"[3]

وهذا النوع من النزاعات يدل على تفاعلات عدائية بين المجموعات الطائفية – الدينية/الإثنية، والتي تستمر على مدى فترات طويلة من الوقت، مع عنف متقطع, وتتميز بكونها شديدة معقدة وعنيفة في كثير من الأحيان. وبذلك يصعب التعامل معها.وتعرف هذه المجموعات في ظل هذا النزاع انقسامات على أساس خطوط دينية وإثنية، وتتميز بتفشي عمليات العنف المتفرقة.

ويجادل مجموعة من الباحثين من بينهم: **Benjamin Gdron**، **Stanley N. Katz**، **YeheskelHasenfek** ، بأن خصائص هذه النزاعات هي الاستمرارية والعنف، وينظر إليها على أنه لا يمكن إيجاد توافق بين المجموعات، فهي ذات محصلة صفرية، و تدور أساسا حول الاحتياجات الأساسية والقيم لبقاء الجماعات المتنازعة. ويقدم **AzarEdward** مجموعة من الخصائص لهذا النمط من النزاعات وهذه الخصائص تنطبق على النزاع في نيجيريا ويمكن تقديمها كما يلي:[4]

1- بشير شايب،خلفيات الصراعات الإثنية في نيجيريا، African Journal of political sciences,jun 2018, Available online at https://bit.ly/3QviMMR ص101.

[2]Hasnathawree, **protacted social conflicts**,https://bit.ly/3L2yHBntook on:23octobre 2011.

*هو مفهوم تقني طوره ادوارد أزار وهو يشير إلى النزاعات التي وصفها بعض الباحثين بالنزاعات المستعضية للحل inractableconflict https://bit.ly/3TWcrgF,took on:23 octobre 2011.

[3]Hsnathawree,op.cit

[4]Ibid.

1/مستعصية:

تتشكل النزاعات في نيجيريا ضمن سلسلة مستمرة ولفترة طويلة من الوقت، ابتداء من مرحلة ما بعد الاستعمار، إلى اليوم الحالي وهي صعبة الحل للغاية، كما تشهد تصاعدا في حدة النزاع سواء في الجزء الشمالي أو الجنوبي، وهي تشتمل على أنماط متكررة من العنف المتقطع الذي يتفجر في كل مرة.

2/ ذات أضرار كبيرة ومدمرة:

يضيف **Louis Kriesberg** بأن النزاعات – من ضمنها النزاع في نيجيريا- بشكل خاص نزاعات مدمرة، وذات أضرار كبيرة، وأن الأطراف المتنازعة غير قادرة على تخليص أنفسها منها بمفردها، أو من خلال المساعدة الخارجية، وذلك لأن التكاليف المتصورة للخروج ينظر إليها وصفها أعلى من تكاليف البقاء فيها.

3/التصورات السلبية للمتنازعين:

ضمن هذا الإطار، كان لإدراك المتنازعين – المجموعات الإثنية/ الدينية- أثرا مباشرا على الأفعال، وهذا ما أدى باتخاذ إجراءات يائسة مثل: التفجيرات الانتحارية، وعمليات القتل، وهذا بدوره ما عقد أكثر طبيعة النزاع، كما عقد في كيفية التعامل معه.

4/الطبيعة المتعددة الأوجه للنزاع:

حسب **AzarEdward** فإن هذا النمط من النزاعات يشمل مجموعة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية, التي ساهمت في تحريكه وإشعاله.

5/ تفتيت المجتمع:

يعتبر النزاع في نيجيريا من النزاعات المدمرة، وذات أثار وخيمة على المجتمع، و بذلك فهو يعمل على تعميق الفجوة بين المجموعات الإثنية. ويساهم في تكريس سوء الفهم الذي يعرقل عملية التوافق وحل النزاع.

6/ عسكرة النزاع:

تعمل كل مجموعة من المجموعات الإثنية- الدينية في نيجيريا على حماية مصالحها بأي ثمن، كما أن هذه المجموعات تعتمد على قدراتها الخاصة في تأمين نفسها، في ظل الفراغ الأمني وضعف حماية الدولة. وهي من أجل تحقيق ذلك تتحول شيئا فشيئا وتسير بطريقة تدريجية نحو تسليح نفسها.[1]

[1]Hawree, op.cit.

ولكن تذهب الكثير من التقارير الصحفية الأخرى إلى تصوير النزاع في نيجيريا على أنه نزاع بين المسلمين والمسيحيين، وأن هاته الجماعات الرئيسيتان تتقاسمان المشهد السياسي النيجيرية منذ عقود، وتتنافسان على السلطة والثروة والسيطرة، وإنهما يمسكان بكثير من خيوط لعبة التوازنات الاثنية، لكن المسألة من منظور الكثير من الدارسين أعتقد أبعد من ذلك بكثير، فالعنف والصراعات في نيجيريا تحكمها عدة عوامل تتداخل وتتشابك وتتقاطع لتنتج عنفا له أكثر من محرك وهذه العوامل هي :[1]

1- **العامل الإقليمي القبلي:**

على الرغم من مبالغة الحكومة المركزية في تقديم البلاد إلى 36 ولاية و774 مجلس حكم محلي، إلا إن الخريطة الإثنية لم تتغير، وبقيت البلاد مقسمة على أساسها، وهي قبائل الهوسا- فولاني في أغلب ولايات الشمال بنسبة 29% من عدد السكان، وقبائل اليوروبا في الإقليم الجنوبي الغربي بنسبة 21% من عدد سكان نيجيريا، وقبائل الإيبو في الجنوب الشرقي بنسبة 18% من تعداد السكان الذي يقارب المائتين وسبعة مليون نسمة (207 مليون)، ولهذه القبائل تاريخ طويل في حكم نفسها منذ ما قبل مجيء الاستعمار، وبالتالي فهي ترى في الفيدرالية إطارا للتعايش وليس إطار للإندثار، كما أن كل قبيلة تتميز بلغة ودين وإقليم، ما جعل المسألة في نيجيريا أكثر تعقيدا.

2- **العامل الطائفي الديني:**

على الرغم من أن الدستور النيجيري هو دستور علماني، لا يعتمد أي دين للدولة، إلا أن حضور العامل الديني والطائفي في المشهد النيجيري لا يحتاج إلى توضيح، وتشير إحصائيات أتباع الديانات حسب أهم القبائل إلى: [2]

أ) الهوسا_ فولاني:95 % مسلمون و 05 % مسيحيون ووثنيون.

ب) اليوروبا:50 % مسلمون و45 % مسيحيون و05 % وثنيون.

ت) الإيبو: 02 % مسلمون و65 % مسيحيون و 43 % وثنيون.

وتعيش هاته القبائل في جو من التحامل وتبادل التهم بالاستحواذ على مقدرات البلاد والسيطرة على السلطة السياسية، بل ووصلت الأمور إلى حد إعلان الجنرال والزعيم السياسي المسيحي " انبروس علي" الذي ينتمي إلى إقليم الشمال الواقع تحت سيطرة قبيلة الهوسا – فولاني المسلمة.

---

[1] بشير شايب، **خلفيات الصراعات الإثنية في نيجيريا**، مرجع ذكر سابقا، ص102.

[2] بشيرالشايب، مرجع نفسه، ص ص 102،104.

إن الخلاص الوحيد للمسيحيين في الشمال هو الاستقلال وتأسيس دولتهم الوطنية، والتحرر من اضطهاد المسلمين لهم، وطالب صراحة بالتحرك السريع لتحقيق ذلك.

فيما تعتبر معظم القيادات الإسلامية في نيجيريا الصراع سياسيا وليس دينيا، وفي هذا الصدد يرى " **محمد سعد أبوبكر**" سلطان (سوكوتو) وهو رجل دين وعسكري سابق في الجيش النيجيري قبل أن يصبح سلطانا لإمارة سوكوتو(منصب تقليدي قبلي)، في حوار أجرته معه قناة سي أن أن CNN الأمريكية أن كثيرا من السياسيين يلجئون على تسليح الجماعات المتطرفة ، وتزويدها بالمال من أجل أهداف سياسية لا علاقة لها بالدين.[1]

فيما يرى رئيس أساقفة جوس **Archbishop of Jos** "اجناتوسكايجاما"**Ignatiuskaigaama** أن أعمال العنف التي تعيشها نيجيريا هي أقرب إلى أعمال شغب منها إلى صراع ديني مسيحي إسلامي، وكثيرا ما تأخذ شكل مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ويرى فيمن يعتبرون الصراع دينيا إنهم يتسترون عن حالة الفر وسوء المعيشة وتفشي الفساد، ويرى أيضا أن الزعماء المسيحيين والمسلمين يعملون معا على محاربة التطرف من الجانبين، والعمل على نشر مبادئ العيش المشترك والتسامح.

وصرح الناطق باسم الفاتيكان" الأب فديريكو لومباردي" عقب أحداث العنف في ولاية جوس مطلع مارس 2010م، أن الصراع ليسدينيا البتة، لأن من يقومون به هم مجموعة من الرعاة المنتمين في أغلبيتهم إلى قبيلة البيروم المسيحية ضد المزارعين من قبيلة الفولاني المسلمة، وأضاف أن الصراع لا يعدو كونه صراع على الكلأ والمراعي والأراضي الفلاحية ومصادر المياه وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه رئيس أساقفة أبوجا "المونتيسيور جون أونايكان,"

فيما قال الشيخ "إبراهيم الزكزكي" قائد إحدى الفصائل المسلحة الشيعة القريبة من إيران في تصريح لقناة العالم في طهران بأن الصراع في منطقة جوس هو صراع سياسي تقف وراءه مجموعة من السياسيين الفاسدين في المنطقةمن أجل مصالحهم. 2

المطلب الثاني: تصنيف النزاع في نيجيريا ومستوياته

1- تصنيف النزاع في نيجيريا:

تشير الدراسة إلى إن هناك العديد من تصنيف النزاعات الموجودة حاليا، لكن هذه التصنيفات تسودها حالة من الفوضى، ذلك أنه يكاد يوجد عدد من التصنيفات ما يوازي عدد المحللين، وأن

[1]CNN Al-Arabiya, **"Sultan Sokoto :violence in Nigeria is Politicallymotivated** ", available at the link: https://bit.ly/3B09ClK ,Date of visite 15/04/2022/, 17.28

2- بشيرشايب، مرجع سابق، ص ص-**102-105**.

المعايير المستخدمة في التحليل ليست متعددة فحسب، وإنما لا تتطابق في الغالب مع بعضها البعض، وهناك مجموعة من المعايير والقوالب استخدمت من قبل محللين معروفين في العقد الأخير من القرن الماضي يتجاوز عددها المائة. فهناك من يستخدم أسلوب التمييز بين أطراف النزاع كمعيار لتحليل النزاع، وهناك من يستخدم القضايا المطروحة في النزاع كمعيار لتحليلها، وهناك من يلجأ إلى تصنيف الأسباب التي أدت إلى النزاعات لتحليلها.

وفي محاولتنا لتصنيف النزاع في نيجيريا، سوف نعتمد على تصنيفين :

التصنيف الأول: يعتمد على معيارين أساسيين في التصنيف: المعيار الأول يعتمد على محدد أطراف النزاع بربطه مع موضوع النزاع، أما المعيار الثاني فيتعلق بشدة النزاع.

المعيار الأول: محدد أطراف النزاع

يقدم نظريا كل من**Woodhouse،Ramsbotham،Miall**، تصنيفا عمليا للنزاع نوضحه كما يلي:[1]

جدول رقم 1: يوضح تصنيف النزاعات لدى هؤلاء الباحثين Woodhouse،Ramsbotham,Miall

النمط	النزاع
1	**بينة دولة و أخرى**
2	**داخل الدولة**
3	**ثوري /أيديولوجي هوية/ انفصال**
4	**فصائلي**

مصدر: محمد أحمد عبد الغفار،"فض النزاعات في الفكروالممارسةالغربية": دراسةنقديةوتحليلية، دار هومة، 2003 م، ص141.

يوضح هذا الجدول تصنيفات قدمها كل من الباحثين المذكورة أسماءهم أعلاه، حيث تشير نزاعات الهوية إلى الوضع النسبي للمجموعات الإثنية والدينية/ الطائفية وعلاقتها ببعضها البعض من جهة، وعلاقتها بالدولة منجهة أخرى، كما يركز على محتوى الوضع بما في ذلك الوضع التنافسي من أجل السلطة،الحكم الذاتي، الانفصال، أو السيطرة.

[1] محمد أحمد عبد الغفار،"فض النزاعات في الفكروالممارسةالغربية": دراسةنقديةوتحليلية"، دار هومة، 2003 م، ص141.

ومن خلال تقديم هذا التصنيف يمكن تصنيف النزاع في نيجيريا على أساس أنه نزاع إثني– ديني/ طائفي، فهو نزاع إثني لأنه يضم المجموعات الاثنية الرئيسية المتنافسة على السلطة والثروة. وهذه المجموعات الرئيسية ذات الأغلبية هي اثنية الهوسا-فولاني المتمركزة في الشمال وهم مسلمون، إثنية اليوروبا المتمركزة في منطقة الجنوب الغربي، واثنية الإيبو المتمركزة في الجنوب الشرقي، وكلا من اليوروبا والايبو يعتبران من الاثنيات المسيحية. كما يضم مجموعة من الإثنيات الأقلية التي تحاول تغيير الوضع القائم، كما تحاول مقاومة هيمنة وسيطرة المجموعات الإثنية الرئيسية، وفي حالات متقطعة نشهد مطالبة هذه الإثنيات بالانفصال أو بروز الرغبة الانفصالية عن الفيدرالية النيجيرية. وهو نزاع ديني لأنه يضم مجموعة من النزاعات القائمة بين المسلمين والمسيحيين، التي تشهدها البلاد خاصة في الجزء الشمالي منها. وتتمركز هذه النزاعات الدينية خاصة في الجزء الشمالي وفي منطقة الحزام الأوسط ومنطقة الجنوب الشرقي[1] ويعرف هذا النوع من النزاعات بروزا متقطعا ومستمرا. وهو طائفي من جهة أخرى لأنه يضم مجموعة من النزاعات التي تدور خاصة بين المذاهب الإسلامية حيث يحاول كل مذهب فرض سيطرته على المجتمع.

المعيار الثاني: شدة النزاع

بالاعتماد على تصنيف**COSIMO*** الذي يعتبر من الأدبيات الحديثة في تحليل النزاعات والذي وضع بناءا على المعيار الذي قدمه **Frank R. Pfetsh**، *حيث قام بتصنيف النزاعات إلى: نزاعات غير عنيفة ونزاعات عنيفة، وندخل ضمن مرحلة النزاعات العنيفة عندما تتجاوز الأطراف المتنازعةالوسائل السلمية، أثناء السعي لتحقيق أهدافها ومحاولة الهيمنة وتدمير قدرة الأطراف المعارضة لتحقيق مصالحها الخاصة.

ويعرف (Sandole)1998* النزاع العنيف بأنه : " الحالة التي يكون فيها على أقل طرفين أو ممثليهم، في محاولة لتحقيق تصوراتهم وأهدافهم غير المتوافقة، من خلال الإتلاف المادي وتدمير

[1]Annual report, **"US Commission on international Religious Freedom,"** http://w ww.Uscirf.gov/imaage/AR2008/nigeria.pdf,(1May 2008),took on 19 avril 2022.

*هذا التصنيف قدمه معهد هيدلبورج لبحوث النزاعات الدولية.

*أستاذ وباحث ألماني متخصص في مجال النزاعات، له العديد من المؤلفات: التفاوض في النزاعات: النظرية والممارسة، التفاوض في الصراعات السياسية.

*أستاذ في حل النزاعات والعلاقات الدولية في جامعة جورج ماسون، له العديد من المؤلفات: إدارة النزاعات وحل المشكلات، نظرية حل النزاعات والممارسة: التكامل والتطبيق، الإرهاب: المفاهيم، الأسباب وتسوية النزاعات، الارهاب المروع: فهم لا يدرك.

الممتلكات والرموز ذات القيمة العالية (المقدسات الدينية،الوطنية، الآثار), أو من خلال استخدام القوة بهدف أن يقضي كل طرف على الآخر.

ووفقا لSmith (2005). فهو يستعمل العنف المسلح عندما يتحققمن النزاعات العنيفة ويعرفها :"اشتباكات مساحة بين طرفين أو أكثر منظمة مركزيا، مع استمرار الاشتباكات بين المتصادمين، وذلك فيما يخص الخلافات حول السلطة الحكومية والإقليم". [1]

من خلال التصميم النظري الذي قدمه معهد COSIMO وبالاعتماد على تعريف Smith للنزاعات المسلحة،يمكن تصنيف النزاع في نيجيريا على أنه نزاع عميق مسلح، وهناك عدة مؤشرات لشدة ولعنف النزاع في نيجيريا يمكن تحديدها كما يلي:

1- عدد القتلى:

قد خلفت حرب بيافرا من سنة 1967 إلى غاية 1970 أكثر من مليون قتيل من المدنيين و أكثر من مليون قتيل من العسكريين،[2] وذلك بسبب رغبة إثنيةالإيبو التي تتمركز في المنطقة الشرقية في الاتصال عن الفيدرالية النيجيرية. ونشير الإحصائيات إلى أن هناك 100.000 قتيل من سنة 1999 الى غابة سنة 2003.[3] ما يدل على أن عدد القتلى سنويا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2003م يقدر بحوالي 20000 قتيل.

وحسب الإحصائيات التي جاء بها التقرير السنوي الذي قدمته اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية لأنه منذ 1999 إلى غاية سنة 2004، يوجد هناك أكثر من 10000 قتيل في هجمات دينية بين المسلمين والمسيحيين وأكثر هذه الاشتباكات وقعت في ولاية مادونا(فيفري، ماي 2000و 2004) وفي جوس ولاية بلاتو(2001)، وفي ولاية كانو (2004).[4]

2- تدمير الممتلكات والمقدسات الدينية:

عادة ما ينتج عن النزاعات لا سيما منها الدينية إلحاق الأضرار بالممتلكات والمقدسات الدينية كإحراق الكنائس أو المساجد، وكمثال على ذلك نذكر النزاع الذي اندلع في مدينة باوشي التي تقع في

---

1 -Loc.cit.

[2]Milton Leitenberg,"**Deaths in wars and conflicts in the 20 Century**, Peace studies program,(29, August 2006)p.p15-83.

[3]AdedejiEbo,"**le control des Armes Légéres en Afrique de L'ouest**," série Afrique de L'oue.st, n°1,(Octobre 2003).p.2.

[4]Annual Report, Op.cit,p.p1-31.

الجزء الشمالي، حيث أدى هذا النزاع إلى حرق العديد من الكنائس وتحطيم السيارات ونهب المتاجر، وذلك على أثر تمزيق معلمة مصحفا. وكمثال آخر فان النزاع في مدينة Maiduguri شمال شرق نيجيريا أدى إلى تدمير 30 كنيسة.[1]

2- مستويات النزاع في نيجيريا:

يعتبر النزاع في نيجيريا من النزاعات المركبة والمعقدة، وهذا التعقيد نتيجة العوامل المترابطة والمتداخلة التي دفعت إلى إشعال النزاع من جهة، وإلى صعوبة تصنيفه، إضافة إلى المستويات المتعددة التي يحملها النزاع.

ويمكن تحديد مستويات النزاع الإثني ،الديني ، الطائفي إلى ثلاث مستويات نذكرها كما يلي:

1- المستوى الأول: االنزاعات داخل الاثنية-الطائفية (Intra-ithnic/religion level)

يبرز هذا المستوى من النزاع ضمن نفس المجموعة الاثنية، أو داخل نفس المجموعة الدينية لأسباب مختلفة، كما يظهر هذا المستوى ضمن المجموعات الدينية الفرعية، أي بين الطوائف الدينية والمذاهب، وذلك فيما يتعلق سواء بالزعامة، النزاع من أجل الحكومة المحلية، الاشتراك في السلطة السياسية، الاختلافات الثقافية، الاختلافات في الممارسات الاجتماعية والطقوس. وهذا المستوى من النزاع ذو طبيعة تقليدية، لكنه يتميز بالدمار الهائل والخسائر الكبيرة في الأرواح والضحايا.[2]

2- المستوى الثاني: النزاع بين الاثني والديني : (inter-ethnic /religion level)

يأخذ هذاالمستوى من النزاع أشكالا مختلفة يمكن توضيحها كما يلي:

1-2 الأغلبية الإثنية مقابل أغلبية اثنية:

تدور هذه النزاعات أساسا بين الإثنيات الرئيسية المهيمنة وهي: الهوسا –فولاني، اليوروبا، والإيبو، ويشهد هذا المستوى التعبئة الحادة لأفراد اثنية، مع دمج الدين والجهوية في أغلب الأحيان داخل كل اثنية لكسب الشرعية. كما يعتبر الأكثر تهديدا للوحدة الترابية لنيجيريا، فهذه النزاعات تعمل كل مرة على تهديد الشكل الفيدرالي، من خلال النزعة الانفصالية التي عانت وتعاني منها – من ذلك نزعة إثنية الإيبو الانفصالية– أو من خلال مطالبة كل من اليوروبا والإيبو بإعادة هيكلة نظام الفيدرالية على قاعدة الاشتراك في السلطة والتوزيع العادل للثروة.[3]

2-2 الأغلبية الإثنية مقابل الأقلية الإثنية:

[1]IRIN News,**" Nigeria :Muhammad Cartoon Protests Spark Attacks on Christians**, "https://bit.ly/3RVnNQ1,(20 February 2006),took on:25/04/2022.
[2]Isaac OluwoleAgbede, **"Dynamics of Ethno-Religion Conflict in Nigeria**,"Africa center contemporary studies,p.p1-14.
[3]Agebe, Op.cit, p.p1-14.

هذا المستوى من النزاعات كان نتيجة الترتيبات الإقليمية القديمة للتقسيم الفيدرالي، حيث كافحت الأقليات الإثنية من أجل التغلب على الهيمنة، والتمييز والاحتواء الذي تمارسه مجموعات الأغلبية الإثنية،فهذه الأقليات الإثنية دائمة السعي من أجل الاشتراك في السلطة. هذا المستوى من النزاعات أدى إلى إنشاء العديد من الولايات، وبالتالي تطوير وبلورة الشكل الفيدرالي، وكمثال على مستوى من النزاعات مجموع النزاعات التي وقعت في الحزام الأوسط أو ما يعرف بمنطقة الشمال الوسط.

2-3 أقلية إثنية مقابل أقلية إثنية:

لقد أنتجت الولايات التي تحتوي على أقليات إثنية ضمن نفسها «أغلبية جديدة " من المجموعات الإثنية ضد "الأقليات الجديدة" من الإثنيات، هذا ما أدى إلى إنشاء المزيد من الولايات في نهاية العهد العسكري.[1]

ويمكن تحديد هذه الأغلبيات الإثنية الجديدة كما يلي:

الجدول رقم 2: يحدد الأغلبيات الإثنية الجديدة

الإثنية الجديدة	Binis	Igalas	Ijaw	Tiris	Efik	Urhobos
الولاية	Edo	Kogi	Bayelsa	Benue	Cross-River	Delta

Source :Agebde,op. cit,p.p1-14

يوضح هذا الجدول مختلف الأقليات الإثنية التي أصبحت تمثل بفضل التقسيم الفيدرالي الجديد أغلبية إثنية، وهذه الإثنيات على سبيل المثال هي إثنيات: Urhobos, Efik, Tiris, Ijaw, Igalas, Binis , وهي تعتبر من بين الإثنيات النشيطة.

4-2 النزاع ما بين ديني: conflict Inter- religion

يضم هذا المستوى النزاعات بين المسلمين والمسيحيين، وكثيرا ما تقع في الولايات الشمالية، خاصة بعد تطبيق قوانين الشريعة في السنوات الأخيرة وتبنيها من قبل معظم ولايات الشمال، كما تقع في منطقة الحزام الأوسط التي تعتبر الفاصل بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي، أو في منطقة الجنوب الشرقي، أين تشهد كثافة للأغلبية المسيحية على حساب الأقلية المسلمة.[2]

[1] Loc.cit.
[2] Annual Report, Op. cit, p.p 1-31.

3- <u>النزاع بين المجموعات الإثنية والدولة / الشركات البترولية متعددة الجنسيات</u>:

عادة ما يكون هذا المستوى من النزاعات بسبب الإحباط، المعادلة غير العادلة، بين مختلف المجموعات الإثنية أو الدينية ، وهذا ما يؤدي الى المعارضة المتصلبة، عن طريق عدم التعاون ومعاداة الدولة أو الولاية،أو الشركات البترولية المتعددة الجنسيات. ما ينتج عنه التعبئة الإرادية للأفراد والمجموعات الإثنية والدينية، ضد المسؤولين الحكوميين، وموظفي الشركات البترولية المتعددة الجنسيات، وتشهد منطقة دلتا النيجر بكثافة مستوى هذا النزاع، إضافة الى الجزء الشمالي الذي أصبح يشهد عمليات تفجير ضد مقرات الشرطة، والثكنات العسكرية من قبل بعض المجموعات الدينية المتطرفة.[1]

المطلب الثالث: العوامل البنيوية المسببة للنزاع في نيجيريا

يقصد بالعوامل البنيوية مجموع الأنساق الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تساهم في تفجير النزاع وهي في مجملها عبارة عن عوامل نابعة من البيئة الداخلية للدولة والمجتمع في نيجيريا.

و عند مراجعة تاريخ العلاقات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الفاعلة في نيجيريا، نقف على حقيقة مؤكدة على أن النزاع بينها متجذر وقديم جدا، وقد لا يكاد يمسك الدارسون بالخيوطالأساسية للأسباب والظروف التي تؤجج الصراع الذي يصل في كثير من الأحيان إلى الحرب والتقاتل والانفصال كأقصى حد، وإذ تشكل عملية تحديد المسببات مهمة صعبة، نظرا لتشابك البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقبلية للفاعلين الأساسيين في الساحة النيجيرية، لذا فإن تحديد العوامل التي تحكم النزاع وتوجهه يسهل لنا عملية فهم ديناميكية هذه الصراعات. وبهذا فقد تعددت العوامل التي ساهمت في تفجير العديد من النزاعات في نيجيريا سواء على مستوى المركز أو على مستوى الولايات. وبصفة عامة يمكن الجمال أهم العوامل فيما يلي:

<u>أولا: العوامل الأمنية</u>

تتجلى مظاهر اللاأمن في نيجيريا في الاغتيالات السياسية، والنزاعات المحلية والإثنية واللاتسامح الديني والقرصنة البحرية، وتهريب النفط وتزوير العملة والتهريب وانتشار العصابات، والأسلحة والميليشيات القبلية في مختلف أرجاء البلاد، ويرجع السبب في ذلك الى وجود نزاعات مسلحة في الدول المجاورة مثل التشاد والنيجر وتتشابك العلاقات القبلية مع سكان تلك الدول.[2]

[1]Agbed, Op. cit,p.p1-14.

[2]Efeurhobo Davis and Mgbonyebivoke Charles ,**The Compact Of Security Operation in Nigeria**, NigeriaDefence Academy Annual Conference, Delta State, Nigeria, p.p 1-13.

1-انتشار السلاح الخفيف : لقد أدى تدخل الجيش النيجيري وانتشاره في مناطق غرب إفريقيا، لمساعدة تلك الدول على ضبط الأمن ’لى انتشار الأسلحة الخفيفة ووقوعها بين أيدي الجماعات المتمردة، خاصة تلك المتمركزة في منطقة دلتا النيجر مما يؤدي ’لانتشار ظاهرة تجارة السلاح وجلب المرتزقة وأمراء الحروب، وخاصة من تشاد ودارفور بالسودان والنيجر. وذلك بالتواطؤ مع زعماء محليين داخل البلاد، كما أدى خفض تعداد القوات المسلحة النيجيرية الى (85000 جندي) إلى عدم قدرتها على السيطرة على كل أرجاء البلاد.-

2-فساد قوات الأمن: وتعد مسألة فساد قوات الأمن الساهرة على تطبيق القوانين والسهر على حفظ الأمن والنظام منن الأسباب الرئيسية المسببة للعنف والمساهمة في تفاقمه وتفجر الصراعات هنا وهناك بين مختلف الجماعات المتصارعة، وهذا يعود إلى تدني المستوى المعيشي لأفراد تلك القوات وتأثير الفساد السياسي على قادتها.[1]

3-انتشار الجماعات الانتقامية: وهي إحدى تجليات عجز قوات الأمن على حفظ النظام وتطبيق القانون،وهو ما دفع ببعض الجماعات إلى تطبيق القانون وفق ما تراه مناسبا لحقوقها المهضومة أو المعتدى عليها، كما تسعى بعض الجماعات السياسية والزعماء السياسيين إلى تسهيل عمل هذه الجماعات الثأرية بهدف الابتزاز والضغط على الحكومة المركزية أو حكومة الولايات.[2]كما ظهرت في الأقاليم التي تطبق الشريعة الإسلامية ميليشيات تعرف بالشرطة الإسلامية Hisba*منذ سنة 2000م. كما توجد جماعات الباكاسي بوي Bbakassi Boy* في ولايات أبا وأونيشا Aba Onitsha. ويأتي ظهور هذه الجماعات المسلحة كرد فعل أيضا على انتشار الجريمة حسب بعض الدارسين بينما يذهب آخرون الى اعتبارها سببا لانتشار الجريمة.

---

[1]**Federal Government of Nigeria, Strategic conflict Assessment**, Nigeria Consolidated Report, Institute for Peace and Conflict Resolution, October2002.

[2]ibid.

Hisba*: هي جماعات إسلامية تنشط في الولايات الشمالية وتطبق الشريعة إسلامية وعلىرأسها رجال دين مسلمون.

***البكاسة بوي**: هم مجموعة قوامها حوالي 500 مسلح ، تشكلت عام 1999م، لتأمين الأمن في كثير من مدن ولاية أبيا.

[3].Laurent Fourchard et autres, Le Nigeria sous Obsanjou, Violences et Démocratie, op cit, p 14-15.

4-**وجود المرتزقة الأجانب:** ويشكل الكاميرونيين والتشاديين العدد الأكبر من بين المرتزقة الأجانب المتواجدين في ولاية طارابة Taraba لدعم ميليشيات ممبيلا Mambilla وهو ما أدى الى حالة من عدم الاستقرار في ولايات بلاتو وناصاراوا وبوشي وكادونا .Plateau, Nasarawa, Bauchi, Kaduna و خلق اللاأمن أدى إلى تسلح مجموعات اثنية محلية كرد فعل على تواجد المرتزقة.

5-**عدم جدوى الإجراءات العسكرية وسوءها:** أدت الإجراءات العسكرية غير المدروسة إلى زعزعة الأمن وزيادةالتوترات،ويرجع ذلك إلى أن كل تدخلات الجيش في إخمادالتوترات ومظاهر العنف وبؤر الصراعات،تتم من دون آفاق حل سياسي أو اقتصادي.[1]

ثانيا العوامل السياسية:

وتلعب العوامل السياسية دورا هاما في تصاعد العنف وتجدده بين مختلف الجماعات الإثنية، وتتجلى تلك العوامل في:

1-الصراعات السياسية: وتنعكس الصراعات السياسية الناتجة من التنافس بين القوى السياسية المختلفة سلبا على القواعد الشعبية لتلك القوى، لعدم معرفتها بأبجديات الثقافة السياسية والعمل النضالي السياسي السلمي. وتعمد إلى تجييش تلك الجماهير، لصالحالنخب السياسية ورجال السياسة الفاسدين، الذين يجتهدون في الزج بمكونات الهوية الإثنية في الصراعات، من أجل تحقيق غاياتهم متجاهلين نتائج الصراعات التي يغذونها ويساهمون في تفاقمها على المستقبل السياسي للبلاد، وانعكاساتها على الاقتصاد والأمن. فمثلا لايتم استشارة أعضاء مجالسالحكم المحلي أثناء تنصيبهم، واسناد المهام لهم، وإنما يكلفون بمهامهم على أسس قبلية و إثنية بما يتوافق مع رئيس المجلسالمحلي الساعي إلى نفوذ ما، أو مع حاكم الولاية الساعي إلى الضغط على مجالس الحكم المحلي، وقد ينشأ صراع سياسي بين:[2]

أ- بين حاكم ولاية ونائب في أحد المجلسين الفدراليين.

ب- بين حاكم الولاية ومجلسها النيابي.

ج- بين حاكم الولاية وبعض الطوائف الدينية

د- بين الأحزاب السياسية والسلطة، أو بين بعضها البعض.

[2]Laurent Fourchard et autres, op cit, p14-15.

2- تزايد الصراعات الشخصية على النفوذ والسلطة: خلال العشرين سنة الماضية وخاصة أثناء الحكم العسكري، تم تهميش المؤسسات الدستورية للبلاد، لصالح المؤسسات التقليدية، وهو ما جعل كل عملية تعاقب على الحكم محطة لصراع جديد بين مختلفالنخب السياسية والزعامات التقليدية، وأصبحت المواعيد الانتخابية مواعيد للعنف والقتل، وتفجر الصراعات بين المترشحين للمناصب السياسية، لما لتلك المناصب من امتيازات اقتصادية، وهو ما يدفع السياسيين إلى تجنيد اتباعهم وشحنهم لتحقيق الفوز أو الاعتراض على النتائج التي تعزز فوز خصومهم السياسيين.

3- الصراع حول الحدود الإقليمية للولايات: عملية تغير حدود الولايات أو اقاليم مجالس الحكم المحلي،تتم في الغالب دون مبرر منطقي ومن دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية، وهو ما يتسبب في توتير العلاقة بين الولايات المعنية، أو بينها وبين أقاليم مجالس الحكم المحلي لعدة سنوات. فمثلا وجد الألاف من أفراد إثنية ما التابعين لولاية كروسريفر Cross Riverأنفسهم.فجأة يتبعون ولاية اكاواايبومAkawaIbomمما دفع بهم الى العودة الى ولايتهم الأصلية والعيش كاللاجئين. [1]

ثالثا: العوامل الاقتصادية :

لم تفلح الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في معالجة مشكلة الفقر والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهو ما أدى إلى:

1- انتشار الفقر والتفاوت الطبقي:تحتل نيجيريا المرتبة 151من بين 174 دولة في مؤشر التنمية البشرية، والمرتبة 22 من45دولة إفريقية، فارتفاع نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، والتي تقدر بأكثر من 50٪ تصل الى 70٪ من السكان منهم 35٪ يعيشون تحت خط الفقر.

ومن أسباب انتشار الفقر في نيجيريا تأتي السياسات الزراعية التي أدت إلى تقليص عدد الفلاحين، من خلال توزيع الأراضي على غيرمستحقيها، كما عرف القطاع الصناعي ركودا مما أدى إلى تسريح العمال وتضخيم معدل البطالة.[2]

2-الصراع على الموارد: ويشكل البترول في نيجيريا عصب الحياة الاقتصادية إلى جانب الزراعة، وقد شكل هذان الموردان محور صراع حولهما، وتسبب في كثير من العنف.

أ- تقاسم عائدات النفط:تحتل نيجيريا المرتبة السادسة من بين مصدرة للبترول على المستوى العالمي والعاشرة من حيث احتياطي المؤكد من البترول والسابعة من حيث الغاز (حسب تقديرات 2007م)

[1] Ibid

[2]-International Fund for Agricultural Development (IFD), **Enabling the rural poor in Niigeria to overcome poverty**, Itly 2009,May 2006.

وعليه فإن معظم النيجيريين يرون في التنافس السياسي. على أنه تنافس من أجل الاستفادة من ريع البترول وتقاسم عائداته، إلا أن المشكلة تكمن في كون البترول يستخرج من ولايات محددة، لم تسكت عن المطالبة بحقها منإيراداته، ليصل بها الأمر أحيانا إلى استعمال العنف والتهديد بالانفصال فيما ذهبت ولايات أخرى مثل ولاية غيمو وانمبر Imo And Anambral إلى خفض استفادة الحكومة الفدرالية من عائدات النفط المستخرج من أراضيها، من 13٪ الى 03٪ بحجة عجزها عن دفع رواتب موظفيها.

ب- تقاسم الأراضي الزراعية والرعوية: أصبح الصراع بين الفلاحين والرعاة مشكلة تؤرق المسؤولين سواء على المستوى المحلي او المستوى الفدرالي، حول تقاسم المساحات الزراعية والرعوية، خاصة أن كثير منالرعاة من الدول المجاورة(التشاد النيجر والكاميرون) يستغلون المناطق الحدودية ويتوغلون داخل الحدود النيجيرية لرعي مواشيهم أحيانا تحت تهديد السلاح نظرا لانتشار الجماعات المسلحة والمرتزقة، وهناك من ينظر ٰلى هذه المشكلة على أنها انعكاس طبيعي لنمط العيش المتبع لدى بعض القبائل التي تعيش على الرعي، وهم من البدو الرحل المتنقلون عبر الحدود، وبين الفلاحين المستقرين في قراهم وأراضيهم.[1]

3 - لتنمية غير متوازنة: يوجد الكثير من الولايات في نيجيريا تعاني وضعا كارثيا نتيجة تواجد جماعات اثنية تعاني التهميش و سوء المعاملة نظرا لمشاكستها النظام العسكري السائد سابقا أو لعدائها المستمر وصراعها مع صناع القرار في الولايات أو في السلطة الفدرالية. وهو مانتج عنه تباين في مستويات التنمية بين مختلف مناطق البلاد، فمثلا يرى أبناء المناطق الجنوبية الغنية بالنفط أن الجنرال ساني أباشا Sani Abachaقام بتعبيد الطرق وبناء الجسور وكثيرا من البنى التحتية في مناطق الشمال أكثر مما فعل في مناطق الجنوب التي تتأتى منهاتلك العائدات.

4- االتنافس الاقتصادي: في غياب إطار قانوني للسوق والنشاطات التجارية، يتحول التنافس بين المنتجين و التجار وكبار رجال الأعمال إلى مظهرين من مظاهر العنف الاثني، ومثال ذلك ما حصلبين امرأة من قبيلة الهوسا وأخرى من قبيلة الايبو، لكن العامل الخفيالذي أجج الخلاف هو كون المرأة من قبيلة الهوسا ترى نفسها بنت الوطن وترى الآخرى بدوية من الرعاة الرحل.[2]

رابعا: االعوامل الإجتماعية:

[1]Philippe Sébille- Lopez, **HYDROCARBURES ET GEOPOLITIQUE AU NIGERIA,**Géopolia, SaoPaulo,9 septembre 2009, p 3.
[2]Ibid.

وهي العوامل المرتبطة بالحياة اليومية للمجتمع والتي تمثل البيئة الطبيعية للصراعات الاثنية وأهمها:

1- **الصراعات القبلية المحلية**: وترتبط بالتنافس على الموارد والسلطة السياسية حيث تستعمل الخلافات والنزاعات الاثنية لأغراض شخصية من قبل المتنافسين على المواقع السياسية، حيث يجني رجال السياسة نتائجها فيما تعود على المواطنين بالويل، فتنشأ الكثير من الصراعاتالقبلية نتيجة للسياسات الحكومية غير مقنعة للجماهير، وكمثال على ذلك ما حصل بين قبائل الهوسا واليوروبا في ولاية اوجون Ogun التي عرفت بأزمة شاجامو Shagamu وكذلك ما وقع بين الايبو والهوسا في ولاية Kano[1].

2- **االصراعات الدينية**: كثير من الصراعات صنفت من قبل وسائل الاعلام على انها دينية هي في الحقيقة غير ذلك تماما، فوجود اتباع ديانة معينة ضمن اطرافالنزاعلا يعني بالضرورة أن الصراع ديني، انما يقحم الدين في هاته الحالات لإحياء خلافات قديمة. ثم أن الصراع لا يقتصر على اتباع الاديان المختلفة فحسب، وانما يتواجد ايضا بين اتباع الملة الواحدة و الدين الواحد.

ففي مناطق الشمال الغربي يوجد صراع بين كل ماهو تقليدي وماهو حداثي، بين قيم التخلف وقيم التقدم وهذا ما يؤدي في غالب الاحيان الى ظهور كتل اثنية تقحم السياسة في الدين،او الدين في السياسة مما ينتج عنه انتشار اللا تسامح اديني بين أفراد القبيلة الواحدة.[2]

3- **البطالة في وسط الفئات الشابة**: يسود التشاؤم اوساط الفئات الشابة في نيجيريا نتيجة لظروفهم الاقتصادية السيئة وانتشارالبطالة في اوساطهم وصعوبة الحصول على مناصب شغل نتيجة لتفشي الفساد والمحسوبية على نطاق واسع وهذا الوضع المشين يجعل منهم فريسة للاستعمال في اغراض سيئة كأن يجندهم زعيم قبلي او ديني، او رجل سياسة من اجل الضغط على منافسيه مقابل بعض الاموال او الوعود التي غالبا ما ينعدم تحقيقها.

4-**انهيار القيم الاجتماعية**: ادى انتشار العنف في المجتمع النيجيري، وتفشي الفساد والشحن الطائفي، الى انهيارالكثير من القيم الاجتماعية التي شكلت الى وقت قريب ضمانة أخلاقية للسلوك القويم،وساهمت في خلق جو من التعايش في فترات معينة من التاريخ النيجيري، لكن الاحداث التي

[1] Ibid.
[2] Ibid.

عاشتها وتعيشها نيجيريا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، ادت الى تراجعدورالقيم من جيل الى جيل، وانتهت الى حالة من الفوضى الأخلاقية، وانعكست سلبا على الوطن والمواطن.1

5-**الاحقاد والضغائن**: في مراحل الصراعات الاثنية المبكرة وقبل تصاعد الصراع وتفجره تلعبالعوامل الشخصية مثل الاحقاد والضغائن عاملا حاسما، مرتكزة على تاريخ الصراع بين مختلف الاطراف، وهنا تلعب الذاكرة دورا مهما في الصراعات فكل موقف صراعي يستدعي موقفا مشابها بأسبابه ونتائجه مما حول النزاعات في نيجيريا الى مايشبه التنافس في مرحلة ذهاب ومرحلة عودة وهكذا دواليك.[2]

[1]-OGUNLEYE–ADETONA, **HUMAN RESOURCES AND ECONOMIC DEVLOPMENT IN NIGERIA.** Clarion University of Pennsylvania, CLARION, Pennsylvania, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 12, No. 3,2010,p206.

[1]Ibid.

خلاصة الفصل:

تعد نيجيريا احدى أهم الدول الافريقية وأكبرها من حيث التعداد السكاني، باعتبارها دولة ذات تركيبة اجتماعية معقدة من عدة مستويات تتداخل فيما بينها، فهي متعددة عرقيا ودينيا واقليميا ولغويا مما جعلها تواجه الكثير من الأزمات والنزاعات منذ استقلالها. وقد لعب المستعمر دورا كبيرا في انماء العداء الداخلي بين الجماعات الإثنية، باعتبارها دولة مصطنعة نتيجة لظرف تاريخي يتمثل في النشاط الاستعماري البريطاني في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

نتيجة لتوافرها على عوامل عدة ساعدت في اضفاء هذه الأهمية، سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط. كل هذه المميزات والمتغيرات جعلت من نيجيريا باعتبارها تعتمد في اقتصادها على النفط والغاز، بنسبة 70%واهمالها المنهجي لقطاعات الاقتصاد الاخرى وخاصة القطاع الزراعي الذي كان في السابق الدعامة الاساسية للاقتصادسابقا،مسرحا لأطماع الكثير من القوى العظمى في ظل بروز فاعلين دوليين اهمها الشركات متعددة الجنسيات عامة والشركات البترولية خاصة التي تعد فاعل أساسي في نيجيريا.

فنجد أن هذه الشركات النفطية العالمية كانت ولا تزال الذراع المنفذ لسياسات حكومات الدول الرأسمالية من ناحية توفير النفط للسوق واستقرار امداداته، وضمان الحصول عليه بأسعار رخيصة، مما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها الهائل السريع وارتباط مصالحا مع مصالح حكوماتها أوكلت لها مهمة تنفيذ السياسات النفطية وهو الأمر الذي مارسته هذه الشركات بنجاح تام منذ مطلع هذه الصناعة.

ونتيجة للتنوع والتعدد وما ترتب عليه من صراع بين القبائل والأعراق المختلفة التي اثرت بشكل واضح على الأداء الحكومي في مجال السياسة الداخلية والخارجية وبشكل خاص في السياسة النفطية، من خلال ظهور النفط في الاقتصاد النيجيري الذي أثر بدوره على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وأجج حالة الصراع بين أبناء القبائل والأقاليم النيجيرية، بين الذين استأثروا بثروات البلاد وبين المحرومين منها.

فالمتتبع للواقع السياسي الاجتماعي لنيجيريا منذ استقلالها يجد أنه غالبا ما دخلت هذه القبائل وغيرها في البلاد في صراعات دموية أدت لسقوط ألاف الضحايا بسبب المصالح والحسابات السياسية والاقتصادية ونتج عنها حروب أهلية (كالحرب الأهلية في بيافرا1967. 1970) والانقلابات ما استدعى

التدخل السريع لإدارة مختلف هذه الصراعات بالشكل السلمي الذي يرضي كافة الاطراف يحول دون تكرارها.

.

الفصل الثاني

علاقة الشركات البترولية بالنزاع

ودورها في إدارة

النزاعات

تمهيد الفصل:

تعرف القارة الأفريقية مجموعة من التحديات و التهديدات و المخاطر الامنية على تعددها و تنوعها و التي مست الدولة الوطنية، و المجتمعات و الأفراد على حد سواء. حيث وضع الأمن الإقليمي للمنطقة على المحك خصوصا بعدما اصبحت أرضا خصبة لفواعل غير دولاتية و لعل اهمها الشركات البترولية التي يصعب مراقبتها أو حتى التحكم فيها. فقد ادت النزاعات في نيجيريا مثلا في أن تصنف من الدول الفاشلة على الرغم من ما تملكه هذه الدول من موارد و موقع استراتيجي هام و نتيجة لهذا تعد الدول الغربية و على راسها الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا أن تحدث و تتدخل و تساهم في تغذية بعض النزاعات في تلك المنطقة بهدف مكاسب استراتيجية و لو على حساب المجتمعات الأخرى.

المبحث الأول: المعضلة الأمنية في نيجيريا والمواقف الدولية

المطلب الأول: السياسة النفطية والصراع العنيف في نيجيريا

تعد نيجيريا أكبر منتج للنفط في افريقيا حيث يمثل النفط أكثر من 99% من عائدات التصدير و 85% من الإيرادات الحكومية، واحتياطات النفط في "**خليج غينيا**" التابع لنيجيريا والبلدان المجاورة لها أهمية استراتيجية في أوقات ندرة الطاقة وبالتالي تجذب هذه البلدان استثمارات كبيرة من صناعة النفط على الرغم من ضعفها المزمن وعدم استقرارها. ابتليت نيجيريا داخليا بصراعات عنيفة مختلفة، لذا فاستقرارها ضروري لاستقراروتنمية منطقة غرب افريقيا.

بعد الاستقلال عن بريطانيا العظمى عام 1960م محدد الجيش السياسة النيجيرية لمعظم السنوات الأربعين التالية، ولم يقطعها سوى فترات قصيرة من الحكم المدني. واجهت نيجيريا المستقلة حديثا أول حرب أهلية كبرى لها من عام 1967م الى غاية عام 1970م، عندما أعلن الجزء الشرقي من البلاد انفصاله باسم "**جمهورية بيافرا**". وتسببت حرب بيافرا في وقوع ما بين مليون ومليوني ضحية نتيجة القتال والمجاعة، حيث لعبت ملكية موارد النفط والانقسامات العرقية والصراعات على السلطة أدوارا حاسمة.

بدأ انتاج النفط التجاري في عام 1958م، وبحلول سبعينات القرن الماضي" **اكتسبت عائداتالنفط أهمية استراتيجية في الميزانية**" مما أدى الى البحث عن الريع* من قبل النخب وعم الفساد المفرط.

تطورت نيجيريا إلى دولة ريعية نموذجية ولم تعد تعتمد على الدعم و تحصيل الضرائب من مواطنيها، في عام 1971م بدأت الحكومة التأميم الجزئي لإنتاج النفط، وإعادة تنظيم الإنتاج في مشاريع مشتركة، وإنشاء تحالف وثيق بين الدولة والشركات النفطية متعددة الجنسيات.

فشلت الحكومات المتتالية في توفير إطار تنظيمي سليم لإنتاج النفط، بدلا من ذلك دعمت الحكومات خاصة قبل عام 1998م عمليات شركات النفط وكانت على استعداد لقمع الاحتجاجات المجتمعية ضد إنتاج النفط في دلتا النيجر واكتسبت اهتماما دوليا، وهدفت الحركات إلى الاحتجاج السلمي على الحكومة الفيدرالية وشركات النفط.[1]

*يشير مفهوم الريع الى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات المواد الأولية في الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للناتج المحلي الاجمالي، وايضا على مستوى المالية العامة.

[1]Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf, **Corporate Security Responsibility? Corporate Governance Contributions to peace and Security in Zones of Conflict**, palgravemacmillan, p 60.

طالبت المجتمعات بالتعويض المباشر والخدمات الصحية والفرص التعليمية والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من الشركات باعتبارها بدائل الحكومة غائبة كانت أو مهملة، ومع استمرار الإحتجاج السلمي انتشر العنف، وأصبحت المجتمعات و الجماعات المسلحة التي نشأت تستهدف صناعة النفط مما تسبب في اغلاق المؤقت لعمليات الشركات، وخسارة فادحة في انتاج النفط.

ونتيجة لهذه الحيثيات انتشر العنف العام والجرائم العنيفة على نطاق واسع، وتركزت معظم روايات النزاعات العنيفة في نيجيريا على العنف المرتبط بالنفط في دلتا النيجر ، على الرغم من انتشار العنف في جميع أنحاء البلاد والنزاعات المجتمعية في نيجيريا متعددة الأوجه والمعقدة.

فمنذ الانتقالإلى الديمقراطية في عام 1999م أجريت ثلاث انتخابات متتالية لكن الديمقراطية لا تزال هشة، حيث يتضح العنف والمخالفات التي أحاطت بالانتخابات في عام 2007م. وفقا لمؤشرات البنك الدولي للحوكمة انخفض الاستقرار السياسي منذ عام 1999م بسبب انتشار النزاعات العنيفة المختلفة في نيجيريا.

وانطلاقا مما سبق نجد أنه من الصعب تحديد العدد الدقيق للنزاعات في نيجيريا، حيث هناك العديد من الجهات الفاعلة المعنية ولعل أهمها "الشركات البترولية" فالنزاعات لها أسبابها ونطاقاتها المختلفة بدءا من النزاعات المجتمعية إلى النزاعات على مستوى الدولة.

ويمكن القول أن مستوى العنف ارتفع في السنوات القليلة الماضية حيث ذكرت مجموعة الأزمات الدولية أن أكثر من 14000 شخص قد لقوا حتفهم،و أن أكثر من ثلاثة ملايين شردوا بسبب النزاع بين المجتمعات المحلية منذ عام 1999م.[1]

وبهذا فالدول والمجتمعات التي تتحمل العواقب السلبية لإنتاج النفط ترى أن التوزيع الحالي للإيرادات غير عادل وبهذا تزداد مسألة تقاسم الإيرادات تعقيدا بسبب السلوك الريعي وانعدام الشفافية وفساد النخب على المستويات الفيديرالية والولائية والمحلية.

المطلب الثاني: الحركة الانفصالية في نيجيريا(أزمة بيافرا 1967_ 1970)

إن السياسة الاستعمارية البريطانية في نيجيريا كانت أساس الصراع الذي عانت منه هذه البلاد بعد الاستقرار من خلال تواجد الشركات البترولية كفاعل أساسي ومحوري، ودورها الجدير في التأثير على الدول في السياسة الخارجية و صنع القرار السياسي لما لها من استراتيجيات وآليات في سبيل

[1]Ibid, p.p 60-61.

تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى ،دون مراعاة للمجتمعات الأخرى وما تعانيه من مشاكل سواء على المستوى السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي، وحتى البيئي.

وفي إطار هذه السياسة برزت لنا هوة واسعة بين أوضاع الإقليم الشمالي من جهة وأوضاع الإقليم الجنوبي من ناحية أخرى، ونتيجة لهذه المتغيرات أدى إلى انتشار العنف في مجتمع متعدد تغلب عليه التعددية الاثنية، اللغوية، الإقليمية، والدينية. والانقلابات العسكرية.[1]

1. جذور أزمة بيافرا (1967- 1970م):

في إطار السياسة البريطانية برزت هوة واسعة بين أوضاع الإقليم الشمالي من ناحية، وأوضاع الإقليم الجنوبي من ناحية أخرى، فنظام الحكم الذي اقترحته بريطانيا لنيجيريا وضع أساسا للصراع الذي عانته هذه لبلاد بعد الاستقلال. فعملت بريطانيا على إعطاء الأقاليم الثلاثة سلطات واسعة، حتى أصبح كل منهما يتمتع بالفردية والاستقلالية،[2] حيث ظل الإقليم الشمالي يعاني من التخلف الشديد، وسيطرة الإقطاع عليه، وانخفاض مستوى التعليم، بينما تميز الجنوب بثرواته ودرجة أعلى من التطور الاقتصادي،وبانفتاحه على التأثيرات الثقافية الأوروبية بحكم موقعه الجغرافي ودور الاستعمار، الذي حرص على تطوير الجنوب وتخلف الشمال المسلم.

أدى هذا الوضع إلى اعتماد الإقليم الشمالي في كثير من مواقفه العامة على عناصر من الجنوب القاطنين في الشمال، كما أدى هذا الوضع أيضا إلى وجود نوع من التوتر المزدوج تمثل في الخوف بالنسبة للشماليين من السيطرة الجنوبية الشاملة. وكذلك خوف الجنوبيين من سيطرة الشمال عليهم، على الرغم من أنهم يمثلون القوة الاقتصادية والثقافية الأكثر تقدما.

وقد اعتمد الإقليم الشمالي على قوته العددية ليكون ذا وجود واسع في واقع السلطة بينما اعتمد الجنوب على قوته الاقتصادية وثروته البترولية للحصول على قدر أوسع من السلطة في مواجهة النفوذ السياسي للشماليين.[3]

---

[1] عبد الكريم قرين، **الحركة الانفصالية في نيجيريا(1967_1970م)** ، جامعة 08 ماي 1945م_ قالمة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد7، ص222.

[2] راشد البراوي، **مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلومصرية**، القاهرة، ط1، 1960م، ص 37، 38.

[3] Philippe Lucas, **"Nigeria : Lutte de classe ou conflit nationalitaire"** ? **Revue française de Science politique**, N4, 1971, pp888, 889, وينظر

"La Guerre se porte maintenant sur le pétrole au Nigeria" , **Journal Afrique nouvelle**, N1114 ,19- 25 juin 1969, **p7.**

ولعل أكثر المؤثرات دلالة على مدى تأثير التناقضات القبلية على البيئة الاجتماعية والسياسية في نيجيريا،وهي الأسس القبلية التي قامت على ثلاث مجالات حيوية وهي:

أ . الأحزاب السياسية:

قامت الأحزاب السياسية قبل الاستقلال وحتى صدور قرار حل الأحزاب في ماي 1966م، فكان حزب مؤتمر الشمال بقيادة "**أحمد بللو**" يمثل قبائل الهوسا والفولان، ولكنه كان يحرم على غير أهل الشمال العضوية فيه، فاعتبره خصومه حزبا للإقطاعيين والرجعيين في الشمال. وكان حزب المجلس الوطني لمواطني نيجيريا بقيادة أزيكيو يمثل قبائل الايبو بالشرق. وكان حزب جماعة العمل بقيادة "**أولوو**" يمثل قبائل اليوروبا بالغرب النيجيري نتيجة للانقسام في لاغوس، وثار بين الفريقين عداء طويل، ولقد تحول "**أزيكيو**" من الأفكار الوحدوية والدعوة إلى وحدة نيجيريا، فأصبح يدعو للإقليمية و الفيدرالية. ورغم ذلك لم يلتقي مع خصمه أولوو في الدعوة إلى الإقليمية بسبب وجود خلافات فكرية. وتوالت عمليات التفتت والانقسام بين أبناء الإقليم الواحد مسلمين ومسيحيين، ووثنيين التي امتدت إلى صراع على رئاسة الوزارة الفيدرالية، "**فأزيكو**" يتولى رئاسة الشرق "**وأولوو**" يتولى رئاسة وزراء الغرب، "**وأحمد بللو**"رئاسة وزراء الشمال.[1]

لم تكن مسألة الخلاف قومية وحسب، وإنما هي دينية وطائفية فأنصار الطرق الصوفية في الشمال انقسمواعلى أنفسهم فأيدت الطريقة القادرية حزب شعب الشمال وانقسمت الطريقة التيجانية، فأيدت الأغلبية حزب شعب الشمال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستعمار كان يرمي إلى إدماج الكاميرون مع نيجيريا.[2]

نتج عن أزمة الغرب سنة 1962م، بسبب الخلاف حول الاشتراكية والحرب ضد الاستعمار والتحالف مع حزب مؤتمر الشمال. وانقسمت المعارضة في البرلمان الفيدرالي إلى مؤيدين ومعارضين. وقد نشب خلاف عام 1964م، حول تعداد السكان في نيجيريا، الذي له أهمية عظمى في توزيع الدوائر الانتخابية، كما تكون تحالفان سمي الأول "**التحالف الوطني النيجيري**"، والثاني "**التحالف التقدمي المتحد**". ثم أجريت انتخابات تكميلية عام 1965م، اشترك فيها التحالف التقدمي.[3]

---

[1] ايناس ممدوح، "**عودة الحكم المدني في نيجيريا**"، مجلة السياسة الدولية، عدد58، ،1979ص 93.

[1] عبد الملك عودة، "**الحرب الأهلية في نيجيريا**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 10، 1967، ص 36.

[2] مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مرجع سابق، ص226.

وفي الأخير يمكن القول أنه مهما يكن من الأمر فإن الأحزاب السياسية، لم تمثل الإرادة السياسية.

ب - الاقتصاد النيجيري:

يلاحظ أن الأقاليم في نيجيريا كانت اقتصادياتها مستقلة، فلم يكن هناك تبادل فيما بينهم، فقد اتجه كل إقليم لتنمية اقتصاده كوحدة مستقلة قائمة بذاتها، دون النظر للاقتصاد النيجيري ككل فمثلا كان الإقليم الشرقي يستورد القطن الأمريكي بدلا من أن يشتري هذه المادة الخام من الإقليم الشمالي، مما يشير إلى أن المجال الاقتصادي لم يسلم من التركيبة القبلية، وهناك مؤثرات اجتماعية ترسخ في أعماق المجتمع النيجيري، فهناك الطبقات المسيطرة اقتصاديا والمتحالفة مع المصالح الأجنبية المتمثلة في البرجوازية الجنوبية، والاقطاعية الشمالية فضلا عن الفئات التي تمثلت في قطاعات الاستيراد والتصدير، كل هذه الفئات استفادت من الاكتشافات البترولية والثراء، الذي ترتب عليه. وهناك من ناحية أخرى طبقات الشعب النيجيري من فقراء وعاطلين وفلاحين وموظفين صغار وعمال، والتي تعيش في مستوى معيشي منخفض للغاية، حيث ظل المجتمع النيجيري يمثل مزيجا من سيطرة الإقطاع في الشمال ونمو الرأسمالية الجنوبية، فضلا عن الاحتكارات الأجنبية.[1]

والواقع أن هذه الاعتبارات القبلية والطبقية، كانت أحيانا تجتمع ففي تداخلها تمهد لنا المناخ لبعض الانقلابات العسكرية.

ج . الانقلابات العسكرية بنيجيريا:

بداية من عام 1966م، شهدت نيجيريا سلسلة من الانقلابات العسكرية، وظلت تتكرر في الحياة السياسية النيجيرية وكان آخرها الانقلاب الذي اغتيل فيه الجنرال مورطاله يوم 13 فيفري 1976م.[2]

- ✓ <u>انقلاب اول جانفي 1966م:</u>

انتهى الصراع الطائفي والعنصري، وعدم التوازن بين الجماعات المتعارضة في نيجيريا، بقيام انقلاب عسكري في جانفي 1966م. ضد الحكام المسلمين الذين يسيطرون على الحكومة الفيدرالية،

[1] ايناس ممدوح طه، المرجع نفسه ، ص 92،93.

[2] نفس المرجع.

واغتيال رئيس الحكومة "أبو بكر تفاوه"، كما قتل رئيس وزراء الشمال "أحمد بللو". وهو زعيم المسلمين بنيجيريا مع عدد من حكام الشمال.

وقاد الانقلاب الجنرال أيرونس القائد العام للجيش، الذي تولى رئاسة الحكومة الفيدرالية العسكرية وهو من قبائل الايبو. فقام بإصدار عدة قرارات أهمها قرار 7 جانفي 1967م، الذي يقضي بتركيز السلطة في المجلس العسكري الأعلى، وفي الحكومة الفيدرالية التي يتبعها الجيش والشرطة، والحد من سلطة حكام الأقاليم، واقتصارها على إدارة الشؤون الداخلية.

ولم يعترض على هذه القرارات في ذلك الوقت حكام الأقاليم بما فيهم حاكم الإقليم الشرقي (بيافرا) وذلك باعتباره من أبناء الشرق والاعتقاد بأن هذه فرصتهم للسيطرة على جميع مقدرات الاتحاد، وخاصة الإقليم الشمالي.[1]

✓ <u>الانقلاب الثاني أوت 1966م:</u>

قاد الكولونيل "**جون يعقوب**" انقلابا مضادا ضد حكومة أيرونيس، في 29 جويلية 1966م، منتقما لاغتيال زعمائها فأعلن قيام حكومة عسكرية جديدة[2] وهكذا أقرت الحكومة العسكرية الجديدة، بقاء الحكام العسكريين في الأقاليم الثلاثة، ونلاحظ أن رئيس الحكومة الجديدة والحكام العسكريين يحملون نفس الرتب ومع ذلك ظهر خلاف في الرأي، ونطق باسم الاتجاه الأول الحاكم العسكري للإقليم الشرقي، والاتجاه الثاني رئيس الحكومة العسكرية الفيدرالية.[3]

يرى الاتجاه الأول أن ما حدث في بداية شهر أوت هو انقلاب مضاد غير شرعي ضد الجنرال "**أيرونس**" القائد الأعلى للقوات المسلحة، وعلى هذا لا يمكن الاعتراف بالجنرال "**جون يعقوب**" للحكومة العسكرية الفيدرالية،وأنه من المستحيل أن يعمل أفراد الإقليم الجنوبي وأفراد الإقليم الشمالي في جيش واحد بعد المذابح التي شهدتها في الفترات السابقة والتي عانى منها فقط ضباط وجنود الايبو في الجيش. كذلك شهدت البلاد في أكتوبر 1966م، مذابح شنيعة ضد قبائل "**الايبو**" المقيمين بالشمال، وهرب منهم الكثير إلى الشرق. وبهذا انهار آخر ما تبقى من أسس الوحدة الفيدرالية في البلاد، والحل الوحيد الممكن هو إنشاء اتحاد كونفدرالي من أربع دول مستقلة.[4]

---

[1] مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مرجع نفسه،ص 227.

[2] عبد الملك عودة، **الحرب الأهلية**...، المرجع السابق، ص24.

[3] اسماعيل حلمي محروس، "**تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر**"، ج 2، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، ط1، 2002م، ص83.

[4] عبد الملك عودة، المرجع نفسه، ص 24.

ويعلن الاتجاه الثاني رفضه بإصرار فكرة الحكومة الكونفدرالية، سواء أكان هذا حلا مؤقتا أو حلا دائما، ويقترح إنشاء نظام فدرالي قوي على أساس دستور 1963م، مع تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية و حكومات الأقاليم، وتقسيم الموارد الاقتصادية بين الجنوب والشمال والشرق.[1]

وقد دعا "**الكولونيل يعقوب**" إلى عقد مؤتمر بلاغوس في سبتمبر 1966م، الذي انتهى بإعلان تقرير تمهيدي للشكل الدستوري المقترح متضمنا بقاء نيجيريا كوحدة سياسية ذات حكومة فيدرالية محتفظة بالسلطة، على أن تحتفظ الحكومات الإقليمية بالسلطة فيما يتعلق بالجيش والشرطة، كما أوصى المؤتمر بإعادة تقسيم نيجيريا الى 12 ولاية، وعلى أثر ذلك تعرضت الحكومة الجديدة لمتاعب سياسية وعنصرية كبيرة، تمثلت في قيام اضطرابات بالإقليمين الشمالي والشرقي أثناء الاحتفال بذكرى استقلال نيجيريا،ورفض حكام الشرق إنشاء ولايات جديدة، وامتنعوا عن حضور المؤتمر الذي دعا إليه الجنرال يعقوب، في أكتوبر 1966م، حيث حاولوا الاتصال بالدول الأجنبية خاصة الغربية للحصول على الأسلحة قصد الضغط على الحكومة الفيدرالية.

وأملا في الوصول إلى حل يرضي طرفي النزاع، حاول أنكرا رئيس دولة غانا بالوساطة إلى عقد مؤتمر بغانا في جانفي 1967م، حضره رئيس الحكومة الفيدرالية، وحكام الأقاليم، كما حضر جانب من الاجتماع الرئيس أنكرا، ومن أهم قرارات المؤتمر مايلي:

- الاتفاق على إعادة تنظيم أجهزة الإدارة والجيش.
- إنشاء لجنة للنظر في مشاكل استعادة الأملاك، وإعادة توطين الأشخاص الذين تركوا أموالهم أثناء الأحداث الأخيرة واغلبهم من الإقليم الشرقي.
- تأييد حاكم الشرق للمجلس الأعلى، وعزمه على إلغاء قراره الصادر بشأن ترحيل جميع الأفراد غير المنتمين لقبائل الإيبو بالإقليم الشرقي.
- الاتفاق على استئناف اللجنة الدستورية للنظر في مستقبل نيجيريا الدستوري، والعمل على عدم تكرار عملية سفك الدماء.[2]

وقد صاحب إعلان قرارات ذلك المؤتمر، انتشار شائعات قوية اجتاحت كل نيجيريا مفادها أن هناك بعض العناصر المتطرفة في إقليم الشمال تعمل على عزل الرئيس يعقوب من الحكم، لعدم حزمه أمام عصيان حاكم الإقليم الشرقي واستنكرت التنازلات الكبيرة، التي سبق أن وافق عليها لقبائل

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد الملك عودة، مرجع نفسه، ص 26، 27.

الإيبو، الأمر الذي شجع حاكم الإقليم الشرقي على التمادي بسياسته الانعزالية، التي كان أبرز معالمها رفضه اقتراح يعقوب من تقسيم البلاد الى 12 ولاية، بالرغم من أنه كان قرار يتماشى نسبيا مع متطلبات قبائل الإيبو حيث أنه كان يهدف الى اضعاف قبائل الهوسا الشماليين، بل ناد وأعلن حاكم الإقليم الشرقي عدم اعترافه بالرئيس يعقوب رئيسا للدولة، وسعى للاتصال بالدول الأجنبية خاصة الدول الغربية، لتزويده بالمؤونة والأسلحة،منها تأييدا لموقفه ورغبته في إحراج الحكومة الفيدرالية، وللحصول على المزيد من التنازلات لصالح الإقليم الشرقي، وطلب بتطبيق النظام الكونفدرالي، باعتباره أنسب النظم الدستورية في رأيه لحكم نيجيريا.[1]

2. الحرب الأهلية النيجيرية (1967—1970م):

أ .انفصال إقليم بيافرا:

نتيجة للانقلابات السابقة، سعى الرئيس يعقوب رئيس الدولة الفيدرالية إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف، إذ أعلن استعداده للاعتراف للسلطات المنشقة بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي الداخلي،على شرط احترام سيادة الحكم المركزي في لاغوس، في المجالين الدبلوماسي والعسكري، وأن يعترفوا بوحدة البلاد.

غير أن "**أوجوكو**" حاكم الإقليم الشرقي رفض تلك المقترحات، وعلى أثر ذلك قامت الحكومة الفيدراليةلاتخاذ إجراءات وقائية، فأصدر مراسيم لإنشاء ولايات جديدة، اثنتين في الشرق بمنطقتي كلابار والأنهار الغنيتان بالبترول، وتحويل لاغوس إلى ولاية وتقسيم الشمال إلى عدة ولايات، وقوبل هذا الإجراء برفض حاكم الإقليم الشرقي، فامتنع عن تنفيذ القرارات، بل و أعلنت الجمعية الاستشارية للمقاطعة الشرقية في 30 ماي 1967م انفصال الإقليم الشرقي عن اتحاد نيجيريا، واستقلاله من جانب واحد تحت اسم جمهورية البيافرا المستقلة، واتخذت مدينة أنوجو عاصمة لها.[2]

اتهم أجوكو حكومة لاغوس أنها لم تحترم التزاماتها، وخاصة منها اتفاقات أيورى وممارسة ضغط اقتصادي على المقاطعة الشرقية، وأعلن أن جميع العلاقات السياسية التي تربط المقاطعة الشرقية بالفيدرالية مقطوعة.

---

[1] نفس المرجع.

[2] مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مرجع نفسه، ص 229- 230.

[2] نفس المرجع، ص 230.

واتخذت عدة قرارات منها، أن الجمهورية الجديدة لها كل السلطات التي تتمتع بها أي دولة بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية واتفاقيات دولية، وقد نتج عن هذا القرار إعلان حالة الطوارئ في كامل الولايات الاتحادية، وأن الجيش والبوليس قد سلموا كامل السلطات لمواجهة الشعب، كما صرح الجنرال يعقوب أن التدابير الاقتصادية المتخذة ضد نيجيريا الشرقية مازال معمولا بها، واتهم الدول الأجنبية بالتحريض على قيام الحرب الأهلية بنيجيريا.[1]

ب . أحداث حرب بيافرا (1967—1970):

هاجم الجيش الفدرالي، الإقليم المنشق، من الشمال في منتصف عام 1967م، وكان تجاه زحف مدينة أبوجو، كما قام الأسطول الفيدرالي بفرض حصار بحري من الجنوب ولكن في حركة معاكسة، وعبرت قوات البيافرا نهر النيجر، واستولت على إقليم الغرب الأوسط في أوت 1967م، وسيطرت على عاصمته البنين، وأهم المدن فيه، واستولى الجيش الفيدرالي في أكتوبر 1967م، على أنوجو العاصمة، مما اضطر المتمردين إلى نقل العاصمة إلى أوباماياها، كما تقدمت القوات الفيدرالية في الجهة الجنوبية، واستولت على دلتا نهر النيجر و موانئ بورت هاركوتوكالابالا.[2]

تمكن الجيش الفيدرالي عام 1968م من التوغل في قلب أراضي الإقليم الشرقي وطوق قوات البيافرا في دوائر عسكرية متتالية، وابتداءا من شهر ماي تمكن من الاستيلاء على المدن الهامة، ثم استولى على العاصمة الجديدة للإقليم الشرقي، واستمر القتال طوال عام 1969م، حتى تم حصر المتمردين في منطقة ضيقة وهي أورى العاصمة الثالثة للإقليم، وأخيرا تم الاستيلاء عليها، وانهزام الانفصاليين سنة 1970م.[3]

ومما سبق ذكره نستنتج أن طرفي الحرب الأهلية تصارعا حول اكتساب الرأي العالمي والاستفادة من تنافس السياسيات الدولية، التي وجدت في هذه الحرب الأهلية مجالا لبناء نفوذها، أو تقويض نفوذ منافسيها إلى حد أن بعض المراقبين تخوفوا من اندلاع حرب باردة أخرى بين القوى

---

[2] عبد الملك عودة، "**هزيمة الانفصالية في نيجيريا**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 20، 1970م، ص 107.

[2] مرجع نفسه، ص 108-109.

[3] مرجع نفسه.

العظمى على أرض نيجيريا خاصة والقارة الإفريقية عامة. ولتوضيح ذلك لابد من الإشارة لبعض النقاط قبل الشروع في تحديد مختلف المواقف الدولية تجاه هذه الحرب الأهلية الدامية:

- أفلحت بيافرا في البداية أن تكتسب مجال للدعاية والعلاقات العامة في دول كثيرة بغرب أوروبا، وأمريكا الشمالية، وقام بهذا الدور عمال من رجال شركات البترول، ورجال بعض الكنائس ومن الصحافيين العاملين بالشركات الاحتكارية للقارة.
- كان محور دعاية بيافرا، هو التركيز على أن النزاع هو غزو إسلامي يقوم به شمال نيجيريا ضد المسيحيين بالجنوب، ثم انتقل الى التركيز على أن شعب بيافرا يمثل قومية يجب أن تتمتع بحق تقرير مصيرها، والانفصال بين الحكومة ونظام سياسي مستقل.[1]
- التركيز على أن الحكومة الفيدرالية تقوم بشن حرب إبادة ضد الجنس البشري بالإقليم الشرقي. لكن الحكومة الفيدرالية واجهت الموقف في النصف الثاني من فترة الحرب على أن تكتسبها، بعد الإجراءات الداخلية و الدولية، مثل اصدار قانون تقسيم البلاد الى 12 ولاية في ماي 1969م، لتقضي على إشاعات سيطرة الشمال ومخاوف الجنوب.
- كانت خطة الجيش الفيدرالي، هي دفع قوة البيافراإلى الداخل بعيدا عن الشواطئ مع قطع طرق الاتصال الجوي والبحري بالدول الأجنبية.
- ونتيجة لموقف الحكومة الفيدرالية، حدث انشقاق في قيادات هامة من الشعب إلى جانب الحكومة الفيدرالية، مثل رئيس الجمهورية السابق أزيكيو وأخرون. ودعا الجميع إلى تسوية الموقف بالتفاوض على أساس بقاء وحدة نيجيريا الفيدرالية، مع رفض فكرة الانفصال.

وبهذا يمكن القول أن العقيدة والفكر العسكري الذي سيطر على موقف الجانبين هو حرب الجيوش النظامية، وليس حرب العصابات، أو حرب التحرر الوطني, ومعنى هذا أن الانفصال لم يكن تعبيرا عن عقيدة ثورية، أو حركة تحرر وطني ضد الاستعمار، أو عن ثورة طبقات أو فئات مضطهدة تريد التحرر،لبناء مجتمع تقدمي.

3 . مواقف الدول الكبرى:

اتخذت بعض الدول و المنظمات العالمية و الدولية و الاقليمية، مواقفا اتجاه الحرب الاهلية بنيجيريا وكانت الدوافع متنوعة كما حدثت تغيرات في مواقف بعض الدول عندما طالت فترة النزاع العسكري و السياسي داخل نيجيريا و خارجها و نذكر منها:

[1] مرجع نفسه.

1/ الموقف البريطاني:

وقفت بريطانيا موقف التأييد الرسمي للحكومة الفيدرالية ضد الحركة الانفصالية، وأمدتها بالمعونات العسكرية، الأمر الذي أثار عليها سخط حكام البيافرا وتنديدها الرسمي. وتفسير موقف بريطانيا بسيط،فهي التي صنعت نيجيريا الاتحادية باعتبار دولة نيجيريا من مستعمراتهاالسابقة،كما أنها صاحبة الاستثمارات الضخمة للاقتصاد النيجيري، فهناك شركة شل التي تملك معظم الآبار المنتجة في نيجيريا و التي من المفترض أن تصبح نيجيريا أكبر دولة منتجة للبترول بعد ليبيا. وكذلك مجموعة شركات **أوتيلفير**التي تحتكر ملكية الفول السوداني والكاكاو والتمر، فضلا عن أن نيجيريا ما زالت رصيدا ضخما للناطقين باللغة الإنجليزية والمرتبطين بثقافتها، ضف إلى هذا فامتناعها عن تأييد الحكومة الفيدرالية معناه إفساح المجال للسياسة السوفياتية، التي أمدت نيجيريا بالأسلحة والمعونات طوال الحرب وأيدتها في المجال الدولي باستمرار.[1]

ويلاحظ أن السياسة البريطانية تمثلت في بداية النزاع بين الحكومة الفيدرالية والإقليم الشرقي المنشق،بتزويد نيجيريا بأسلحة لا تكفي لتحقيق نصر سريع على القوات الانفصالية، غايتها من وراء ذلك هو أولا إضعاف مركز الحكومة الفيدرالية أمام ضربات الانفصاليين، الذي يتمسك قادته تجاه الحكومة الفيدرالية، بضرورة تقديم تنازلات أكثر. والغاية الثانية التخفيف من تشدد الحكومة الاتحادية في متطلباتها إزاء بريطانيا.

يبدو أن البريطانيين قد أساءوا تقدير سرعة ردود فعل الاتحاد السوفياتي، فقد استغلت موسكو هذا التساهل من جانب لندن في التصرف بإيجابية تجاه الأزمة، وعرض خدماته على لاغوس، التي أسرعت بالقبول، ومثل هذا القول ينطبق على مخاوف بريطانيا من نمو التأثير الفرنسي والأمريكي في نيجيريا.[2]

2/ الموقف الفرنسي:

منذ بداية من عام 1960م وفرنسا تحاول الحفاظ على وجودها العسكري والثقافي والاقتصادي في إفريقيا الفرانكفونية، ففي عهد الرئيس ديغول توسعت السياسة الفرنسية في نشاطها الاقتصادي في باقي إفريقيا، كما دخلت في صراع خفي عنيف ضد التوسع الاقتصادي والثقافي الأمريكي، ضف إلى هذه الحيثيات القديمة الموروثة في نفسية السياسة الفرنسية ضد التضامن الأنجلوأمريكي، الذي

[1] عبد الملك عودة، المرجع نفسه، ص، ص. 110-111.

[2] مجلة لمعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مرجع سابق، ص.235.

وقف ضد فرنسا في كل من الشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال إفريقيا منذ نهاية الح ع 2، وباعتبار نيجيريا غنية بالموارد الطبيعية فقد لفتت انتباه الرأسمالية الفرنسية من خلال الثروة البترولية الموجودة في الإقليم الشرقي(بيافرا)، والتي تعتبر احتكارا خاصا بالرأسمالية الإنجليزية، فاكتفت فرنسا رسميا بالمعونات التي تقدمها عن طريق ساحل العاج والغابون، وما تحصل عليه البيافرا من أسلحة فرنسية بصورة غير مباشرة.

ولكن الموقف تغير عام 1968م، حيث أصدر مجلس الوزراء الفرنسي"...**أن الحكومة الفرنسية تجد أن الدم والآلام التي يتحملها أهل البيافرا أكثر من عام، لهو دليل على ارادتهم وتصميمهم في تأكيد ذاتهم كشعب..."**[1]

وترى بذلك أن النزاع والصراع الحالي يجب أن يحل على أساس مبدأ تقرير المصير، وفي سبتمبر 1968م أعلن الجنرال ديغول في مؤتمر صحفي أن فرنسا تساعد البيافرا في حدود إمكانياتها، كما عبر عن ألمه في تحول نيجيريا إلى نوع من الاتحاد الكونفدرالي، وأكد أن فرنسا لن تعلن اعترافها الدبلوماسي لجمهورية البيافرا،وقد تعددت الهيئات والجماعات الفرنسيةالتي تقدم المساعدات المتنوعة للبيافرا، ويمكن التعمق في فهم الموقف إذا استعرضنا الاستثمارات الفرنسية في نيجيريا، وهي أقل النسب مقارنة بالاستثمارات الأنجلوساكسونية، ولكنها كانت مشجعة للرأسمالية الفرنسية.[2]

3/ **الموقف الأمريكي**:

اتخذت أمريكا موقفا رسميا و آخر غير رسمي و كلا الموقفين أثرا في المصالح الأمريكية الاستعمارية و الاستراتيجية العسكرية العدوانية، التي تسير عليها الو م أ دائما. تمثل الموقف الرسمي في عدم مساندة الحكومة الفيدرالية في موقفها و سياستها و في نفس الوقت عدم الإعلان الصريح عن دعم و مساندة سياسة جمهورية البيافرا ولكنها اكتفت بإصدار البيانات التي تحث فيها على وقف إراقة الدماء و اللجوء إلى المفاوضات و الاستعانة بالدول الصديقة و مثال ذلك من البيانات الرسمية و تصريحات مسؤوليهم ما صرح به نيكسون خلال معركة الرئاسة الأمريكية بوجوب رفع الصوت عاليا ضد تحطيم شعب البيافرا، و استعمال سلاح التجويع ضدها .

أما الموقف غير الرسمي فهو انحياز كامل للبيافرا ضد الحكومة الفيدرالية، فقد نشطته هيئات دينية و ثقافية، والمصالح الرأسمالية والاحتكارية الأمريكية في تأييدالبيافرا بالمعونات المتنوعة، كما تم

[1] عبدالله بن عودة، **هزيمة الانفصالية**، المرجع السابق ص.111.

[2] مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مرجع السابق، ص.236.

جمع التبرعات المالية لحساباتها، وأسهمت الصحف ووسائل الإعلام الأمريكي في تأييد وجهة نظر الانفصاليين،والضغط على حكومتهم للتدخل الصريح في موقف التأييد للبيافرا على أساس أن الاتحاد السوفياتي يؤيد الحكومة الفدرالية .[1]

المطلب الثالث: النزاع في منطقة دلتا النيجر

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الأساسي للتوترات والصدمات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الأخرى. هذه السمة الأساسية التي تتمتع بها الدولة في القارة الأفريقية. الأمر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية لهذه الوحدات السياسية وتزايد التحديات وتعقيد مواجهتها. ولعل أهمها أزمة دلتا النيجر في نيجيريا التي تعد واحدة من أطول وأعقد الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقية، بالرغم من أنها تفجرت في النصف الثاني من ستينات القرن 20، إلا أن جذورها تعود إلى عقود مرحلة استعمارية. عندما باتت بريطانيا تسيطر على هذه المنطقة من القارة. حيث عرفت العديد من المحطات النزاعية بين الحركات المتمردة والحكومة المركزية في نيجيريا.

وقعت اضطرابات شعبية ضد المصالح البترولية بمنطقة اكاسا الواقعة في دلتا نهر النيجر، والتي تعد أبرز مواقع البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، ورغم ذلك فإن الإهمال كاد أن يعصف بها ويقضي عليها،إذ كادت الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة أن تنعدم في المنطقة التي تضخ المليارات من الدولارات دون أن تعود بشيء على السكان المحليين فضلاً عن تكرار حوادث تسرب النفط قد أدى لتلويث المياه ونفوق الثروة السمكية التي يتكسب منها السكان وتدمير محصول الأرز بعد تلويث التربة بالنفطومن جانبها تراخت الحكومة في تعويض السكان وما دفع الشركة في الاستجابة في تعويضهم مما دفعهم لاحتلال 15 محطة لضخ النفط فتوقف العمل وفشلت قوات الأمن في القضاء على التمرد الذي تطور بعد ذلك للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة.[2]

أولا :موقع الدلتا وتركيبته السكانية :

[1] مرجع نفسه، ص. 237.

[2] المعرفة الموسوعة الشاملة الخاصة، **دلتا النيجر**،
http ://www.marefa.org/index.php/%%D8%A7%D9%886%D9%zz8A%D8%AC%D8%B1

*لأنها كانت مسبقًا تمثل محمية بريطانيا حملت تسمية محمية أنهار الزيوت البريطانية بين لعامي1885-1893م، إلى ان توسعت تصبح بعد ذلك محمية ساحل النيجر.

تعد أزمة دلتا النيجر واحدة من أطول الأزمات في القارة الافريقية، وبالرغم من أنها قد تفجرت مع مطلع التسعينات الماضية، إلا أن جذورها تعود لعقود وربما إلى المرحلة الاستعمارية،عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه البقعة من القارةبكل خيراتها، ودلتا النيجر هي منطقة كثيفةسكانيا وتقع في جنوب نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعي نهر النيجر جنوب البلاد، قبل أن يصُبَّا في المحيط الأطلسي، وتسمى في بعض الأحيان بأنهار الزيوت،*تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من 70 ألف كيلومتر مربع[2]، مكونًا من 7.5% من يابسة نيجيريا، وتشمل المنطقة ولايات أبيا، وأكوإيبيوم ،بايلسا،كروسريفرز ،الدلتا ،إدو.إيمو ،وأندو،وريفر،ويسكنها مايقرب 20 مليون نسمة،ينتمون لأكثر من 40 مجموعة عرقية، ويتحدثون 250 لهجة مختلفة[1].

ينقسم الإقليم الى 3 أقسام رئيسية، الأول هو دلتا النيجر الغربية. وتتكون من الجزء الغربي للساحل النيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا، وفي الدلتا الغربية مجتمع غير متجانس مكون من مجموعات عرقية عدة، وتعد عرقية إيجاو هي الغالبة هناك إلى جانب بعض المجموعات الأخرى وكلهم يعيشون حياة بدائية وبسيطة حيث يعتمدون على الزراعة والصيد . أما القسم الثاني، فهو إقليم وسط دلتا النيجر، ويضم ولايتي بايلساوريفرز ويتكون من الجهاز المركزي لمنطقة دلتا النيجر وقبائل "إيجاو" بالإضافة إلى قبائل وعشائر أخرى. والقسم الثالث هو إقليم شرق الدلتا، ويتألف من الجزء الشرقي لنيجيريا والذي يطل على المحيط الأطلسي وقسم من جنوب نيجيريا، ويضم الجزء الشرقي قبائل عدةوالتي تعود في أصولها إلى مجموعة عرقية واحدة ويشتركون في لغة واحدة.[2]

ثانيًا :بدأ الأزمة وتطورها:

بعد رحيل الاستعمار لم تستطع الكثير من المجموعات العرقية الموجودة في هذه المنطقة التأقلم مع الوضع الجديد، إذ أصبحت مكانتها معرضة للانهيار لعدم وجود سند لها كما كان الحال إبان الاستعمارالأجنبي، مما أدى إلى اندلاع نزاعات عرقية كثيرة في المنطقة. وفي نهاية 1969م حاول انفصاليون في شرق نيجيريا الاستقلال بهذه المنطقة التي تملك مايقارب 85% من المخزون الخاص بالنفط، إلا أنه بعد حرب ضروس، استطاع الجيش الفدرالي إخماد هذه الحركة الانفصالية، ومع

[1] محمد الشامي، **دلتا النيجر وجراحات المسلمين في نيجيريا.**

https://bit.ly/3U1u9ix

[2] المعرفة الموسوعة الشاملة الخاصة، مرجع سابق، ص.2.

[3] محمد الشامي، مرجعسابق،ص. 3.

دخول الشركات الأجنبية لهذه المنطقة واستئثارها بعوائد النفط شعر السكان المحليون بالغضب لعدم استفادتهم من هذا المورد الطبيعي. في مقابل تحملهم ثمن التقنية في هذه الأماكن، إذ تلوثت البيئة وماتت الأسماك في الأنهار التي تعودوا الصيد فيها بحكم سكنهم بالقرب منها بفعل عمليات استخراج النفط.[1]

ويوجد في نيجيريا خصوصا منطقة الأنهارالكثير من آبار النفط، ويبلغ الإنتاج اليومي لمنطقة دلتا النيجر مليوني برميل، ومنذ عام1975 وتشكل منطقةمنتجةل85%من عوائد النفط في نيجيريا . إلا أنه ثمة مشكلةفي استغلال موارد وثروات البلاد النفطية، إذأنه يتم حرق جزء كبير من الغاز الطبيعي المستخرج بمعدل 70مليون متر مكعب يوميا وهو مايعادل نسبة 41%من استهلاك إفريقيا للغاز الطبيعي. ويشكل أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة على كوكب الأرض، وفي عام 2003م تم حرق 99%من فائض الغاز في دلتا النيجر بواسطة أكبر الشركات العاملة في مجال النفط في نيجيريا. وهي شركة شل Shell بالرغم من سلسلة الإجراءات التي تم تبنيها منذ 20 عامًا لمنع هذه الممارسات.[2]

وقد بدأت الصراعات الحالية في دلتا النيجر مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين الشركات النفطية وعدد من المجموعات العرقية التي تسكن هذه المنطقة والذين أحسوا بأنه يتم استغلالهم واستغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد تنموي ،خصوصا قبيلتي "أجونتي"و"إيجاو". وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية، ثم أخذت شكل النزاع مع الدولة بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النيجر.

واستمرت الأزمة دون حل منذ التسعينات، بالرغم من تحول نظام الحكم في نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، عندما تم انتخاب الجنرال اولوسيجون اوباسانجو رئيسا لنيجريا عام 1999م إذ تم منح مانسبته 13%تدفع لسكان المناطق إنتاج النفط الذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيريا.فمزارعهم تتقاطع فيها خطوط الأنابيب والتلوث يخيم على سمائهم وأنهارهم بمخلفات الزيت والدخان. وقد خاض هؤلاء السكان في حقب سابقة صراعا عنيفا مع الحكومة وكذلك مع الشركات الأجنبية، راح ضحيته العشرات. فيما اتهمت المنظمات الدولية هذه الشركات بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق العاملة بها، واستمر هذا الوضع إذ تم تخصيص جزء من العائدات لسكان المناطق التي تعمل فيها الشركات، إذ نصت المادة 126 من الدستور الذي وضع عام 1999م على

.

[2] المرجع نفسه، ص. 3.

تخصيص نسبة من عائدات النفط لسكان مناطق الإنتاج لتنميتها ولتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب تخريب أراضيهم وبيئتهم.[1]

إلا أن هذا الاتفاق لم يكن مرضي لهم بصورة كافية، إذ تصاعدت الأزمة منذ 24سبتمبر 2004 حين ساهم التنافس على النفط في ازدياد أعمال العنف بين العرقيات العديدة التي تسكن هذه المناطق، مما أدى الى عسكرة المنطقة بأكملها وظهور عصابات مسلحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النيجر(MEND)،والتي يقودها "هنري أوكادا"*،الذي يعد أحد الشخصيات الغامضة في السياسة النيجيرية،وعده الكثيرون المفكر والمحرك الرئيسي للحركة، التي تحولت على يديه إلى حركة منظمة لديها منهجية واضحة وجهاز إعلامي قوي. وكذلك ظهرت حركات مسلمة تقاتل الحكومة وتطالب بحرية شعبهم وتحرير المنطقة ومنها :[2]

1.حركة تحرير دلتا النيجر (ميند) MEND:تأسست في سبعينيات القرن الماضي ونشطت باسم السكان المحليين في المنطقة من أجل توزيع الثروات لسكان المنطقة .

2.حركة أبناءقبيلة (إيغيسو)

3.المؤتمر الوطني لقبيلة (إيجاو)

4. مؤتمر شباب ايجاو

5. الحركة من أجل بقاء شعب أوغوني(حركة بقاء شعب أوغوني)

6. الحركة من أجل بقاء الايجاوا الجنسية(MOSIEN)

---

[1] عبد الكريم حمودي، **تفاقم الفساد في نيجيريا**، في:
https://bit.ly/3B94gom

***هنري أوكادا**: تحول من مهندس بحري الى المطلوب الأكبر للحكومة الفيدرالية، بعد أن كان قد نشأ في عائلة ثرية، لا تربطها بالدلتا أي علاقة، نشأ ضمن طبقة الصفوة التي اغتنت في بداية ظهور الدولة الفيدرالية النيجيرية بعد الاستقلال، وتلقى تعليمه في مدارس بريطانية. الا انه بعد أن ذهب الى مناطق الدلتا ورأى أوضاع الاقليمية فتملكه الاستياء من ظروف الحياة هناك وغياب أدنى مقومات الحياة التي تكفل الحد الأقل من الكرامة الانسانية. ثم كانت نقطة التحول الثانية في عام 1995م، عندما أعدمت الحكومة الفيدرالية العسكرية الأديب النيجيري والناشط الحقوقي الأشهر "كين سارو ويوا" الناشط في مجال حقوق الانسان بسبب دعوته للتدخل الدولي لحل الأزمة في تلك المنطقة. الا أن هنري انتظر عشر سنوات، لكي يظهر للعلن في عام 2005م زعيما للمتمردين وقاتل لسنوات حتى اعتقل فيشباط عام 2008م في أنغولا على خلفية اتهامه بتهريب السلاح، وهو منذ وقتها يقبع في السجن في انتظار الحكم عليه في اتهامات تتعلق بالخطف والقتل والاتجار في السلاح.

[1] هيفاء أحمد محمد، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر**، دراسات دولية، العدد46، ص. 111.

[1] المرجع نفسه.

قاتلت هذه الحركات من أجل تحسين شروط حياة سكان منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط،وفي البداية عندما اتهمت الحكومة الفدراليةبإهمال قبائلهم والسكان المحليين في المناطق التي تنتج فيها الجزء الأعظم من البترول عن طريق الشركات الغربية،ولكن في الآونة الأخيرةبدأت هذه الحركات تطالب بانفصال المنطقة من نيجيريا،مع العلم أن هذه الفصائل تنحصر أنشطتها في منطقة الإقليم الجنوبي التي توجد فيها دلتا النيجر الغنية بالنفط وتهاجم القوات الحكومية والشرطة وتنفذ عمليات الاختطاف الواسع للأجانب.[1]

وأدت الهجمات التي تصاعدت عام 2006م إلى خفض معدلات الإنتاج بنسبة30%إذ كانت الحركات المسلحة تسعى لمنع تصدير النفطلذا كان تركيزها علىخطوط الإمدادات النفطية وعلى المنشئات النفطيةوفي أيلول من عام 2008 أصدرت حركةMEND بيانا تعلن فيه أن ميليشياتها قد أعلنت حرب النفط في جميع أنحاء منطقة دلتا النيجر،وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومواقع الإنتاج والقوات المسلحة التي تحميها،وقد أدت الهجمات على المنشأتالنفطية،وتدميرها وعمليات احتجاز الرهائن وغيرها من الأعمال إلى تدهور الأوضاع في المنطقة وخلال التسع أشهر الأولى من 2008 خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات النفط،فضلا عن سقوط المئات من القتلى في دلتا النيجر.

منذ سنة 2006م تخوض أبرز الحركات المسلحة في ولاية دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا حربا شاملة في هذه المنطقة ضد السلطة المركزية في أبوجا،والشركات النفطية الغربية العاملة في جنوب نيجيريا مطالبة إياها بمغادرة المنطقة.وتتبنى حركةتحرير دلتا النيجر عمليات مسلحة بانتظام وتؤكد أنها تنشط باسم السكان المحليين في دلتا النيجر من أجل توزيع أفضل للعائدات النفطية.

يذكر أن الهجمات في دلتا النيجر حرمت نيجيريا من ضخ أكثر من ثلثي طاقتها في الإنتاج النفطي،وهوماكلف سادس منتج عالمي للنفط مليار دولار شهريا خسائر في الإيرادات،حسب تصريحات البنك المركزي بأبوجا،و كانت الحركات المتمردة في طريقها لكسب الحرب الاقتصادية وفي تلك الظروف قاد الجيش هجوما واسع النطاق ضد معاقل المتمردين في شهر أيار من 2009 في المنطقة.[2]

وتم إنشاء وحدات جديدة في الجيش النيجيري لمحاربة المتمردين وبالتوازي مع استخدام القوة المسلحة عرض الرئيس النيجيري عمر يارادوا عفوا غير مشروط لمقاتلي دلتا النيجر في 25 حزيران 2009م وقد سلم ثلاث قادة من أهم الجماعات المسلحة بدلتا النيجر،مصحوبين بآلاف من رجالهم وأسلحتهم للسلطات قبيل ساعات من انتهاء عرض العفو،وتقدم القائدان "**أتيكي توم "وفرح**

[2] هيفاء أحمد، المرجع نفسه.

داغوغو" نحو 5 آلاف مسلح من إثنية "إيجاو ". وكانت الحركة التي تشن حربا نفطية أعلنت في 15 تموز 2009م هدنةلمدة 60 يوم بعد إطلاق سراح رئيسها"هنري أوكاه" في إطار العفو الرئاسي الساري المفعول في 2009م ،ومددت الحركة الهدنةمن جديد لمدة 30 يوم وجاءفي رسالة موجهة إلى وسائل الإعلام وقف إطلاق النار الأحادي الجانب والذي انتهى في 15 ايلول 2009 وأشارت الحركةمع ذلك أنها لاتعترف بعرض العفو وأضافت أنها ستواصل القتال. لكنها أعلنت في 25 تشرين الأول 2009 تعليق العمل بوقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد.[1]

وكانت خطة تنموية قد أقرت لهذه المنطقة ذات الأغلبية المسيحيةوالتي ينحدر منها أبرز الساسة النيجيريين تتضمن تحسين أوضاع سكان المنطقة وضخ أموال فيدرالية لتعميرها وإلزام الشركات النفطية باستثمار جزء من عائداتها في المنطقة وإنشاء مشاريع تنمويةفي قطاعات الصحة والتعليم والخدمات وهوما يمكن أن يوفر أجواء من الثقةبين الحكومة والمتمردين،خصوصا إذا ما أحسن توظيف هذه الأموال.[2]

[1] هيفاء أحمد محمد، مرجع نفسه، ص. 112،113.

[2] المرجع نفسه، ص 113.

المبحث الثاني: أثر الشركات البترولية في نيجيريا على الصراع الداخلي في نيجيريا

المطلب الأول: الصراع بين شركات النفط والسكان المحلي

حظيت صناعة النفط النيجيرية بتغطية إعلامية دولية واسعة بعد إعدام كين سارو ويوا(KenSaro-Wiwa) في عام 1995م،كقائد لحركة شعب اوغوني. حيث استنكر سارو ويوا الحكومة النيجيرية وشركات النفط عبر الوطنية خاصة Royal Dutch/Shellلتسببها في أضرار بيئية واجتماعية كبيرة لشعب Ogoni، مع تقديم فوائد قليلة في المقابل، في حين انخفضت كثافة حملات الأوغوني بعد إعدام سارو ويوا(Saro_Wiwa)، شنت مجموعات عرقية وسياسية أخرى عبر دلتا النيجر وخاصة مجموعة إيجاو العرقية احتجاجات كبيرة موجهة ضد عمليات النفط.

كان الرد المتكرر للحكومة على الاحتجاجات المناهضة للنفط هو استخدام تدابير أمنية قمعية، قدمت منظمات حقوقية دولية مثل:HumanRights أدلة مفصلة عن عمليات القتل خارج نطاق القانون والاغتصاب والاعتقال للمتظاهرين المناهضين للنفط. كما واجه نشطاء حقوق الانسان والمنظمات البيئية التي تدافع عن حقوق المجتمعات المنتجة للنفط مضايقات منتظمة من السلطات.وشمل ذلك الاعتقالات التعسفية والترهيب والضربفي التعامل مع الاحتجاجات المناهضة للنفط، استخدمت السلطات النيجيرية وحدات منتظمة من الشرطة والجيش وكذلك البحرية، كما أنشأت السلطات وحدات خاصة من قوات الأمن، تتألف من الشرطة والجيش، للتعامل مع الاحتجاجات المناهضة للنفط،مثل فرقة عمل الأمن الداخليلولايةريفرز في عام1994م.[1]

إن قيام الدولة النيجيرية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين المناهضين للنفطأمر موثق جيدا، فمن غير الواضح إلى أي مدى كانت شركات النفط مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشرعن انتهاكات حقوق الإنسان. حيث أكدت مجموعات ضغط مختلفة أن شركة شل (أكبر منتج للنفط في نيجيريا) وشركات نفط أجنبية أخرى متورطة بشكل مباشرأو غير مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان،لكن الشركات نفسها تنفي أي مثل هذا التواطؤ. وبحسب ما ورد فيجلسة استماع للجنة حقوق الإنسان ففبراير/ شباط 2001 قالت " **إننا نرفض تماما جميع اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان من قبل شركات النفط في دلتا النيجر حيث يتم انتاج الجزء الأكبر للنفط".**

[1]Jedrzej George Frynas and Scott Pegg, **Transnational Corporations and Human Rights**,"The oil industry in Nigeria: Conflict between Oil Companies and Local people, p. 99.

تمت دراسة انتهاكات حقوق الإنسان في دلتا النيجر بدقة من قبل لجنة التحقيق مختصة برئاسة القاضيChukwudifuOputa (المعروف أيضا باسمOputa Panel)، التي أنشأتها إدارة Obasanjo بتفويض للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأنظمة النيجيرية السابقة.

ومع ذلك كان تركيز لجنة أبوتا على حقوق الإنسان ضد الأوغونيين والمجموعات العرقية الأخرى في دلتا النيجر في يناير/ كانون الثاني 2001م, كشفت أنها معنية فقط بحقين سياسيين: الحق في الحرية الشخصية والحق في الكرامة الشخصية. وتم توصيفجميع القضايا قيد التحقيق على أنها: جرائم قتل،اغتيالات،عملياتاختطاف،والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، المضايقة والترهيب، الاحتجاز المطول(مع أو بدون محاكمة)، القضايا المتعلقة بالتوظيفومحاولات الاغتيال.[1]

تطورالنزاعات في صناعة النفط:

قبل كل شيء يجب البحث عن تفسير لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق تطوير العمليات النفطية والصراعات بين السكان المحليين وشركات النفط، في حين أن الاحتجاجات المناهضة للنفط في التسعينات كانت حديثة نسبيا، فقد زرعت بذور الصراعات في السنوات الأولى من إنتاج النفط. حيث بدأ انتاج النفط في نيجيريا في ديسمبر 1957م بمشروع مشترك بين شركتي النفط البريطانيتين الرئيسيتين، Shell وBP،وبحلول منتصف الستينات، بدأت شركات النفط الأجنبية الأخرى في إنتاج النفطعندما حصلت نيجيريا على استقلالها عن بريطانيا عام 1960م.[2]

كان إنتاج النفط لا يزال ضئيلا إلى حد ما، لكنه ارتفع من 20000 برميل/يوم في عام 1960م إلى 540.000 برميل/يوم فيعام 1969م، ومنذ ذلك الحين زاد الإنتاج بشكل مطرد ووصل إلى أكثر من 2000000 برميل في عام 1973. وهو مستوى إنتاج مماثل لأواخر التسعينات، ومع ذلك فقد تذبذب معدل إنتاج النفط في نيجيريا: النقاط المرتفعة في 1974م و1979م أعقبها انخفاض فيالإنتاج بين 1980م و1983م، تماشيا مع انخفاض الطلب في السوق العالمية مع إدخال شروط مالية أفضل لشركات النفط في عامي 1986م و 1991م، وبسبب الطلب العالمي المتزايد، بدأ انتاج النفط النيجيري مرة أخرى في الإرتفاع بسرعة من أواخر الثمانينات فصاعدا.

وأدى تكثيف أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما منذ أوائل السبعينات إلى زيادة التواجد المادي لشركات النفط في مناطق إنتاج النفط وبالتالي الاتصال بالسكان المحليين. في الوقت

[1] ibid, p. 100.
[2] ibid, p. 101.

نفسه فشلت الحكومة وشركات النفط في السيطرة على الآثار السلبية المتزايدة لعمليات النفط. وهذا بدوره زاد من احتمال نشوب صراعات مع السكان المحليين.

لقد أعقب ارتفاع إنتاج النفط منذ أواخر الثمانينات احتجاجات مناهضة للنفط في دلتا النيجر، لاسيما في منطقة أوغوني، ومع تطور صناعة النفط، تغير المشهد السياسي النيجيري. فقد أدى صعود صناعة النفط والانحدار النسبي المتزامن في القطاع الزراعي إلى جعل عائدات نيجيريا من العملة الصعبة تعتمد بشكل شبه حصري على سلعة واحدة ألا وهي النفط الخام.

نتيجة لذلك أصبحت مصالح شركات النفط تلعب دورا أكبر بكثير في سياسة الحكومة من مصالح مجتمعات الزراعة وصيد الأسماك في دلتا النيجر وأماكن أخرى.في هذا السياق، ربما ليس من المستغرب أن يكون تطوير صناعة النفط على حساب مصلحة السكان المحليين.تزامن الارتفاع الكبير في عائدات النفط في أوائل السبعينات مع زيادة مركزية السلطة السياسية في نيجيريا. حتى عام 1967 تم تقسيم نيجيريا إلى مناطق شبه مستقلة ذات سلطات تنفيذية كبيرة. خلال الحرب الأهلية بين عامي 1967 و1970، تحولت نيجيريا إلى اتحاد فيدرالي من 12 ولاية (اليوم 36 ولاية)، مما أدى بشكل فعال إلى تضخيم قوة الحكومة المركزية. فيما يتعلق بصناعة النفط، فإن مركزية السلطة تعني أن شؤون السكان المحليين أصبحت بعيدة بشكل متزايد عن صانعي القرار في صناعة النفط.

هناك حدثان يرمزان إلى هذا التحول: إنشاء شركة النفط الوطنية النيجيرية(NNOC)في عام 1971م وإصدار قانون استخدام الأراضي لعام 1978م.[1]

[1] ibid.

أصبحت NNOC (التي أصبحت شركة البترول الوطنية النيجيري-NNPC- فيعام 1977م) شريكا في مشروع مشترك مع شركات النفط الأجنبية في نيجيريا. منذ عام 1971مأقامتالحكومةتدريجيا مشاريع مشتركة مع شركات التنقيب عن النفط وإنتاجه في نيجيريا واستحوذت على حصص في هذه المشاريع.وبحلول يوليو 1979م حصلت الحكومة من خلال NNPC على60 % من ملكية جميع شركات النفط الأجنبية الكبرى باستثناء اتفاقية مشاركة الإنتاج معAshlandو مشروع -Tenneco-Mobil Sunray.

احتفظت شركات النفط الأجنبية بالسيطرة التشغيلية اليومية على المشاريع المشتركة، لكن الحكومة الفيديرالية النيجيرية شاركت في صنع القرار الرئيسي.وهكذاواصلت شركات النفط نفسها أنشطة التنقيب والإنتاج في المجتمعات القروية لكنها عملت بشكل وثيق مع الحكومة أكثر من ذي قبل، حيث أعاد قانون استخدام الأراضي لعام 1978م تحديد الموقف القانوني بشأن ملكية الأراضي في نيجيريا.حول القانون حكام الولايات الحصول على أي أرض نيابة عن شركات النفط الخاصة.

في الوقت نفسه كان من المقرر دفع إيجار الأراضي التي تم الحصول عليها من أجل عمليات النفط مباشرة إلى الحاكم وليس للمجتمع المحلي، كما كان الحال قبل عام 1978م. ومن المرجح أن يؤدي دفع الإيجار إلى الحاكم بدلا من أصحاب الأراضي الفعليين زاد من عدم الرضا عن عمليات النفط في مناطق بإنتاجالنفط.في الواقع من بين المطالب الرئيسية لجماعات الضغط النيجيرية اليوم إلغاء قانون استخدام الأراضي، والأهم من ذلك سيطرة السكان المحليين على الموارد الطبيعية.[1]

هذه التطورات تجسد الطريقة التي أدت بها مركزية السلطة الفيدرالية بالتزامن مع الدور الحكومي الأكبر في شؤون صناعة النفط إلى توثيق العلاقة بين الشركات النفطية والحكومة الفيدرالية منذ سبعينات القرن الماضي، وفي الوقت نفسه، شؤون الدولة. أصبح السكان المحليين بعيدين بشكل متزايد عن صانعي القرار في صناعة النفط.

وقعت شركات النفط جزئيا في صراع بين السكان المحليين والحكومة النيجيرية، تم تجاهل المناطق المنتجة للنفط من قبل الإدارات المتعاقبة، وكان تخصيص الموارد في نيجيريا متحيزا ضد مصالح الناس في المناطق المنتجة للنفط طوال تاريخ البلاد.

---

[1] 1jedrzej george frynas, ibid

كانت هذه قضية رئيسية لأن المطالب الأكثر انتشارا للمحتجين في مناطق إنتاج النفط، كانت إعادة نسبة كبيرة من عائدات النفط إلى مناطقهم على أساس مبدأ الاشتقاق والاشتقاق يعني أنه يجب الاحتفاظ بنسبة ثابتة من الإيرادات المحصلة في منطقة محلية في تلك المنطقة. وبهذه الطريقة يعتقد السكان المحليون في المناطق المنتجة للنفط أنه يمكنهم الاستفادة من الثروة النفطية الموجودة تحت أراضيهم.[1]

زادت الحكومة النيجيرية بشكل كبير من مساهماتها في المناطق المنتجة للنفط في التسعينات، ولكن حتى التدفقات المالية المتزايدة الى الدول المنتجة للنفط قد لا تؤدي بالضرورة الى تنمية المناطق الريفية المنتجة للنفط، بسبب تأثير الفساد السائد وعدم الكفاءة في نيجيريا.

فغالبا ما اختلست الوكالات الحكومية المكلفة بتوزيع الموارد على السكان المحليين في المناطق المنتجة للنفط مثل هيئة تنمية مناطق إنتاج النفط (OMPADEC) الأموال المخصصة أو أخطأت في إنفاقها. وفي غياب المساعدة الحكومية، لجأ السكان المحليون إلى شركات النفط مطالبين بدفع تعويضات عن الأضرار البيئية السابقة، أو بناء المستشفيات ومشاريع التنمية الأخرى.

نظرا لأن العديد من مطالبهم لم يتم الوفاء بها واستمرت عمليات شركات النفط في الأضرار بسبل عيش الناس، غالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد شركات النفط. جاءت هذه الاحتجاجات لتثير غضب الحكومة النيجيرية. قد تشير المناقشة أعلاه الى أن شركات النفط ليست مسؤولة عن تصاعد الاحتجاجات المناهضة للنفط، وبالتالي لا تتحمل أي مسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تلت ذلك على أيدي قوات الأمن، ومع ذلك هناك عدد من الأسباب الرئيسية لتورط شركات النفط بشكل مباشر أو غير مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان.[2]

وفوق كل شيء كما ذكرنا سابقا، احتفظت الشركات عبر الوطنية للنفط بالسيطرة التشغيلية المباشرة على العمليات اليومية للمشاريع المشتركة، فقد اتخذوا قرارات مهمة على سبيل المثال: كيفيةبناء المنشآت النفطية على الأرض أو كيفية الرد على احتجاج السكان المحليين. لذلك يمكن لشركات النفط التأثير على حقوق الإنسان لعملياتها، علاوة على ذلك فإن الأضرارالبيئية الناجمة عن عمليات شركة النفط من انسكابات نفطية أو الدراسات الزلزالية قد انتهكت حقوق الإنسان البيئية والاقتصادية وأوجدت صراعات ونزاعات في مناطق إنتاج النفط كان من الممكن في كثير من الأحيان تجنب الضرر الناجم عن عمليات النفط أو تقليله إلى حد كبير بتكلفة مالية متواضعة للشركات.

[1] ibid,p. 102.
[2] Ibid, p.103.

وباختصار يمكن القول أن تطور صناعة النفط في نيجريا في العقدين إلى الثلاثة عقود الماضية أدى إلى زيادة احتمالات الصراع وانتهاكات حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط، وفي هذا السياق ربما لم يكن ظهور حركة تحرير السودان(MOSOP) وجماعات الضغط الأخرى في دلتا النيجر في أوائل التسعينات من قبيل الصدفة.ففي أوائل التسعينات ارتفع عدد الاضطرابات المجتمعية في نيجيريا بشكل حاد، ولا سيما في منطقة أوغوني، ووفقا لشل زاد عدد الاضطرابات المجتمعية خمسة أضعاف من 34 حادثا في عام 1989 إلى 169 حادثا في عام 1993. ثم انخفض مرة أخرى إلى حد ما.[1]

و في أواخر التسعينات ازدادت الاضطرابات المجتمعية خارج منطقة أوغوني، ولا سيما في مناطق ايجاو العرقية، بشكل حاد في عام 1997، وقد أفادت التقارير أن شركات النفط في نيجيريا خسرت 117 يوم عمل بسبب الاضطرابات المجتمعية والتي ورد أن شركة شل فقط خسرت منها 67 يوم. وفي الوقت نفسه يبدو أن النزاعات بين شركات النفط والمجتمعات المحلية وانتهاكات حقوق الانسان ستستمر.[2]

المطلب الثاني: انتهاكات حقوق الانسان والشركات النفطية عبر الوطنية في نيجيريا

أولا: الحقوق السياسية

انتهكت الدولة النيجيرية العديد من الحقوق السياسية بما في ذلك الحق في الحياة، وحظر التعذيب والمعاملة المهينة وحظر الاعتقال التعسفي. وكان حجم هذه الانتهاكات كبيرًا. منذ بداية أعمال العنف الخطيرة في منطقة أوغوني في أوائل التسعينيات وحتى يومنا هذا، قُتل خلالهاالآلاف من السكان المحليين على أيدي قوات الأمن في اطار سعيها لقمع الجماعات المعادية للسياسات الشركات النفطية.

وعليه سيتم التركيز على فرضية مدى مساهمة هذه الشركات في اعمال العنف من عدمه.

في أقصى الحالات، قام موظفوا شركة النفط بأنفسهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. على غرار قيامهم بترهيب المدعين الذين رفعوا دعوى قضائية ضد شركات النفط في المحاكم النيجيرية، حيث تظهر حالات موثقة مختلفة أن شركات النفط استدعت قوات أمن الدولة للتعامل معالمتظاهرين السلميين ومنتقدي عملياتهم. كل هذه الممارسات قد خلفت حالة من العنف،أبرزهامذبحة Umuechem في عام 1991م لاعتقال تظاهر شباب محليون في قرية Umuechem(وهي قرية تقع شرق بورت هاركورت في ولاية ريفرز)، ضد شركة شل، التي كانت تعمل في المنطقة من أواخر

[1] ibid.
[2] Ibid, p.104.

الخمسينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى تلوث مجرى مائي، وتدمير المحاصيل الزراعية وخسائر أخرى في الممتلكات. تلقى المجتمع المحلي تعويضًا ضئيلًا أو معدومًا،ودعاالقرويون إلى توفير مرافق اجتماعية مثل توفير الكهرباء.

رغم ذلك واصلت هذه الشركات نشاطها، فشركة شل مثلا، لم تستجب لأعضاء المجتمع غير الراضين، و قررت بدلا من ذلك الاعتماد على الحماية الأمنية كمواجهة للهجومات على منشأتها النفطية، وقد أسفر الخطاب الذي كتبهJR U dofia، مدير القسم الشرقي في شل إلى مفوض الشرطة في ولاية ريفرز في اطار ابلاغه "بهجوم وشيك" على منشآت نفطية ومطالبته للشرطة بحماية منشأت الشركة عن مقتلحوالي 80 شخصًا وتدمير ما يقرب من 500 منزل في أعقاب الحادث، نتيجة طلب Udofia من المفوض "تزويدهم على وجه السرعة بحماية أمنية (يفضل قوة شرطة متنقلة) وتحرك الشرطة المتنقلة بالغاز المسيل للدموع وإطلاق النار.[1] هذا الى جانب مشاركتها السرية فيمفاوضات لاستيراد أسلحة خفيفة إلى نيجيريا في خرق لحظر دولي على الأسلحة. وفقًا لأدلة المحكمة، سعت شركة شل إلى الحصول على عطاءات من موردي الأسلحة النيجيريين لشراء أسلحة تزيد قيمتها عن 500 ألف دولار أمريكي. وشمل ذلك 130 مدفع رشاش من عيار 9 ملم من طراز بيريتا و 200000 طلقة و 500 قنبلة يدوية دخان.[2]

نفس الأمر تكرر مع شركة النفط الإيطالية أجيب التي دخلتفي نزاع مع مجتمع محلي في الثمانينات و التسعينيات. تسببت في أضرار جسيمة في المنطقة على خلفيةتلوث مياه الشرب بسبب الانسكاباتالنفطية. وانخرطت الشركة في البداية في مفاوضات، ولكن بسبب عدم رضاهم عن مدفوعات التعويضات المقدمة، واصل السكان المحليون تنظيم احتجاجات ضدها. وبدلاً من الاستمرار في التفاوض مع السكان المحليين، قررت أجيب استدعاء قوات الأمن. حيث كتب مدير Agip رسالة إلى مفوض الشرطة في ولاية إيمو، يشكو من المطالب "غير المعقولة" لعائلة معينة ويطلب "اتخاذ إجراء عاجل للتدخل في هذا الأمر حتى يبدأ إنتاجنا على الفور" و "توفير وحدة من رجالك لحراسة منشآتنا في هذا المجال ولضمان عدم انقطاع أنشطتنا المبرمجة الحالية. في أعقاب طلبات الشركة للمساعدة المسلحة فتعرض السكان المحليون بشكل متكرر للمضايقة والترهيب من قبل الشرطة.

وبالتالي تتضح لنا الانعكاسات السلبية لاعتماد شركات النفط المفرط على قوات الأمن - بدلاً من المفاوضات السلمية مع المتظاهرين وامكانية تفاقم الأمور لتصل إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

[1] Ibid, pp. 104-105.
[2] Ibid, pp. 105-106.

في نفس الإطار هناك أيضًا أدلة على أن شركات النفط دعمت بنشاط قمع الاحتجاجات المناهضة للنفط من خلال تقديم المساعدة المالية واللوجستية لقوات أمن الدولة. على غرار استخدام شركة شيفرون معدات من المروحيات والقوارب قد استخدمت في الهجمات على المتظاهرين المناهضين للنفط في 1998 و 1999، وتزويدشركات النفط لفرقة العمل المعنية بالأمن الداخلي لولاية ريفرز بالمساعدة الماليةحسب ما كشفته مذكرة سرية من مايو 1994م، ما يعكس النفوذ الكبير لهذه الشركات.

ثانيا: الحقوق البيئية

على عكس الحقوق المدنية والسياسية، لم يتم تقنين الحقوق البيئية في ميثاق الأمم المتحدة. ولكن هناك إشارة واضحة إلى الحقوق البيئية في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والذي نص على أن "**لجميع الشعوب الحق في بيئة مُرضية عامة مواتية لتنميتها**"، وفي حالة الضرر البيئي، يجب أن يكون لديهم الحق في التعويض واستعادة ممتلكاتهم.غالبًا ما يُفهم الميثاق على أنه يدافع عن حقوق السكان المحليين المتأثرين بالعمليات التجارية في إفريقيا تفسير الميثاق ليس مباشرًا، ولا يقدم سوى القليل من الإرشادات حول كيفية قياس الأداء البيئي لصناعة النفط في نيجيريا. لكن من الواضح أن عمليات النفط تشكل تهديدًا للبيئة في كل مرحلة من مراحل استكشاف سلسلة التوريد والإنتاج والنقل والتكرير. أثناء التنقيب عن النفط، وتتمركز هذه التهديدات البيئية في تطهير الأرض - مما قد يؤدي إلى خسارة طويلة الأمد أو دائمة للنباتات، فأنشطة الحفر يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سوائل الحفر. وبالتالي فإن لعملية إنتاج النفط تأثير سلبي على البيئة من خلال الضرر الناجم عن خطوط الأنابيب المتسربة أو الانبعاثات الجوية من حرق الغاز، وهو منتج ثانوي لإنتاج النفط. أثناء النقل، تطلق الناقلات النفط في البحر أثناء ضخ مياه أو تفريغ البضائع. يمكن أن يشمل التلوث من المصافي الإطلاقمن مياه الصرف التي تحتوي على بقايا النفط والتخلص من النفايات الصلبة والانبعاثات الجوية.[1]

على أساس ذلك سنوجز بعض الآثار البيئية السلبية الرئيسية لعمليات النفط في نيجيريا انطلاقا من المراحل الأولى من سلسلة التوريد - أي أثناء الاستكشاف والإنتاج (النقل والتكرير أقل أهمية نسبيًا في نيجيريا). يأتي جزء كبير من الحساب التالي من تقرير كتبه بوب فان ديسيل، الرئيس

[1] Ibid, p. 106.

السابق لدراسات البيئة في شل في نيجيريا، والذي وثق المشكلات البيئية لعمليات النفط بتفصيل كبير (vanDessel 1995).

مرحلة التنقيب: عادة ما يحدث أول اتصال بين شركات النفط والسكان المحليين أثناء التنقيب عن النفط، والذي يهدف إلى تحديد المواقع التي يشتبه في وجود احتياطيات نفطية بها. (طريقة الاستكشاف المعتادة هي الدراسة الزلزالية) حيث تحصل شركة النفط على معلومات عن مكامن النفط الجوفية عن طريق إرسال موجات صوتية إلى القشرة الأرضية.

تتضمن عمليات **المسح السيزمي** تفجير المتفجرات على سطح الأرض والتي تعمل كمصدر للطاقة، أو باستخدام قوارب صغيرة مزودة بمدافع هوائية تطلق الهواء المضغوط في سطح الماء، وتتركز الأخطار البيئية في هذه المرحلة في تطهير مساحات كبيرة من الأرض في عملية وضع خطوط زلزالية. في بعض المناطق، مثل الأراضي الزراعية ومناطق الأدغال غير المزروعة، وبالتالي تفقد هذه الأراضي خصوبتها، وقد يستغرق الأمر 30 عامًا أو أكثر حتى تتعافى أشجار والمزروعات تمامًا، هذا الى جانب تأثير تفجير المتفجرات على بنية التربة.(essel 1995vanD).[1]

كما تؤدي عملية تطهير الأرض إلى خسارة طويلة الأمد أو دائمة للنباتات.وتدمير الغطاء النباتي والحياة، خاصةً إذا تم غسل المواد المجروفة مرة أخرى في الماء، مما يؤدي إلى مزيد من التقليل من الكائنات الحي، ربما يكون التأثير الأكثر ضررًا للحفر هو إطلاق النفايات.

مرحلة انتاج النفط: قبل أن يبدأ انتاج النفط، تحتاج شركات النفط الى بناء البنية التحتية اللازمة مثل طرق الوصول الى مواقع الانتاج وخطوط الأنانبيبومنشأت انتاج النفط، كان للعديد من هذه الأنشطة أثار ضارة مهمة، على غرار قيام شركات النفط أحيانا باغلاق الجداول والبرك والبحيرات والممرات المائية بهدف انشاء طرق وصول الى منشأت النفط، مما يؤدي الى خلق مجموعة من المشاكل البيئية على غرار حدوث فيضان أو جفاف المياه، الى جانب دور الانسكابات النفطية في تسمم المياه، وتدمير الغطاء النباتي، وقتل الكائنات الحية.

باختصار تسببت شركات النفط في أضرار بيئية كبيرة في نيجيريا، كما هو موثق من قبل شركة النفط نفسها، هذا على عكس تأكيدات شركات النفط المتكررة، التي تنفي أن عمليات النفط قد تسببت في أي آثار بيئية كبيرة. في حين أنه من الصحيح أن الأضرار البيئية في مناطق إنتاج النفط كانت

[1] Ibid, p. 107.

ناجمة عن العديد من المصادر المختلفة مثل الإفراط في الزراعة، إلا أن صناعة النفط كان لها تأثير بيئي ضار للغاية على مناطق وأشخاص محددين.[1]

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أدت انتهاكات الحقوق البيئية إلى صعوبات اقتصادية واجتماعية في المناطق المنتجة للنفط، لكن هل تم انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالفعل؟

تحدد الدول حقوقها عن طريق العلاقات العملية مع الحفاظ على حظر الاستيلاء التعسفي على ممتلكات الشخص وتمتعه بالصحة البدنية والعقلية. تم وضع قانون الاستيلاء التعسفي على الممتلكات من خلال استخدام الأراضي، والذي أدى إلى المصادرة فعلية لممتلكات الأراضي في نيجيريا، عبر تفويض حاكم الولاية للحصول على أي حيازات خاصة أو عامة من الأراضي لعمليات النفط، والتي على اثرها قد تضررت بشدة الصحة البدنية والعقلية للسكان المنطقة بسبب القمع السياسي والتدهور البيئي.

إلى أي مدى شاركت أو ساهمت شركات النفط في هذه الانتهاكات؟

لطالما جادلت شركات النفط في نيجيريا بأنها لا تتحمل مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المضيفة، حيث ذكرت كتيبات شل في أواخر عام 1995م: "**أن الشركة يمكنها تقديم "أكثر مساهمة فعالة لنيجيريا" من خلال الضرائب والإتاوات التي دفعتها. اضافة الى تصريحها أنها لا تستطيع توفير التنمية للمجتمعات المضيفة، وأسندت تلك المسؤولية الى الحكومة**".[2]

من منظور حقوق الإنسان، قد يكون هذا مبررًا إلى حد ما، حيث تشير الاتفاقيات الدولية عادة إلى الدول (وليس الجهات الخاصة) باعتبارها مسؤولة عن انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية،ومع ذلك فإن إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (رغم أنه استثنائي إلى حد ما) يعالج **"كل فرد وكل عضو في المجتمع"** علاوة على ذلك عالجت شركات النفط في عدد من الحالات المجتمعات المضيفة بشكل أفضل من معاملة النيجيريين.

أظهرت التقارير أن شركات النفط دفعت معدلات تعويض أعلى (وإن كانت غير كافية) للمحاصيل والأشجار المدمرة أكثر مما نصت عليه اللوائح النيجيرية القديمة، بالرغم من فشلها في تنفيذ مشاريع تنموية للمجتمعات المضيفة. ومع ذلك، من خلال سلوكها، شجعت شركات النفط على

[1] Ibid, P. 108.
[2] Ibid, PP. 108-109.

انتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.بدلاً من العمل من أجل تمتع " تلك المجتمعات المضيفة **"بمستوى عالٍ من الصحة البدنية والعقلية"**، فغالبًا ما أعاقت هذه الشركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات. كما هو موضح سابقًا، تسببت عمليات النفط في أضرار بيئية كبيرة.[1]

من جهة أخرى، للضرر البيئي عواقب وأثار اجتماعية متعددة، فقد يؤدي الانسكاب النفطي،على سبيل المثال إلى إتلاف أنشطة الصيد والزراعة في المنطقة، وفي الحالات القصوى، قد يحرم السكان المحليين من أي وسيلة لكسب العيش. أيضا قد تؤدي عمليات النفط أيضًا عواقب اجتماعية لا علاقة لها بالضرر البيئي على سبيل المثال تأثير الهجرة الداخلية لعمال النفط أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية. فقدأشار**Onyige 1977 p 180** إلى تأثير التوظيف المؤقت للشباب من قبل شركات النفط أثناء التنقيب عن النفط أو أعمال البناء. هؤلاء الشباب يتقاضون رواتب عالية لفترة قصيرة من الزمن، من خلال زيادة عادات إنفاقهم وتقليد ثقافة غريبة عليهم، قد تصبح أنماط حياتهم بسرعة مميزة عن بقية المجتمع.

فيجد كل من الشباب والمجتمع القروي ككل صعوبة في التكيف مع تلك التغييرات المفاجئة وقد يتعرض النسيج الاجتماعي للمجتمع لأضرار بالغة. وهو ما حدث في جزيرة بوني - موقع أكبر مشروع للغاز الطبيعي في نيجيريا، حيث سرد مستشار تنمية المجتمع المؤسسي لشركة شل في نيجيريا المشكلات الاجتماعية التي أوجدتها عمليات شركة النفط (LaPin 1999). من خلال تدفق حوالي 13000 عامل إلى إحداث تغييرات كبرى. من ارتفاع أسعار السلع والإيجارات، وهجر المعلمون المدارس للحصول على وظائف ذات رواتب عالية، أما الخدمات العامة، مثل محطة توليد الطاقة المحلية، فقد أصبحت أكثر من طاقتها. واستفاد المجتمع من طفرة قصيرة على مدى ثلاث سنوات من البناء ولكن لم يبق سوى القليل بمجرد مغادرة فرق البناء وانتهاء عقود العمل المحلية.[2]

وبذلك قررت شركة، نيجيريا للغاز الطبيعي المسال (NLNG)**(المملوكة بشكل مشترك من قبل الدولة النيجيرية، شل وتوتال فاينا‌إيلف وأجيب)**، أخيرًا تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية. ومع ذلك خلص مستشار تنمية المجتمع المؤسسي لشركة شل في نيجيريا إلى أنه "من نواحٍ عديدة كانت هذه الحركة متأخرة جدًا لمعالجة الاضطراب والانزعاج الحقيقيين في الحياة الاجتماعية التي نشأت في البداية، وبهذا نجد أن العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لعمليات النفط كانت نتيجة ممارسات تشغيل الشركة المتهورة، وليس بالضرورة بسبب أي نقص في التمويل لصيانة المنشآت

[1] Ibid, pp. 109-110.
[1] Ibid.

والمعدات. على سبيل المثال دمرت القوارب الممتلكات، مثل شباك الصيد، أثناء إجراء الدراسات السيزمية لأنها فشلت في إبلاغ السكان المحليين بوجودها مسبقًا. عند المرور في المزارع أو إنشاء منشآت نفطية، قام موظفو شركة النفط بإهمال وإتلاف المحاصيل أو الأشجار أو أحواض الأسماك. كما ذكرنا سابقًا، قامت شركات النفط بتحويل الأنهار أو الجداول، مما أدى إما إلى الفيضانات أو الجفاف، مما كان له أيضًا عواقب اجتماعية كبيرة. كان من الممكن تجنب هذه الآثار السلبية بسهولة بتكلفة مالية قليلة، لكن شركات النفط أبدت القليل من الاهتمام بالقيام بذلك.[1]

وبهذا نجد أن الشركات عبر الوطنية للنفط كان لها تأثير سلبي كبير على حالة حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط في نيجيريا، الا أنه عمل على تدارك الوضع فعلى مدى السنوات القليلة الماضية تغير كل من المشهد السياسي النيجيري و الشركات عبر الوطنية بشكل كبير، و شهدت حالة حقوق الانسان تحسينات. و أنهت وفاة الجنرال أباتشا في يونيو 1998 و تنصيب الرئيس المنتخب ديمقراطيا أوبا سانجو في مايو 16،1999 عاما من الحكم العسكري في نيجيريا. تم الافراج عن العديد من السجناء السياسيين، و انتهت الانتهاكات المختلفة للحقوق السياسية المرتبطة بالحكم العسكري، كما اكتسب الناس في المناطق المنتجة للنفط صوتا في المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

أما بخصوص الجانب البيئي أنشئت الحكومة النيجيرية وزارة البيئة، و التي فرضت أنظمة بيئية أكثر صرامة على صناعة النفط في بعض المناطق على سبيل المثال حرق الغاز الطبيعي و تصريف النفايات. وبخصوص القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية استبدلت الحكومة مكتب **OMPADEC** الفاسد و غير الفعال بلجنة تنمية دلتا النيجر **(NDDC)** "**وهي وكالة تنمية جديدة و أفضل تمويلا لمناطق منتجة للنفط**"، وأصبحت شركات النفط الدولية تقبل أيضا أن لديها مسؤولية اجتماعية تمتد الى ما هو أبعد من تحقيق الأرباح ودفع الضرائب والامتثال لسيادة القانون. وعلى وجه الخصوص قامت مجموعة شركات **ShellGroupe/Royal Dutch** بمراجعة بيان مبادئ العمل العامة لعام 1976م في عام 1997م لادراج الاهتمام بحقوق الانسان وتغيير العديد من سياسات الشركة لتعكس اهتماما اكبر بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

ومما سبق ذكره نستنتج انه رغم كل هذه التطورات التي خلقت بيئة أكثر ملائمة لحقوق الانسان في نجيريا ككل، ومع ذلك هناك أدلة على استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في

[1] Ibid, p. 110.

المناطق المنتجة للنفط. وكان أبرزها مقتل مئات الأشخاص وتدمير قرية أودي على يد قوات الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر1999 انتقاما لمقتل 12 شرطي على يد عصابة مسلحة. في الواقع خلص تقرير **HumanRights Watch(2000)** بعبارات عامة الى ان استعادة الحكم المدني في نيجيريا لم تشهد انخفاضا في انتهاكات حقوق الانسان في المناطق "المنتجة للنفط في البلاد" وبهذا نجد ان قدرة **NDDC** على تطوير مناطق انتاج النفط بشكل هادف موضع التساؤل، كما يمكن التشكيك في أداء شركات النفط الأخير في مجال حقوق الانسان. فصناعة النفط لاتزال تعتمد على الشرطة المتنقلة سيئة السمعة لتوفير الحماية الامنية على الرغم من استمرار تجاهلها لحقوق الانسان على سبيل المثال ورد ان الشرطة المتنقلة التي ارسلتها الحكومة الفدرالية الى ولاية دلتا في نيجريا لحماية خطوط أنابيب النفط في أواخر عام 2000 متورطة في انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك الاعتداءات و النهب و حرق المنازل.[1]

كما نجد أن شركة شل لا تزال تحاول أساسا شراء السكان المحليين بالهدايا بدلا من محاولة تقديم تنمية حقيقية لهم ،لذلك على الرغم من التحسينات في حالة حقوق الانسان لاتزال الانتهاكات مستمرة، ولاتزال أزمة دلتا النيجر دون حل ولا تزال الشركات عبر الوطنية النفطية متورطة في انتهاكات حقوق الانسان.

[1] Ibib, p.p111-112.

خلاصة الفصل:

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الاساسي للتوترات و الصدمات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الاخرى، الامر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية للوحدات السياسية وتزايد التحديات و تعقيد مواجهتها و لعل أهمها أزمة دلتا النيجر في نيجيريا التي تعد واحدة من أطول و أعقد الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقية.

فنجد أن تطور الصناعة النفطية في نيجيريا في العقدين الى ثلاث عقود الماضية أدى الى زيادة احتمالات الصراع و انتهاكات حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط، في ظل تواجد الشركات النفطية التي كان لها تأثير سلبي كبير على حالة حقوق الانسان في هذه المناطق، فغالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد شركات النفط، بسبب استغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد مادي.

الفصل الثالث

طبيعة النظام السياسي ومستقبل الشركات البترولية في نيجيريا

تمهيد الفصل:

تعتبر نيجيريا أحد أبرز الدول الأفريقية من حيث تنوع واتساع السوق وفرص الاستثمار، غير أن هذه الإمكانيات والمقدرات غالبا ما تصطدم بالواقع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد من انقلابات عسكرية ونزاعات مسلحة، نتيجة التركيبة المعقدة للمجتمع النيجيري التي أدتإلى سلبية الأداء من الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والتي افتقرت إلى قيادة نزيهة. في ظل ضعف البناء السياسي المتمثل بضعف الحزب الحاكم الذي لم يستطع مواكبة تطلعات المواطنين، وضعف القيادات السياسية من جراء الصراع على السلطة وطغيان الطموحات الشخصية على الولاء الوطني، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي والإداري، علاوة على ذلك العوامل الخارجية المتمثلة بالتدخلات من جهات أجنبية لعل أهمها الشركات البترولية وما تقوم به من تحريض على الانقلابات العسكرية لعدم خضوع السلطة الحاكمة لطلباتها وطموحاتها.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي النيجيري

المطلب الأول: أهم التطورات السياسية منذ الاستقلال حتى 1999م

استقلت نيجيريا عن الاستعمار البريطاني عام 1960م، وتولى السلطة الرئيس بنيامين ازيكوي (من الإيبو) وكان حكمه مستقرا. وكانت الدولة فيدرالية وقد قسمت إلى ثلاث أقاليم فيدرالية إقليم الشمال وإقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، وذلك بين 1960-1963م وقد أضيف إقليم فيدرالي جديد في عام 1963 هي الولاية الشرقية الوسطى. ولم تدم السلطة للمدنيين إذ حدث انقلاب عسكري تزعمه الجنرال (جونسون اغيلي ايرونسي) وهو من جماعة الايبو أيضا، مما أظهر الصراع على السلطة كان حتى في اطار القبيلة الواحدة، وفي حقبة ايرونسي عرفت البلاد حالة من العنف بين السلطة ومعارضيها، إذ تم اغتيال زعماء وطنيين من قبيلة الهوسا مثل رئيس الوزراء(ابو بكر بللو) والزعيم السياسي(أحمد بلو)، و قد تم إلغاء الفيدرالية وحكمت البلاد بصورة مركزية.

إلا أن الأمر لم يستمر طويلا لايرونسي الذي اغتيل بعد ستة أشهر من توليه السلطة، وتصاعدت الاتهامات خلال حكمه بسعي الايبو للسيطرة على البلاد. وجاء بعده يعقوب غون(وهو مسيحي من الايبو ايضا)والذي وقع في ظل حكمه انفصال إقليم بيافرا، وانتهى التمرد بحرب أهلية أدت لإزهاق أرواح مليون مواطن نيجيري.[1] حيث عانت البلاد من عدم الاستقرار السياسي إذ حدث عام 1975م انقلاب ضد غون و تزعمه(مرتلي رحمت محمد) من قبائل الهوسا، واستمرت سيطرته على السلطة لعام واحد، حين تعرض لمحاولة انقلابية أدت لمقتله، إلا أن الانقلابيين فشلوا في الاستيلاء على السلطة وجاء بعده أحد العسكر من المقربين له وهو (أوليسيغون أوباسانجو)، والذي قرر إعادة السلطة للمدنيين في أول تجربة لتداول السلطة بعد سيطرة العسكر على السلطة لحقبة زادت على 13 سنة.

وصل الرئيس شيخو شيغاري إلى السلطة عبر انتخابات رئاسية تعددية عام 1979م، وأعيد انتخابه عام 1983مالا أنه لم يتم مدته الثانية، حيث عاد العسكر للاستيلاء على السلطة بعد الانقلاب على الرئيس شيغاري في العام نفسه، تولى السلطة محمد بوخاري ثم أطاح به أحد جنرالات الجيش (ابراهيم بابانجيدا) عام 1985 والذي استطاع الحفاظ على سلطته لثمانية أعوام، أجرى خلالها إنتخابات تعددية في محاولة لإعادة السلطة للمدنيين في حزيران 1993 بعد تصاعد الضغوط الدولية للحد من حكم العسكر و التأكيد على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وكان قد

[1] هيفاء أحمد محمد، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا**: دراسة في حركة دلتا النيجر، المرجع السابق، ص. 98.

شارك في الانتخابات (مشهود ابيولا) عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي و (منير توفه) عن حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، وهما حزبان أنشأهما بابانجيدا الا أن هذه الانتخابات لم تكتمل، إذ أعلنت المحكمة الدستورية عدم شرعيتها، وصودرت نتيجة الانتخابات التي كانت لصالح (مشهود ابيولا) الذي وضع رهن الاعتقال عند اعتراضه على مصادرة نتائج الانتخابات،وقد حدثت اضطرابات نتيجة لإلغاء الانتخابات فحدث انقلاب عسكري بزعامة ساني اباشا وزير دفاع بابانجيدا،[1]

إلا أن الموت العاجل لأباشا الذي توفي عام 1998م حال دون استلامه السلطة فقرر المجلس العسكري برئاسة الجنرال (عبد السلام ابا بكر) الذي قرر إجراء سلسلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بعد أن طرح رؤيته الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، إنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات، وسمح في ضوء هذا البرنامج تشكيل أحزاب سياسية عدة، كان من أبرزها حزب الشعب الديمقراطي، حزب كل الشعب، التحالف من أ جل الديمقراطية وغيرها. أجريتإنتخابات الرئاسية وفاز فيها مرشح حزب الشعب الديمقراطي، (أوليسيغوناوباسانجو) الذي فاز بنسبة 23% من أصوات الناخبين في حين حصل منافسه (أولوفاي) مرشح حزب التحالف من أجل الديمقراطية على نسبته 37 % من الأصوات، وبمجيء الرئيس أوباسانجوإلى السلطة تصاعدت الأمال بتحقيق الاستقرار السياسي والبدئ بالتنمية الاقتصادية و السياسية.[2]

المطلب الثاني: حقبة الرئيس أوباسانجو وأهم التعديلات الدستورية

بوصول أوليسيغون أوباسانجوإلى الحكم عبر انتخابات تعددية وتداول سلمي للسلطة، وضعت البلاد على المسار الصحيح للتحول الديمقراطي أملا في أن تتحسن الأوضاع السياسية والإقتصادية، مما يدفع نحو تحقيق تنمية شاملة والاستقرار الحقيقي. وقد وضع دستورا للبلاد نص على تقاسم السلطات واعتماد النظام الرئاسي.

أولا: التنظيم الدستوري

في الحادي والثلاثين من أيار 1999 دخل الدستور الحالي لنيجيريا حيز التنفيذ. والذي قسم السلطات إلى ثلاث، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وهناك أيضا حكومات محلية للأقاليم الفيدرالية تؤطرها نصوص دستورية.

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم،**التحولات الديمقراطية في افريقيا**، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 64، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2005م، ص.ص. 50-51.

[2] هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص99.

إن إحدى السمات الرئيسية للنظام السياسي النيجيري تكمن في الحقيقة بأن السلطات التنفيذية والحكومة في أيدي الرئيس، الذي هو أيضا رئيس الدولة، رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد و القائد العام للقوات المسلحة وينتخب الرئيس من قبل الشعب لمدة أربع سنوات على أن لا يتولى منصبه أكثر من مدتين رئاسيتين.

ويعمل نائب الرئيس ومجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في تصريف شؤون الحكم، وينتخب الشعب نائب الرئيس بينما يعين الرئيس أعضاء مجلس الوزراء.[1]فيما تتكون الهيئة التشريعية (البرلمان) من مجلسين: مجلس النواب وبه 320 عضو ينتخبون من كل من الدوائر الانتخابية المخصصة للبلاد لمدة من أربع سنوات، ومجلس الشيوخ وبه 109 أعضاء وهم منتخبين لأربع سنوات كل ولاية تمثل بثلاثة أعضاء، إن مجلس الشيوخ والنواب يترئسهم رئيس للبرلمان ونائب له، ينتخبان من قبل أعضاء البرلمان ويحق لمن بلغ 18 من عمره من المواطنين النيجيريين الاقتراع في الانتخابات. أما السلطة القضائية تتألف من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا أعلى محكمة،و تتكون من رئيس للقضاء و عشرة قضاة، تعينهم جميعا الحكومة الاتحادية وتشمل أيضا محاكم اتحادية للاستئناف، ومحاكم عدلية عليااللولايات،محاكمقضاة،محاكمفرعية، ومحاكم شرعية تعمل وفقا للشريعة الإسلامية في الجزء الشمالي من البلاد، إذ يعيش عدد كبير من المسلمين هناك.[2]

ثانيا: تحييد المؤسسة العسكرية

كان أول ما اهتم به الرئيس أوباسانجو بعد وصوله السلطة تحجيم إمكانيات المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية فقام باتخاذ سلسلة من الإجراءات منها:

1- الإعلان أن الحكومة المركزية ستقوم بإعادة النظر في وضع القوات المرابطة في الخارج لاسيما أنها باتت مكلفة وبصورة تفوق قدرات وإمكانيات الدولة، خاصة أن البعثات العسكرية إلى الخارج أصبحت مصدر كسب للعسكر.

2- خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة 40% وبعدما كانت الأولى اصبحت السادسة عام 2002.

---

[1] التنظيم الدستوري في نيجيريا على موقع:http://www.123independence day.com/nigeria/al-system. ht

ص1.

[1] نفس المرجع، ص2.

3- إحالة 150 من كبار القادة العسكريين إلى التقاعد الإجباري والمبكر للحد من قدرة العسكر عن ممارسة الانقلابات. لقد نجح الرئيس أوباسانجو في الحد من قدرة المؤسسة العسكرية على التغير السياسي بالقوة العسكرية الا أن إمكانياته في حلحلة المشكلات الأخرى كانت محدودة.

ثالثا: حقبة أوباسانجو وتصاعد الأزمات

لقد حتمت المعطيات والتطورات الجديدة التي نجمت عن الممارسة الديمقراطية في نيجيريا أن يتعزز موقف المؤسسات التشريعية لنهوض بمهام حل جذور الإشكالبات المرتبطة بالأزمات السياسية المتفاقمة في إطار أوسع من مجرد الوساطة أو محاولات التصالح، خاصة بين الجناح التنفيذي للدولة والسلطة التشريعية (البرلمان بشقيه مجلسي النواب والشيوخ).[1]

وكذلك فإن حكومة الرئيس أوباسانجو التي شكلت في 19-05-1999م، واجهت تنامي العديد من التفاعلات السياسية على الساحة الداخلية، خاصة ظاهرة التيارات السياسية ذات التوجه الإسلامي، التي بلغت ذروتها في إعلان عدد من الولايات النيجيرية تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية فيها، وتوالت أصوات تنادي بضرورة عقد مؤتمر وطني للمراجعة الدستورية،(للدستور الذي تمت صياغته عام 1999) قبل عودة الحكم للمدنيين و تولي الرئيس أوباسانجو ادارة البلاد. وقد سيطرت أجواء من المخاوف والقلق عند طرح فكرة مراجعة الدستور بسبب توقعات بان تسبب تلك المراجعة فوضى وبلبلة كبيرتين لدى الشارع النيجيري لخوضها في قضايا أو فتحها ملفات بالغة الحساسية وسخونة قد تهدد المسار الديمقراطي في نيجيريا،لاسيما أن النشطاء السياسيين من مختلف التنظيمات الوطنية والطائفية قد هددوا بان اي محاولة من ذلك القبيل لن تكون في صالح الجميع.

على أية حال ورغم ضغوط ومحاولات العرقلة، طرحت فكرة المراجعة مجددا في النصف الثاني من العام 2002م، واستطاع التيار المؤيد للمراجعة وغالبيتهم من أعضاء البرلمان النيجيري وعدد من رموز الأحزاب السياسية في البلاد، أن ينتصر على التيار المعارض في إدارة الرئيس اوباسانجو من ناحية، والقيادات التقليدية في مناطق الشمال من ناحية أخرى فكانت الصياغة النهائية التي قدمتها اللجنة المشكلة لعملية المراجعة الى البرلمان في 25 تشرين الأول 2002م للتصديق عليها، وانصبت اهتماماتها على الجوانب الخاصة برئاسة الدولة وما يتعلق بها من شروط وضوابط من خلال ثلاث مبادئ أساسية وهي:

1- مبدأ المدة النظامية لرئاسة الدولة.

[1] هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص100.

2- مبدأ تداول منصب الرئاسة.

3- مبدأ ترشيح النائبين للرئيس.

حسب النص الجديد في الدستور يظل الشخص الذي يتولى رئاسة الدولة على هذا المنصب حتى:

1- يؤدي من يخلفه اليمين الدستوري.

2- أو حين موته خلال المدة المحددة لادارته للدولة.

3- عند استقالته من الرئاسة.[1]

4- أو في أي حال من الأحوال التي يتوقف هو فيها عن تحمل هذه المسؤولية كل ذلك بشرط أن يكون توليه للرئاسة في حدود دورة واحدة مدتها خمس سنوات. أقر مبدأ تداول منصب رئاسة الدولة الفيدرالية بالتداول بين ستة أقاليم سياسية موضحة كالاتي:

1- الجنوب الشرقي ويضم الولايات (أنابرا- اينوجو- ايبوديا- ايمو- ابيا).

2- الشمال الشرقي ويضم الولايات (ايدو- دلتا- باميا- ريفرز- طروس- اكوالبون).

3- الجنوب الغربي ويضم الولايات (لاغوس- اوجون- اويو- اوسون- اوندو- ايكيتي).

4-وسط الشمال و يضم الولايات (كوارا- كوجي- بلاتو- ناصاروا- بنيو- نيجر).

5-الشمال الشرقي و يضم الولايات (بورنو- يوبي- بوشي- جومب- فارابا- ادفاوا).

6-الشمال الغربي و يضم الولايات (سوكوتو- كادونا- كاتسينا- كانوا جيجاوا).[2]

و هناك مبدأ جديد أقرته المراجعة هو ضرورة ترشيح نائبين للرئيس بشرط أن يكون الإثنان من الإقليم السياسي نفسه على وفق التقسيم الموضح سابقا،و أنه لا يتم عد صلاحية المرشح لمنصب الرئاسة إلا بهذا الشرط. إن دلالات التعديلات المقترحة هذه المراجعة و ما توصلت إليه من تعديلات حظت بتأييد أكثر من ثلثي أعضاء المجلس كما ينص الدستور النيجيري نفسه. و لايمكن للمتابع إلا أن يقرأ فيها تعميق لمظاهر تجاذبات للصراع القبائلي داخل المجتمع السياسي النيجيري، لاسيما إذا تم تحليل الأبعاد و مدلولات نتائج تلك المراجعة، إذ سيجد:[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 101.

[2] نفس المرجع.

[3] الخضر عبد الباقي محمد،**نيجيريابين انتصار القبلية و حكم الدولة** 11-2-2002، في:

https://bit.ly/3B722Ge

1- تعزيز البعد القبلي ورد الاعتبار لدوره على الساحة السياسية في البلاد.

2- إعادة الخريطة السياسية للدولة وتقسيمها إلى ستة أقاليم بدلا من التقسيم الاستعماري القديم (الإقليمي الشمالي والإقليم الجنوبي والإقليم الشرقي). ويعني هذا التطور الجديد الكثير لدى المراقبين للشؤون الداخلية لنيجيريا ومن ذلك، تفتيت بعض العناصر القبائلية الكبيرة في مناطق الشمال وأجزاء من الجنوب ذات توجه ثقافي متقارب مثل تجزئة ولاية (كوارا) من إقليمي الجنوبي الغربي وضمها لوسط الشمال. ونجاح الاتجاه اليساري في التقليل من أهمية الكثافة التعددية التي تدعيها بعض القبائل خاصة قبائل الهوسا في مناطق الشمال.

3- إفساح المجال للكيانات القبائلية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية بعد غياب أو تغييب طويل استمر لمدة عقود، إظهار مدى الصراعات الداخلية والتنافس الحاد بين القبائل الموجودة في نيجيريا على السلطة، وإبراز عجز القبائل الكبيرة المسيطرة في استيعاب العناصر القبائلية الصغيرة داخل مجتمعاتها، وكذلك أن عدم امتداد المراجعة الدستورية أو تطرقها لقضايا طائفية مثل تطبيق الشريعة الاسلامية، يؤكد تعاظم البعد القبلي وإعطاءه دورا محوريا في إذكاء الأحداث والتطورات الاخيرة التي شهدتها البلاد.

4 - اشتراط ترشيح نائبين للرئيس، وكونهما من الإقليم الجغرافي نفسه، مؤشر قوي وجديد يتضمن اعتراف المشرعين النيجيريين، ولو ضمنيا، بتأثير الطابع القبلي على كثير من الأحداث السياسية، وطمأنة أبناء القبائل والأقاليم التي لا ينتمي إليها الرئيس، بالاحتفاظ بدورهم في تولي أبناءها السلطة في حالة احتقان الساحة السياسية أو تأزم الاوضاع و العلاقات مع الرئيس.

5- التركيز الشديد على القضايا الرئاسية دليل آخر على إدراك المشرعين النيجيريين لأصل المشكلات ومحاولة إيجاد طريقة أو آلية تكفل أساليب السلمية التي تمكن الشعب(على مختلف أعراقه وقبائله) للوصول إلى الحكم بدون اللجوء للعنف.

وفي واقع الأمر فقد تصاعدت الآمال بعد وصول أوباسانجو إلى السلطة بإمكانية خروج البلاد من أزمتها المتعددة إلا أن واقع الامر لم يكن كذلك، كان هناك نجاح واضح مثلا في إبعاد تأثير العسكر و الحد من إمكانية نجاحهم في تنفيذ إنقلاب عسكري، لكن الآمال سرعان ما خابت بعد أن ازدادت الأوضاع تأزما و تسارعت وتيرة الاضطرابات إذ لم يمض إلا مدة قصيرة على تولي أوباسانجو للسلطة حتى دخلت البلاد تحت وطأة اشتباكات طائفية و قبلية و سياسية، و ذلك لأن النموذج النيجيري الذي

يطلق عليه دولة المتناقضات و الاختلافات فهو مجتمع يتسم بالتنوع في البيئة و التنظيم الإجتماعي و الطائفي و الاثني المعقد و البيئة الثقافية المتعددة، مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة، خلق ثقافة مجتمعية موحدة أو تحقيق التقارب بين الفئات او حتى على الأقل إيجاد طريقة للتفاهم بين الفرقاء في المجتمع كطريق للتواصل مما أدخل البلاد في سلسلة من المواجهات و الصراعات التي أثرت في الاستقرار السياسي و الاجتماعي .[1]

و في تحليل لوضع التعددية في المجتمع النيجيري و البحث عن أسباب الاضطرابات السياسية المتكررة نلاحظ إن المجتمع يتألف من جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة و تتراوح العلاقة فيما بينها بين التعايش و النزاع و عدم القدرة على إيجاد مشتركات عامة، مما أدى لترسيخ الانقسامات و للتمادي في النزاعات و استمرار الخروق في الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المدنية لبعض الفئات في المجتمع، فمثلا الوضع في الأقاليم الثلاث الكبرى في البلاد استطاعت المجاميع القبلية الكبرى فيها أن تصبغ الإقليم بصبغتها الخاصة فالإقليم الشمالي منطبع بطابع الهوسا- فولاني و الإقليم الغربي بطابع قبيلة اليوربا و الشرقي لقبيلة الايبو و قد تمكنت كل مجموعة قبلية من تحقيق قدر من الإندماج داخل أقاليمها وتصنف نفسها في مواجهة الأخر على صعيد الإقليم نفسه أو على صعيد العلاقة مع الاقاليم الاخرى، هذه الحالة أوجدت حالة من الصراع بين تلك الأقاليم انعكست على خطب القيادات السياسية و انبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي و إقليمي عمل بدوره على تعزيز هذا الاتجاه الذي يفسر الفيدرالية بأنها تقوم على أساس التعايش لا على أساس الاندماج، و قد جاء ترشيح أوباسانجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة عام 1999 استرضاء لقبيلة اليوروبا.[2]

و كذلك هناك استياء اجتماعي ثقافي من سيادة ثقافة إحدى القبائل على إقليم معين على حساب الأقليات الأخرى إذا أن هناك مثلا استياءا و امتعاضا من سيطرة الثقافة الهوساوية على الهويات القبائلية الأخرى في إقليم الشمال حالة الاستياء هذه ارتبطت بموجة العداء من قبل الأقلية غير المسلمة في مناطق تركز المسلمين الأمر الذي أظهر مطالب من بعض الشخصيات السياسية المسيحية للتفريق بين الهوية الثقافية لسكان الشمال ممثلة بلغة الهوسا و الانتماءات القبيلة المتعددة

[1] الخضر بن عبد الباقي محمد،**العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا**، 3-5-2003م على موقع، في:
https://bit.ly/3QyHLPEص1

[2] نفس المرجع،ص.ص.2-3.

لسكانها و على هذا الأساس تم اعتماد مشروع قانون يقضي بتقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية يكون الترشح و تولى المناصب الرئاسية و الوزارية على أساسها و كانت هناك تعديلات على أسس النظام لمنح الفرصة للاثنيات المختلفة للمشاركة في الحكم بصورة مباشرة و كان وصول الرئيس عمر يارادوا صورة من صور تداول السلطة هذا[1] إذ وصل يارا دوا عبر ترشيح الحزب الحاكم له في انتخابات نيسان 2008، و جسدت هذه التجربة أول انتقال للسلطة من رئيس مدني إلى آخر، فقد فاز رئيس مسلم من الشمال في حين كان نائبه مسيحي من الجنوب هو جوناثان جودلاك. إلا أن الوضع لم يتغير بصورة حقيقية على أرض الواقع في نيجيريا إذ استمرت البلاد تعاني من أزمات عدة.[2]

المطلب الثاني: أزمة الفساد السياسي والاقتصادي

غالبا ما تعرضت نيجيريا لأزمات مختلفة ابرزها الفساد السياسي والاقتصادي حيث تصنف نيجيريا ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسية،يرى الكثير من المتابعين للشأن النيجيري أن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال لم تستثنى من تهمة الفساد الذي كان المسبب للإطاحة بهذه الحكومات. و بالرغم من أن أغلب القيادات العسكرية قد بشرت بمحاربة الفساد، إلا أن واقع الأمر لم يكن كذلك. فالرئيس إبراهيم بابا نجيدا(1985م-1993م) قد تعهد عند استلامه مقاليد السلطة بالقضاء على مظاهر الفساد و إدخال الإصلاحات على مؤسسات الدولة، ثم تسليم السلطة للمدنيين، لكنه تخلى عن وعوده حينما ألغى نتائج الانتخابات عام 1993م التي فاز فيها مرشح الحزب المعارض (مشهود ابيولا) لتيقنه من أن هذا الأخير سيبتدأ عمله بفتح ملفات الفساد السياسي للعسكريين خاصة مع تكاثر الإشاعات حول ممتلكاتهم و تحويل عائدات البترول إلى حساباتهم الخاصة في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الإقتصادي.[3]

و في عام 1999م قامت سويسرا بتجميد الحسابات المصرفية و المقدرة ب (550) مليون دولار المرتبطة بالرئيس (ساني اباشا) و أسرته أثر طلب تقدمت به الحكومة النيجيرية. و بعد سنوات من التحول نحو الحكم المدني فإن نيجيريا التي تعد أكبر دولة نفطية في القارة الأفريقية، و خامس دولة

---

[1] نفس المرجع،ص4،للمزيد من التفاصيل عن إنتخاب"عمر يارادو" ينظر أياد عبد الكريم مجيد، "**الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا و مستقبل الديمقراطية نيجيريا و انغولا (أنموذجا)، في الممارسة الانتخابية المعاصرة في إفريقيا (2008م-2009م)**,سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 98، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،2009م، ص.ص 29 -71.

[2] هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص104.

[3] عمار حميد ياسين،**مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا**، رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص.ص.94-95.

مصدرة للنفط في العالم. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الأعوام السبع المنصرمة، فإن وضعها الاقتصادي ما يزال متردياً[1]، و أزماتها الاقتصادية و الاجتماعية في تفاقم مستمر، فنسبة النمو التي حققها الاقتصاد النيجيري خلال العام 2000م لم تتجاوز ال 3% فيما تتزايد معدلات الفقر و البطالة و تتواصل أعمال العنف و الاحتجاجات في انحاء متفرقة من البلاد، على خلفية تردي أوضاع اقتصادية و تزايد الانقسامات العرقية.

كما أن جميع الجهود التي بذلتها حكومة أوبا سانجو خلال العامين الاولين من حكمه لمكافحة الفساد المستفحل في جميع أجهزة الدولة و مؤسساتها، لم تؤد الى نتيجة تذكر، و هو مادفع منظمة الشفافية المالية الدولية الى وضع نيجيريا في مقدمة الدول الاكثر فسادا في العالم. وبعد معدل النمو الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي النيجيري خلال عام 2000، والقريب من 3% متدنيا بالنسبة للإمكانات و القدرات التي تتمتع بها نيجيريا الغنية بالنفط و الغاز و الثروات الاخرى،علاوة على الطاقات البشرية الكبيرة حيث يبلغ عدد سكانها نحو 128 مليون نسمة و بنسبة نمو سنوي تبلغ 2.2% و هذا النمو الذي تحقق خلال العام 2000. وهو أقل من المعدل الذي حققته القارة الإفريقية بشكل عام و الذي بلغ نحو 3.2% عام 2000. لكن اسباب ضعف النمو الاقتصادي، رغم زيادة العائدات النفطية، و كذلك عدم ظهور اي انعكاسات للنمو المتحقق، سواء على مستوى معيشة السكان او التخفيف من الازمات التي تعاني منها البلاد تعود إلى اسباب جوهرية تتلخص في أن القسم الأكبر من العائدات المالية يذهب بعيدا عن خطط التنمية الاقتصادية و التصدي للمشكلات و الازمات الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

إذ تشكل عائدات النفط 90% من ايرادات البلاد التصديرية، و قد بلغت قيمة العائدات خلال العام 2000 أكثر من 11.4 مليار دولار،كما اعلنت الحكومة ان قيمة العائدات خلال عام 2001م و صلت الى 14 مليار دولار، إذ تصدر نيجيريا ما يزيد على مليوني برميل في اليوم. أما طريقة صرف العائدات المالية النفطية فتقسم بين الحكومة و الشركات النفطية الاجنبية العاملة في البلاد و هي: "رويال داتش/شل" و " إكسون موبيل" و "شيفرون" و توتال فينا ألف" و "إجيب" و "تكساكو"، حيث

[1] عمار حميد ياسين،**مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا**، رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص. ص.94-95.

[2] **نيجيريا الفساد و التجاوزات يسلبان حقوق النيجيريين** 13-1-2007، في: https://bit.ly/3QwtFy1ص.ص. 2-3.

تحصل الحكومة على 57% فقط من كل المشروعات المشتركة من الشركات الاجنبية، فيما تحصل الشركات على 43%.[1]

أما بالنسبة لعائدات الحكومة فتدفع منها 13% لسكان مناطق إنتاج النفط اللذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيريا بذلك تبقى حصة الحكومة الفيدرالية نحو 44% وهي تساوي تقريبا حصة الشركات الاجنبية، لكن هذه الحصة ايضا تذهب في معظمها إلى مصارف لا علاقة لها بالتنمية فالديون تأكل العائدات و كذلك تستنزف الديون و خدماتها السنوية قسما كبيرا من العائدات المالية النفطية ، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم الديون الخارجية بلغ مع نهاية العام 2001 نحو 31 مليار دولار ،منها 21 مليار دولار مستحقة الحكومات الدائنة أعضاء نادي باريس ، و الباقي ديون مستحقة لنادي لندن الدائنين التجاريين ووكالات متعددة الأطراف و دائنين آخرين من القطاع الخاص.[2]

و تعد نيجيريا من الدول الأكبر في نسب الفساد عالميا على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية عامة تشمل الدول الغنية و الفقيرة ، و أنه ليس هناك دولة محصنة من الفساد لذلك لم يكن من المستغرب أن تحتل نيجيريا مرتبة متقدمة بين الدول التي يستفحل فيها الفساد بشتى أنواعه، لكن أن يستمر انتشار الفساد بعد أعوام على عودتها الحكم الديمقراطي، و عدم وجود معالجات جادة لهذه الظاهرة المناقضة أي عملية تنموية، علاوة على استنزاف الكثير من الموارد المالية نتيجة تفاقم هذه الظاهرة ، يطرح التساؤلات حول مدى النجاح الذي تحقق عبر الديمقراطية ؟ فقد تقدمت نيجيريا في مجال الفساد لتعد الدولة الأبرز بين 91 دولة تعاني من الفساد في العالم، و قد صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، نيجيريا في المرتبة الثانية بعد بنجلاديش كأكثر دول العالم فسادا في عام 2000م.

و هنا لابد من الاشارة إلى أن الرئيس النيجيري"أوليسيغوناوباسانجو" الذي تولى الحكم في أيار 1999م بعد انتخابات عامة جرت في شباط من العام نفسه، قد تعهد بمحاربة الفساد، على أساس أن مكافحته تعد قضية تنموية نظرا للكلفة العالية الفساد التي تخسرها البلاد أمام الموارد الشحيحة، حيث شكل لجنة حكومة لملاحقة المسؤولين الحكوميين المتورطين في قضايا فساد و رشاوى و تبديد

[1] ابراهيم أحمد عرفات ، **الدور الإقليمي لنيجيريا**، السياسة الدولية، العدد 153،تشرين الاول 2003،ص 219.
[2] نفس المرجع، ص 220.

المال العام و استغلال النفوذ، بيد أن الكثير من المسؤولين الكبار في الحكومة المتهمين بالفساد لم يقدموا المحكمة رغم التشابهات التي أثيرت حولهم في هذا الصدد.[1]

و مع تزايد وتيرة الانتقادات الموجهة الحكومة و لبعض وزرائها اضطر الرئيس أوباسانجو في شباط 2001 إلى عزل عشرة وزراء في حكومته السابقة، كما عين فريقا جديدا في وظائف الدولة الكبرى، لكن ما يؤخذ على الرئيس أنه لم يقدم أي مسؤول كبير الى المحاكمة في قضايا تتعلق بالفساد،كما لم تتخذ حكومته المعدلة أي خطوة قانونية تجاه الوزراء المعزولين بسبب اتهامهم بالفساد و الرشوة،و علاوة على تفاقم ظاهرة الفساد اضافت منظمة العمل المالية الدولية المختصة بمراقبة تبييض الأموال القدرة في العالم هذه العام اسم نيجيريا إلى لائحتها السوداء ، بتهمة عدم التعاون مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تبييض الاموال.[2]

[1] **نيجيريا الفساد و التجاوزات يسلبان حقوق النيجيريين**، المرجع السابق، ص 4.

[2] عبد الكريم حمودي، **تفاقم الفساد في نيجيريا**، في:

https://bit.ly/3TU1EmW

المبحث الثاني: لعنة النفط ومستقبل الشركات البترولية في نيجيريا

المطلب الأول: لعنة النفط

إن الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية تجعل البلاد المنتجة لها أقل ديمقراطية وأكثر ميلا للحرب الأهلية، فارتباط الثروة البترولية بنمو اقتصادي بطيء ومؤسسات حكومية ضعيفة له علاقة بين النفط والاستبداد وبين النفط والحرب الأهلية. فمنذ عام 1980مأصبحت بلدان العالم النامي أكثر ثراءا و أكثر ديمقراطية وأكثر سلاما، لكن ذلك لا ينطبق على البلدان التي لا نفط لديها، أما دول النفط المتمركزة عبر الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهي ليست أكثر ثراءا أو ديمقراطية أو سلاما مما كانت عليه قبل ثلاث عقود خلت. فبعض تلك الدول أصبحت في الواقع أسوء حالا ففي الفترة الممتدة بين عامي 1980م-2006م تراجع دخل الفرد إلى 6%في فنزويلا و45% في الغابون و85% في العراق وكثير من الدول المنتجة النفط مثل نيجيريا، عانت حروبا أهلية على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لاتندمل.[1] هذه العلل الاقتصادية والسياسية تشكل ما يسمى لعنة الموارد أو بتعبير أدق نقمة الموارد الطبيعية. ويعد النفط واحدا من أهم تلك المعادن إذ يشكل اكثر من 90% من تجارتها العالمية. ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر عدد من دول العالم "لعنة الموارد" إذن هي لعنة النفط بامتياز.

إن فهم لعنة الموارد أمر هام بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، لكنه مهم أيضا للبلدان التي تستورد النفط لتحرك به عجلات اقتصاداتها. ثمةمنيحاجج في أن وجود النفط في بلاد قمعية يمزقها الصراعات مجرد مصادفة مزعجة، فحسب نائب الرئيس الأمريكي السابق"**ديك تشيني**":" المشكلة أن العناية الإلهية لم تر من المناسب وضع احتياطات النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية" و المشكلة هنا طبعا ليست في التدخل الإلهي. هذه البلدان تعاني حكما استبداديا وصراعا عنيفا، واقتصادا فوضويا مشوشا لأنها تنتج النفط ولأن المستهلكين في الدول المستوردة يشترون النفط منها.

فتحليل بيانات حقبة امتدت لخمسين عاما وشملت 170 بلد في جميع أنحاء العالم. ولا يجد أدلة كافية لإثبات صحة المقولة"استخراج النفط يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي على نحو غير طبيعي أو يجعل الحكومات أشد ضعفا او أكثر فسادا أو أقل فاعلية.[2]

---

[1] مايكل روس، **نقمة النفط" كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"**، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط 1، 2014، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص. ص. 27-31.

إن المتتبع لواقع الدول المنتجة النفط عامة ونيجيريا خاصة، يتبادر إلى ذهنه استفسار حول المسبب الرئيسي "**للعنة النفط**"علىالرغممن ما تملكه من عائدات نفطية حال دون تحقيق تنمية أو بناء اقتصادي قوي مع انعدام الرفاه الاجتماعي او بمعنى آخر لماذا ينطوي النفط على تأثيرات من هذا القبيل على صحة الدولة الاقتصادية والسياسية.وباعتبار اشارتنا النفط كأداة سياسية واستراتيجية يقدر ماهي اقتصادية وتجارية فإنه يلعب دور بارز في العلاقات الدولية و العلاقات الاقتصادية العالمية فضلا عن مكانته في السوق النفط الدولية. الأمر الذي جعله محط اطماع القوى الكبرى والاستهلاكية كهدف خفي ومعلن حسب الحاجة في استراتيجيات الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات او مايسمى بالشركات البترولية.

فبموجب انعكاسات العولمة الاقتصادية والقيم المصدر النظام الدولي الجديد، فإن الدول الغنية سواء باحتلالها أوطان العالم الثالث بالقوة، او بسيطرتها الاستغلال ثروات الدول النامية أو الضعيفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسياتالتيتمارسعملية نهب لتزيد من غنى الاغنياء وفقر الضعفاء. تم بهذه الطريقة تعريف "النظام الدولي الجديد" الذي يعتمد في الأساس على علاقات غير متناسقة وغير متساوية بين مايسمى بالمركز المسيطر و المحيط المسيطر عليه دول اخذة ودولة مأخوذ منها. دمجت ضمن نظام غير متكافئ ووجدت نفسها تابعة له.حيث يقول الأستاذ محمد بجاوي في كتابه" من أجل اقتصاد دولي جديد:

"في المرحلة الأولى من انهاء الاستعمار، ينتصر الاستقلال الوهمي بينما تأخذ سيادة الدولة الحديثة شكل سراب..."[1].

يلقي بعض المراقبين اللوم على القوى الاجنبية التي التدخل في البلدان الغنية وتتلاعب بحكوماتها في حين يلوم مراقبون اخرون شركات نفط عالمية التي تستغل هذه الموارد سعيا وراء تحقيق أرباح غير عادية. فقد غزت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بصورة دورية بلدان منتجة النفط في افريقيا عامة ونيجيريا خاصة أو دعمت انقلابات قامت فيها (اي في البلدان النفطية) على مدى حقبة كبيرة من القرن العشرين كانت لشركات نفط عالمية مثل شل، بريتيش بتروليوم، واكسون موبيل تأثير ملحوظ في مصير البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي وثمة ما يبرى اللوم لها في كثير من مشكلات تلك البلدان. إلا أن دور شركات النفط تضاءل بصورة حادة منذ مطلع سبعينات القرن 20 عندما أممت غالبية البلدان النامية صناعاتها النفطية.

[1] محمد خيتاوي،**الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص 367.

وبهذا يمكن أن نقول ان كانت الشركات الأجنبية سبب المشكلةينبغي اذن ان يكون التأميم هو العلاج ومع ذلك فإن التأميم فاقم مشكلات دول النفط بدل أن يحلها. على الرغم من انهم لا يتفقون حول أشياء كثيرة الا ان معظم علماء الاجتماع برروا أن لعنة النفط مرتبطة بحكومات الدول المنتجة للنفط مثل ضعف الاداء الاقتصادي او غياب الديمقراطية او الحروب الأهلية المتكررة بشكل غير اعتيادي.[1]

تسوق الحجج على ان مشكلات دول النفط الاقتصادية والسياسية يمكن ارجاعها الى الملكيات غير العادية لإيرادات النفط ومن المؤكد أن كيفية استخدام الحكومات إيراداتها النفطية هل تستخدم بحيث تستفيد منها القلة ام الغالبية الاعظم من الشعب- أمر هام،لكنسواءأكانت الحكومات تنفق هذه الاموال بحكمة ام تبددها بحماقة فإن لعائدات النفط تأثيرات كثيرة في مصلحة بلد بعينه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، هناك ارع صفات مميزة لعائدات النفط (حجمها، مصدرها، استقرارها وسريتها) وهذه الصفات ترتقي أو تسوء حالا تبعا للقوة المتنامية للشركات النفط المملوكة من قبل الدولة.

قد يكون حجم إيرادات النفط هائلا وينعكس طردا على حجم الحكومات وسطيا ومع ذلك لا يمكن لحجم العائدات وحده أن يسبب لعنة النفط، مصدر هذه لإرادات هام أيضا فالحكومات التي تستمد مواردها المالية من عائدات النفط لا تتمول عبر فرض الضرائب على مواطنيها بل عبر بيع الاصول التي تملكها الدولة (اي عبر ثروة البلد النفطية)، هذا ما يساعد في تفسير كون عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط بلدان غير ديمقراطية: عندما تتمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تعقيدا من قبل مواطنيها لكن عندما تتمول من عائدات النفط تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة. ثمة مشكلات أخرى يمكن ردها الى استقرار عائدات النفط او بالأحرى الى عدم استقرارها، فتقلب أسعار النفط العالمية وارتفاع احتياطات بلد ما وانخفاضها يمكن أن يؤدي الى تقلبات كبيرة على صعيد تدبير الموارد المالية للحكومة. هذه الحكومات نادرا ماتتمكن من تدبير أمرها بسبب عدم الاستقرار المالي. مما يساعد في تفسير سبب اهدارها المتكرر لثروة مواردها وعدم استقرار الدخل يفاقم الصراعاتإقليميةأيضا ويزيد من صعوبة توصل الحكومات والمتمردين التسوية خلافاتهم. كما وتضاعف سرية عائدات النفط هذه المشكلات إذ غالبا ما تتواطأ الحكومات معشركات نفط عالمية

[1] مايكل روس، المرجع السابق، ص.ص.32-33.

لإخفاء صفقاتها وتعاملاتها التجارية وتستخدم شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء ايراداتها ونفقاتها على حد سواء.[1]

وبهذا يمكن القول ان السرية سبب رئيسي في شيوع تبديد عائدات النفط وهو مايمد الحكام المستبدين بالدعم اللازم الذي يمكنهم من البقاء في السلطة حيث تمكنهم السرية من اخفاء الدليل على جشعهم وعدم كفاءتهم، فالسرية هي سبب عناد المتمردين وتمنعهم من إلقاء اسلحتهم لأنهم لا يثقون بالعروض التي تقدم اليهم من قبل الحكومة لاقتسام عائدات نفط بلدهم اقتساما اكثر انصافا في ظل دعم الشركات البترولية لهذه الحكومات المستبدة وبالتالي خلق نزاعات للمطالبة بحقوق المواطنين في مختلف المجالات سواءا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي.[2]

المطلب الثاني: مساهمات شركات النفط في نيجيريا في الحوكمة

1- -**حوكمةالأمن**: يختلف الوضع الأمنيللشركات بشكل كبير ،حيث تواجه الشركات المنتجة للنفط على اليابسة مثل شل و شيفرون أخطر المشكلات (الترتيبات الامنية للشركات المبهمة)، بشكل عام تعتمد شركات النفط على قوات الأمن العام لحماية عملياتها في نيجيريا. يمكن للشركات أن تطلب نشر الشرطة الزائدة (المعروفة باسم شرطة "التجسس") لحماية منشأتها عادة مايكونون غير مسلحين فهم موجودين لحماية أجهزتهم وموظفيهم، وتوفير الحماية. تنتمي شرطة التجسس رسميا الى قوة الشرطة النيجيرية، لكن يمكن القول أن شركات النفط هي أرباب عملهم الفعليين، حيث تدفع لهم الشركات. عادة ما تكون شرطة التجسس غير مسلحة لكن بعضها يمكنه حمل السلاح عند الطلب.

تعتمد الشركات بالإضافة الى ذلك على الأمن العام من الشرطة والجيش والبحرية لحماية أصولها،قد يتم الحاق بعض القوات بانتظام بمرافق الشركة ويتم دعمها ماليا من قبل الشركات بما في ذلك البدلات الاضافية والاسكان والوجبات. ممارسة أخرى شائعة في دلتا النيجر هي عقود المراقبة، حيث تقوم شركة النفط باشراك مجموعات مختلفة من المجموعات المضيفة مثل الشباب والاشخاص المؤثرين "لتوفير خدمات أمنية لمرافق وخدمات الشركة النفطية داخل مجالهم المحلي على أساس عقد".[3]

---

[1] نفس المرجع، ص34.

[2] نفس المرجع،ص35.

[3] Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf, Corporate Security Reponsibility? Corporate Governance Countribution to peace and security in zones of conflict, Palgrave Macmillan, p.p.64-65.

تسببت المشاكل الامنية لشركة شل(الهجمات على الأفراد والمرافق وخطوط الانابيب، بالإضافة الى عمليات الاختطاف) في الاغلاق المؤقت للعمليات. كانت شركة شل هي الشركة التي تعرضت لانتقادات شديدة بسبب تعاونها مع قوات الأمن العام وتواطؤها في انتهاكات حقوق الانسان في منتصف التسعينات. وفي مواجهة الاحتجاجات استدعت الشركة قوات الأمن العام التي استخدمت القوة المفرطة. اتهمت شركة شل بالتواطؤ في انتهاكات حقوق الانسان الناتجة عن السكان المحليين، بما في ذلك قتل المتظاهرين السلميين. قدمت الشركة الدعم اللوجستي لقوات الأمن وتفاوضت على استيراد أسلحة لشرطة التجسس التابعة لها في عام 1995. رغم انها قررت عدم القيامبذلك، بالإضافة إلى ذلك قدمت شل الدعم المالي لقوات الأمن النيجيرية وابرمت عقود مراقبة مع المجتمعات المحلية.

بعد أزمة أوغوني، تغير نهج شل من رد فعل الى نهج أكثر وقائية للأمن. حيث تدرك الشركة الان الآثار المترتبة عن حقوق الانسان في أحكامها الأمنية وترى مشاركتها المجتمعية كأداة لمنع النزاعات. حيث توفر شل تدريبا على حقوق الانسان وحل النزاعات للموظفين ليكونوا قادرين على الاستجابة بشكل أفضل عند مواجهة النزاعات في المجتمعات.

وقد انظمت الى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركات أخرى من الصناعات الاستخراجية لتطوير المبادئ الطوعية بشان الأمن وحقوق الانسان في عام2000. والمبادئ الطوعية هي معيار عالمي لتعاملات الشركات مع قوات الأمن العامة و الخاصة لتوجيه الشركات في الحفاظ على سلامة وأمن عملياتها، في اطار تشغيلي يضمن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية. الذي تمت مناقشته مع السلطات النيجيرية خلال الزيارات التي قام بها مندوب نائب الرئيس لنيجيريا، على الرغم من أن المبادئ لم يتم تنفيذها بشكل منهجي في نيجيريا بعد.

وهذا يمثل تحديا نظرا لضرورة تعاون الجهات الحكومية وقوات الأمن العام. معيار أمان مجموعة شل، الذي تم تقديمه في عام 2001، يوجه انشطتها المتعلقة بالأمن في جميع انحاء العالم. ومنذ ذلك الحين تم تنقيحه ليشمل المبادئ الطوعية التي التزمتشل بتطبيقها في نيجيريا. وتذكرالشركةأنه سيتم تطوير التدريبعلى الأمن وحقوق الانسان للمسؤولين من قوات الأمن النيجيرية, حيث تحاول شل ارساء السلام والأمن لعملياتها وموظفيها، وبالتالي توفير سلعة خاصة. ومع ذلك، من

خلال تمويل ودعم قوات الأمن العام والسعي لتطبيقها، اصبحت الشركة ايضا منخرطة في الحوكمة الأمنية الافضل او للأسوء.[1]

تمتلك شركة **Nigeria Mobil Produce**عددا محدودا من المرافق البرية، مما يقلل من المخاطر الامنية. لا يوجد لدى الشركة ترتيبات أمنية دائمة لعملياتها الخارجية مثل شل، تستخدم موبيل ايضا شرطة التجسس لحماية منشآتها على الأرض، وتكملها بقوات الشرطة النيجيرية. تقوم الشركة بدفع المبلغ الاول مباشرة، بينما يتلقى الاخير علاوة زيادة كبيرة. لاتدير Mobilترتيبات العقود الأمنية مع المجتمعات المضيفة ولكن لديها ادارة أمنية تستخدم المخبرين لجمع المعلومات حول التهديدات المحتملة. تؤكد الشركة على أن مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الانسان وكذلك تطوير اطار قانوني للحفاظ على الأمن هي مسؤولية الحكومات ويجب أن تظل كذلك. وهي تدعم نائب الرئيس من خلال بيان مبادئ الشركة بشان الأمن وحقوق الانسان ولكنها رفضت المشاركة في تطويرها خلال عامي 2005و 2006. طرحت الشركة اطار عمل حول الأمن وحقوق الانسان الشركات التابعة العاملة المملوكة للأغلبية، كما لا يوجد لدى ستات اويل**statoil** والشركات الصينية حتى الأن عمليات واسعة النطاق، وتشارك فقط في أنشطة الاستكشاف. وهذا يجعل وضعهم الأمني الحالي أقل خطورة. ومع ذلك تشير stat oilالى أن : "اكبر ضربة لسمعة شركات النفط على مدار السنوات القبيلة الماضية كانت على الأرجح ارتباطها بقوات الأمن المكلفة بحماية مصالحها في البلدان المعرضة للنزاع او التي تعاني من النزاعات".

تذكر الشركة انها تفضل عدم الاشتباك مع الأمن المسبح لكنها قامت حاليا بتسليح افراد الأمن "في مكتبنا في لاغوس في نيجيريا " انظمت ستات اويل الى نائب الرئيس في يناير 2003، وهو ما ينعكس في سياستها الامنية. بالنظر الى تقارير الاستدامة للشركات الصينية الثلاث التي تمت مناقشتها أعلاه هناك تباين كبير في سياساتها وأنشطتها. ليس لدى CNOOCسياسات ولا تقدم تقارير عن حقوق الانسان والشفافية ومكافحة الفساد أو الأمن. لم يتم ذكر الشروط مرة واحدة في تقارير الاستدامة للشركة لعامين 2006و 2007. تذكر CNPC الوضع الأمني في البلدان المضيفة مرة واحدة:" في بعض المناطق، الأمن العام غير مستقر" حيث تفكر الشركة فقط في كيفية ضمان رفاهية الموظفين وعائلاتهم. كما انها تشير الى أنها أنشأت وكالات الصحة والسلامة والبيئة في العديد من البلدان، بما في ذلك السودان والتشاد ونيجيريا: المخاطر لمشاريعها الخارجية وموظفيها. أجرت جميع الشركات المشاريع

[1]Ibid, p.p65-66.

الخارجية قدرا كبيرا من التدريب على الصحة والسلامة والبيئة بناءا على خصائص بيئة البلد المضيف.[1]

2-**الحوكمة المتعلقة بالنظام السياسي**: تم التأكيد على مساهمات الحوكمة المتعلقة بالنظام السياسي لتدابير مكافحة الفساد والشفافية كخطوات مهمة للتصدي لظاهرة لعنة الموارد والايرادات من استغلال الموارد لفائدة التنمية الاقتصادية للمجتمعات. صنفت دراسة حديثة اجرتها منظمة الشفافية الدولية شركة شل على أنها عالية الاداء من حيث الشفافية، مما يعني أن الشركة تتجاوز اللوائح الالزامية الحالية في ارساء الشفافية. بالنسبة لعملياتها في نيجيريا، تلقت شل" درجات عالية جدا فوق متوسط البلد حيث تم إدراج شركة Exxon mobilفي فئة" **الأداء المنخفضة**" و تم تصنيفها على انها" **أقل من متوسط درجات البلدان**" لعملياتها في نيجيريا. تنتمي Statoilالى مجموعةأصحاباداء العالي الذين حصلوا على "**درجات عالية فوق المتوسط**" في جميع البلدان التي تعمل فيها. لقد طورت شل سياسات لمكافحة الفساد والتزمت بمبادرات مثل مبادئ الشفافية الدولية الأعمال وهي داعم عالمي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، وكانت نيجيريا اول دولة التزمت رسميا بتنفيذ المبادرة في عام 2003. بعد ذلك تم تأسيس مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصلحة كهيئة حاكمة لتوجيه مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النيجيرية NEITIوالاشراف على التنفيذ. [2]

في عام 2007 تم تمرير قانون **NEITI**و التوقيع عليه من قبل الرئيس أنذاك اوليسيغون أوباسانجوOlusegunObasanjo وبينما اصبح نشر البيانات إلزاميا للشركات في نيجيريا، فإن دعم شل لمبادرةEITi على المستوى العالمي و NEITIفي نيجيريا هي مساهمات طوعية للحوكمة. تنص Exxon Mobileعلى أن الشركة "**ملتزمة بالسلوك الصادق والأخلاقي وتعارض الفساد من خلال دعم الشفافية**". تدعم الشركة مبادرة EITIعلى المستوى العالمي وتم انتخابها لعضوية مجلس ادارة المبادرة. كما ونجد الفساد هو أيضا أحد محاور استراتيجيةالمسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة لشركة Statoil"**نحن نشجع الشفافية ونحارب الفساد، ايمانا منا بأن هذا أمر حيوي لضمان الحوكمة الرشيدة وتعزيز الأسواق الفعالة والتنمية المستدامة**". والالتزام بعدم التسامح مطلقا مع الفساد والرشوة ووضع برامج فعالة والحفاظ عليها بتنفيذ هذا الالتزام. دعمت Statoilمبادرة EITiمنذ المؤتمر التأسيسي في لندن عام 2003. انها مساهمة ادارية سهلة وغير مكلفة للغاية للشركات لدعم مبادرة NEITI وEITIأو في المقابلات، اعترف اصحاب المصلحة بالمبادرة كخطوة مهمة في خلق الشفافية

[1] Ibid, p.p. 66-67.
[2] Ibid, p.67.

حول عائدات النفط لكنهم تساءلوا بحق عما اذا كانت مبادرةNEITIتساعد الناس في دلتا النيجر أو تحل الصراع العنيف. لا يغطي NEITI تدفق إيرادات من المستوى الفيدرالي الى مستوى الولاية والمستوى المحلي، ولا كيفية انفاق الحكومات للأموال .

فيما يتعلق بمساهمات الحكم في النظام السياسي، تجدر الاشارة الى أنشطة Statoil في مجال حقوق الإنسان. تم تضمين بند خاص بحقوق الانسان في بيان القيم الخاص بها عام 2003 وكان عضوا في مبادرة قادة الأعمال بشأن حقوق الإنسان منذ عام 2004.الشكوى من انتهاكات حقوق الانسان، وصرف الشباب المضطرب عن مهنة اجرامية محتملة وتدريب قضاة الشريعة. قامت Statoil بتمويل منظمة غير حكومية نيجيرية من 2003 الى 2005 لتدريب قضاة الشريعة في شمال نيجيريا على التزامات نيجيريا الدولية في مجال حقوق الانسان، وتم تدريب حوالي 450 قاضيا في سبع ولايات شمالية.

على الرغم من حقيقة أن Statoilقامت بتمويل هذا البرنامج فقط، فإن الدعم الذي تعرضه استثنائي لأنه لم تكن هناك حاجة واضحة أو ضغط على الشركة للانخراط في مثل هذه القضية الحساسة. وقعت Statoil اتفاقية تعاون لتشغيل رخصة استكشاف مع Petrobasو AskPetroleum في عام2006 الاتفاق استثنائي حيث اتفق الشركاء على أن جميع الأنشطة التجارية يجب أن تستند الى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان والعمل، وحماية البيئة ومكافحة الفساد.[1]

3-**الحوكمة الإجتماعية والإقتصادية** :

1/التنمية: اصبحت شركات النفط جهات فاعلة تنموية مهمة في دلتا النيجر، بسبب فشل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات النيجيرية في تحقيق التنمية وتوفير الموارد الاساسية للناس في نيجيريا حيث تخصص شركات النفط موارد مالية كبيرة وموارد أخرى وموارد أخرى لمشاريع التنمية المحلية وتقدم مساهمات مالية إضافية الى لجنة تنمية دلتا النيجر **وهي وكالة حكومية مسؤولة عن التنمية في دلتا النيجر**. تلتزم شل بالتنمية المستدامة و دمج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية في عملية صنع القرار التجاري و تقر بمسؤوليات المجتمعات المحلية في مبادئ العمل العامة.

تعتبر الشركة ان الفقر هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي الى عدم الاستقرار في دلتا النيجر. تستثمر شل مبالغ كبيرة في برنامج تنمية المجتمع، على سبيل المثال 53.3 مليون دولار أمريكي في

[1]Amao, olufemio,(2008),**corporate social Responsibility,Multinationalcorporation and law in Nigeria: Controlling Multinational in Host states**, journal of African Law,52M 1,89-113.

عام2006 و68 مليون دولار أمريكي في عام 2007. تقع هذه البرامج في المناطق المنتجة للنفط في دلتا النيجر حيث تعمل شل. تغير من "مساعدة المجتمع"(تقديم الهدايا للمجتمعات بشكل أساسي) الى "تنمية المجتمع" في عام 1997والى تنمية المجتمع المستدامة في عام 2003. تغطي شركة شل تنمية المجتمع النيجيري اليوم في اربع مجالات: الرعاية الصحية و التعليم و تنمية الشباب و التمكين الاقتصادي و تطوير الأعمال. و في هذا الصدد قد اقامت شركة شل شركات استراتيجية مع منظمات مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي و الوكالة الامريكية للتنمية الدولية و افريكير لتنفيذ برامج مختلفة. غير أن الاحتجاجات و المطالب التي اعربتعنهاالجماعاتفيالدلتا او دلتا النيجر في التسعينات و التي استمرتحتىالان توضح ان هذه البرامج لم يتم قبولها ولن يتم قبولها من قبل المجتمعات كتعويض كاف عن النفط المأخوذ من أراضيهم و عن الأضرار الناجمة عن انتاج النفط.

كما تابعت Exxon Mobilأيضا برامج تنمية المجتمع النيجيري، تقتصر انشطتها على المجتمعات المضيفة و بالتالي على أربع مناطق حكومية محلية في ولاية أكواايبوم و جزيرة بوني. في عام 2002 حولت هذه الشركة تركيزها رسميا من مساعدة المجتمع الى بناء القدرات و التمكين الاقتصادي. وتتمثل المجالات الاساسية لبرنامج تنمية المجتمع النيجيري بالنسبة لشركة Mobil هي توفير التعليم، وتنمية القوى العاملة و التوظيف، والصحة والبنية التحتية الريفية الاساسية و التنمية الزراعية. كما ساهمت Statoilفيالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال تعاونها مع المنظمة غير الحكومية international Pro Naturaلتعزيز التنمية في مجتمع Akassa.[1]

وفقا لتقييم الأثر البيئي، فإن مجتمع Akassaهو الاكثر احتمالية للتعرض لانسكاب نفطي عرضي من أنشطة التنقيب في Statoil، ونتيجة لهذا منذ عام 1997 تدعمStatoil برنامج الأنشطة الذي وضعته منظمة international Pro Natura ويسهلها. هدفها هو تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشة لشعب أكاسا. وتتمثل المجالات الاساسية في: (1)تنمية الموارد البشرية(تعزيز الصحة ومحو أمية الكبار وتنمية المرأة والشباب)،(2) إدارة الموارد الطبيعة،(3)لتخفيف من حدة الفقر والائتمانات الصغيرة،(4) البنية التحتية من خلال المشاريع الصغيرة(الرعاية الصحية و التعليم و البنية التحتية الاخرى)،(5)التطوير المؤسسي وبناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم والبيئة. وبهذا فهو يتبع نهجا تشاركيا مما يعني أن المجتمع نفسه يمتلك المشروع ويديره وتقوم فرق صغيرة من المجتمعات بمعظم العمل.

[1]Nicole Deitelhoff, op,cit,p 70.

تدعمStatoil و BP المشروع بشكل أساسي من خلال المساهمات المالية، تخطط Statoil لإنهاء التزامها في Akassa في عام 2011، وفي ذلك الوقت من المتوقع أن يكون المجتمع مكتفيا ذاتيا. تختلف تقييمات برامج المجتمع بشكل كبير، بينما يعترف البعض بجهود الشركات لتوفير الخدمات الاساسية والحث على التنمية، فان البعض الأخر بالكاد يرى هذه النقطة. حققت أعمال التطوير المؤسسي بعض النتائج الجيدة ولكنها فشلت وأصبحت المشاريع غير المكتملة وغير المستدامة من معالم دلتا. عيادات ومدارس فارغة تفتقر الى الموظفين أو المعدات، وأبراج المياه الضخمة والفارغة والمضخات والأنابيب المكسورة والمفقودة- مرئية في جميع أنحاء المنطقة.

تدير الشركات برامج تنمية المجتمع في الغالب في المناطق التي تعمل فيها، يجب الاعتراف بجهود الشركات. فعدم قبول البرامج وانعدام الثقة بين أصحاب المصلحة يعودان جزئيا على الاقل الى فشل الشركات حيث أن الشركات صممت المشاريع بشكل سيء وخرقت بشكل متكرر وعودها في المجتمعات التي تنخرط فيها الشركات .حيث يقترح البعض أيضا انه حتى افضل مشاركة مجتمعية من قبل الشركات قد تؤدي الى مزيد من الطلبات من المجتمعات لأن ثقافة التبعية قد تطورت بمرور الوقت.

بالإضافة الى ذلك قد تكون جهود الشركات مصحوبة بعواقب غير مقصودة، على سبيل المثال قد يؤدي توفير السلع والخدمات لبعض المجتمعات الى نشوب صراع مع الجيران، غير المقدم للمجتمعات.[1]

2/**البيئة:** تعتبر القضايا البيئية مهمة أيضا في دلتا النيجر، فالمشاكل البيئية الهائلة مثل حرق الغاز الروتيني وانسكاب النفط، تغذي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي للسكان.وانطلاقا من هذه المشاكل فقد التزمت شل بتقليل تأثيرها البيئي الى الحد الأدنى ولكن في سعيها للامتثال للقوانين الحالية، فإنها تتخذ التشريعات الوطنية كمعيار لقياس أدائها. تظهر الأبحاث و المقابلات المتاحة مع منظمات المجتمع المدني فينيجيريا أنهمن الصعب تقييم سلوك شل. لاسيما عندما يتعلق الامربتنفيذ الالتزامات على المستوى المحلي و أيضا الخلافات حول تعويض المجتمعات بعد الإنكسابات النفطية الشائعة تلتزم الشركات بتنظيف الإنسكابات ولكن يتعين عليها دفع تعويضات للمجتمعات فقط في حال حدوث الانسكاب بسبب سوء الصيانة. أما في حالة حدوث تمزقات بسبب التخريب او الاحتجاج او سرقة النفط، لا تحصل المجتمعات على تعويض.

تنشأ النزاعات حول سبب الانسكاب النفطية، حيث تميل المجتمعات إلى إلى إلقاء اللوم على سوء الصيانة من قبل شركات النفط، وتميل شركات النفط إلى القول بان الانسكاباتالنفطية ناتجة

[1]Ibid, p.71.

عن التخريب، تنص Exxon Mobilعلى أنها تعمل وفقا لأعلى معايير الصناعة للإدارة البيئية، و لكنها تشير أيضا إلى التشريعات الوطنية: "اينما نعمل، فإننا نلتزم باللوائح المحلية للأداء البيئي وحيث لا توجد لوائح محلية فإننا نعمل وفقا للمعايير التي نعتقد انها تحمي البيئة "ومع ذلك سجلت شركة Mobilواحدة من أكبر الانسكابات النفطية في تاريخ نيجيريا في عام 1998 عندما تمزق خط أنابيب يربط منصة انتاج بإحدى محطاتها. اطلق الحادث حولي 40 ألف برميل من النفط مما أدى الى تلويث 20 منطقة ساحلية وتم الحكم على رد الشركة بأنه مرض بشكل معقول.

قضية بيئية أخرى واسعة الانتشار هي حرق الغاز، وهو منتج ثانوي لانتاج النفط يتسبب في أضرار جسيمة للسكان المتضررين. وفقا لتقديرات الحكومة، تخسر نيجيريا ايرادات قدرها 4 ملايين دولار أمريكي يوميا بسبب حرق الغاز. تقر كل من شركتيShellوExxon Mobilبالمشكلات المرتبطة بهذه الممارسة خلال جلسة استماع علنية اخيرة، اقترحت وزارة البترول عام 2010 كموعد نهائي جديد للتخلص التدريجي من حرق الغاز، بينما اقترحت شركات النفط 2012 أو2013 كموعد نهائي واقعي لأسباب ليست أقلها قيود التمويل. من السهل القاء اللوم على الشركات في هذه المشكلات لكن يجب أن يأتي الجزء الأكبر من التمويل من NNPC (بمعنى أخر الدولة النيجيرية) بسبب اتفاقيات المشروع المشترك.

وتتمثل سياسة Statoil في عدم الحاق أي ضرر بالناس والبيئة. ومع ذلك نظرا لعدم وجود عمليات رئيسية للشركة على أرض الواقع، فإنها لا تخلق مشاكل بيئية من شأنها وضع سياسات الشركة قيد التجربة. تمتلك كل من شل وستات اويل واكسون موبيل سياسات بيئية مطبقة على الرغم من أن تنفيذها موضع خلاف. من خلال اتخاذ القوانينالمحلية كنقطة مرجعية لا تساهم الشركات طوعية في الحوكمة في هذا المجال.[1]

المطلب الثالث: شركات النفط أفضل الممارسات الناشئة أم لا تزال تؤجج الصراع

قد لفت احتجاج شعب أوغوني الانتباه الدولي الى عمليات شل وغيرها من شركات النفط متعددة الجنسيات في نيجيريا حيث أصبحت شل في نيجيريا مرادفا تقريبا لعدم مسؤولية الشركات في انتاج النفط على الرغم من الانتقال الى الديمقراطية عام 1999م.

[1]Ibid, p.p.71-72.

حيث لا تزال نيجيريا تعاني من الصراع العنيف المرتبط بالنفط في دلتا النيجر وهي المنطقة المنتجة للنفط في البلاد. ومن المؤكد أن شركات النفط متورطة في النزاعات التي تحيط بالنفط فهو العامل المحدد لكثير من سياسات نيجيريا ومستقبلها.

فلطالما كانت استثمارات صناعة النفط في مناطق الصراع موضع نقاش مستمر، لذا صيغت مصطلحات مثل مفارقة الوفرة(Auty1993) ولعنة الموارد (Karl 1997) لوصف عدم قدرة العديد من البلدان النامية على ترجمة ثروة المرارد الطبيعية الى تنمية سكانها.

هناك أدلة على أن النفط له أثار سلبية على الديمقراطية (روس 2001) وأن ثروة الموارد الطبيعية تؤثر على مخاطر ومدة النزاع العنيف، فعند العمل في مناطق الصراع تحاول شركات النفط مواصلة عملياتها على الرغم من العنف، فتخلق حافزا كبيرا للشركات للبقاء.[1]

تساهم شركات النفط في الحكم في نيجيريا في مختلف المجالات بما في ذلك الأمن والنظام السياسي والسياسة الاجتماعية والاقتصادية. بحيث ظهرت العديد من مبادرات التنظيم الذاتي وتبنتها الشركات خلال السنوات العشر الى الخمس عشرة سنة الماضية، حيث بدأت الشركات وأعادت تصميم مشاريع محلية لتأمين ترخيصها الاجتماعي للعمل. يجب بالتأكيد الاعتراف بمشاركة الشركة ومع ذلك فإن التركيز على مساهمات حوكمة الشركات يروي جزءا فقط من القصة. يمكن للشركات اختيار المجالات التي تريد المشاركة فيها. يجب ان تؤخذ صورة أوسع لسلوك شركات النفط في الاعتبار، بما في ذلك العمليات التجارية الاساسية وتلك المجالات التي لا تساهم فيها الشركات في الحوكمة وتأثير مشاركة الشركات.

تشير حالة صناعة النفط النيجيرية الى أنه حتى المساهمات الحوكمية ذات النوعية الحسنة يمكن أن تغذي الصراع ولا يمكنها تعويض المعايير السيئة في الاعمال الأساسية. فالتطورات التي حدثت خلال السنوات الاخيرة والمشاركة المتزايدة من قبل الشركات في الحوكمة تشير الى الاتجاه الصحيح وتسلط النتائج المتعلقة بمساهمات حوكمة الشركات الضوء على أهمية البيئة السياسية والمجتمعية للشركات فيالوطنوالدول المضيفة وامكانية تأثيرها على مساهمات حوكمة الشركات، وبهذا المعنى فإن الشركات هي جهات فاعلة اجتماعية تشكل جزءا من المجال الاقتصادي وتتأثر بتوقعات المجتمعية

[1]Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf, Corporate Security Reponsibility? Corporate Governance Countribution to peace and security in zones of conflict, Palgrave Macmillan, p.58.

وتتفاعل معها. فلا ينبغي المبالغة في تقدير امكانات ومساهمات ادارة الشركات في السلام والأمن في السياق النيجيري، فالصراعات والمشاكل المجتمعية في نيجيريا عميقة الجذور.

ان التخلف والعنف في دلتا النيجر مثلا وما وراءها هما كنتيجة لسنوات من الاهمال وسوء الادارة، كما انه يمكن للشركات بالتأكيد أن تلعب دورا لكنها تؤكد ان المسؤولية الرئيسية للتنمية و حل النزاعات تقع على عاتق الحكومة حيث لا تشعر الشركات بالمسؤولية عن الرفاهية العامة وتطوير السياسات بالمعنى الشاملة. اذا كان هذا هو التوقع فإن الشركات ستفشل بالضرورة:" **بغض النظر عما تفعله لا تستطيع شل تهدئة منتقديها النيجيريين والدوليين،لأن ما يريدونه يتجاوز قدرة أي جهة فاعلة واحدة على تقديمه، نيجيريا ديمقراطية لا مركزية فعالة تحترم حقوق الانسان والبيئة**".

يتوقع العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المجتمع المدني أن تتولى الحكومة النيجيرية وظائف الحكومة والسلع العامة، مدفوعة من عائدات انتاج النفط وان تضع وتنفذ معايير لشركات النفط فهم لا يتوقعون من شركات النفط ان تتصرف بمسؤولية دون التنظيم والتطبيق المناسبين.[1]

وقد تم ربط الشركات بديناميكية النزاع عند توفر عائدات كبيرة للحوكمة القمعية ومشاركة الشركة والعوامل المجتمعية، وقد تورطوا في الفساد وإعادة التوطين القسري بحيث كانوا مسؤولين عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة والأثار السلبية الناتجة عنها.[2] ويمكن تحديد سببين جذرين على الأقل أديا الى زيادة الاحتجاجات والعنف المرتبط بالنفط.

- سوء تنظيم النظام السياسي وخاصة توزيع الإيرادات.
- فشل الدولة والعواقب البيئية والاجتماعية لإنتاج النفط.

فعلى الرغم من أن نيجيريا أصبحت دولة مركزية أكثر فأكثر بعد استقلالها غير أنه وبعد استقلالها في الوقت نفسه أصبح تقاسم الإيرادات مصدرا للصراع المستمر بين الولايات من الشمال والجنوب المنتج للنفط، وبين الحكومة الفدرالية والولايات وداخل الولايات نفسها.[3]

وبهذا يمكن القول أن الشركات البترولية متعددة الجنسيات المتواجدة في نيجيريا تنقسم بدورها الى قسمين:

[1]Ibid, p.p80-81.
[2]Ibid.p-58.
[3]JedrzejGeorgefrynas, **The Oil Industry inNigeria: Conflict between oil companies and local people**,p.p.99-100.

-شركات بترولية تسعى الى"**تخفيض حدة النزاع**" من خلال القيام بالوساطة داخل المجتمعات المحلية، والقيام بالمفاوضات مع الجماعات المحرومة من حقوقها بما في ذلك المقاتلين المحليين والعصابات، أو من خلال اشراك طرف ثالث كوسيط في المفاوضات(من غير الحكومة) كممثلي المجموعات المحلية، وذلك لضمان أن الأطراف ستلقى حلا عادلا، وفي كثير من الأحيان تلجأ الجماعات الى العنف لأن المفاوضات تكون منحازة لصالح الشركات.[1]

-وهناك شركات بترولية أخرى تسعى الى" تأجيج النزاع لتحقيق مصالحها في المنطقة"، فوفقا لهيومنرايتووتش:"**...شركات النفط متعددة الجنسيات متواطئة في الانتهاكات التي ارتكبها الجيش والشرطة النيجيرية**".

ومن بين أهم الشركات التي تعمل على تأجيج النزاع في دلتا النيجر نجد شركة**Shell**، فقد خلص تقرير صادر عن منظمة غير حكومية في المملكة المتحدة يشمل السنوات من 2000م الى غاية2010م، أن شركة **Shell**، ساهمت في انتهاكات حقوق الانسان في نيجيريا، من خلال تمويل مسلحين تورطوا في قتل وتعذيب سكان محليين لمنطقة دلتا النيجر، ويقول **Amunwa** أن هذا التقرير يسلط الضوء مرة أخرى على الدور النشيط الذي تلعبه شركة **Shell** خلال عقد من العنف في دلتا النيجر.

كما يشير التقرير نفسه أن لأعمال شركة **Shell** دورا في تغذية النزاع وتفاقمه، وذلك من خلال تمويل مسلحين في منطقة دلتا النيجر، حيث أدى احدى هذه الحوادث الى تدمير بلدة في ولاية **River** وكان ضحيتها 60 شخصا.[2]

ويمكن تفسير دور الشركة في تأجيج النزاع في منطقة دلتا النيجر الغنية بالموارد النفطية لأحد العاملين:

الأول- رغبة الشركة **Shell** بإبعاد الشركات النفطية المنافسة عن مناطق نفوذها، من خلال تغذية النزاع، وبذلك تصبح تلك المناطق غير مستقرة.

الثاني- تحويل مجال اهتمام شعوب المنطقة الى قضايا أخرى من خلال تدعيم مجموعات وتمويلها، ضد مجموعات أخرى، خاصة وأن أعمال العنف قد طالت مناطق نفوذ شركة شل، وبذلك يتم تحويل مجال الاهتمام من محاولة استهداف الشركة وموظفيها ومصالحها الى نزاع بين المجموعات.

[1]AmarachiOkori, "Nigeria oil: the role of multinational oil companies", https://stanford.io/3qvqfRv (2005), took on:02/06/2022.

[2]Anup Shah, Thursday,"Nigeria and oil,"www.globalissues.org/article/86/nigeria-and-oil,(june 10-2010), took on: 05/06/2022.

كما أن شركة **Shell** وفقا لما قدمه تقرير المنظمة غير الحكومية انترناشيونال هيرالد تريبيون سنة 2004، بعنوان "السلام والأمن في دلتا النيجر" تعتمد على القوات الحكومية لارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد السكان المحليين.[1]

وترى الدراسة أن هناك تواطؤا بين الحكومة النيجيرية وشركة **Shell**، رغبة في حماية هذه الأخيرة من الشعوب المحلية لدلتا نهر النيجر المطالبة بحقوقها في التعويض عن كافة المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي، ومن أجل ذلك تدخلت القوات النيجيرية لقمع شعوب المنطقة، خاصة وأن منطقة دلتا نهر النيجر عرفت بروز مجموعات تعمل على خطف رهائن الشركات النفطية وتفجير أنابيب النفط.

ويرجع هذا التواطؤ الى قوة تأثير شركة **Shell**، في الحكومة النيجيرية مما يدل على علاقة فساد تجمع الحكومة النيجيرية بالشركة وذلك حسب العديد من التقارير، حيث تشير بعضها الى أن عمر شركة **Shell**، في نيجيريا يقدر بحوالي 50 سنة وبذلك فمن المعقول أن تصبح شركة **Shell**، جزء لا يتجزأ من النزاع في نيجيريا.[2]

[1]"Shell oil nigeriaoccused of funding terrible violence,"www.eue-newsuire.com/eus/oct2001/2011-10-05-02/htm, took on: 15-06-2022.
[2]Op.cit.

خلاصة الفصل:

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الاساسي للتوترات و الصدمات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الاخرى، الامر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية للوحدات السياسية وتزايد التحديات و تعقيد مواجهتها، و لعل أهمها أزمة دلتا النيجر في نيجيريا التي تعد واحدة من أطول و أعقد الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقية.

نتيجة لتطور الصناعة النفطية في نيجيريا التي أدت بدورها الى زيادة احتمالات الصراع و انتهاكات حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط، في ظل تواجد الشركات النفطية و تأثيرهاالسلبي الكبير على حالة حقوق الانسان في هذه المناطق، فغالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد هذه شركات النفطية، بسبب استغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد مادي. كل هذه الحيثيات جعلت من نيجيريا تتعرض منذ استقلالها لحالة من عدم الاستقرار، ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي أعاقت تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومنعت من أن تأخذ نيجيريا موقعها المناسب في افريقيا والعالم، بسبب الصراع الديني والقبلي، والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية ،وكذلك بسبب الصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السياسية النيجيرية. حالت دون تحقيقمسيرة الديمقراطية والتنمية في البلاد.

وبالتالي نجد أن الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية تجعل البلاد المنتجة لها أقل ديمقراطية واكثر ميلا للحرب الأهلية، لارتباط الثروة البترولية بنمو اقتصادي بطيء ومؤسسات حكومية ضعيفة له علاقة بين النفط والاستبداد وبين النفط والحرب الأهلية، فالنفط أداة سياسية واستراتيجية يقدر ماهي اقتصادية وتجارية يلعب دور بارز في العلاقات الدولية و العلاقات الاقتصادية العالمية فضلا عن مكانته في السوق النفط الدولية. الأمر الذي جعله محط اطماع القوى الكبرى والاستهلاكية كهدف خفي ومعلن حسب الحاجة في استراتيجيات الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات او ما يسمى بالشركات البترولياتي شكلت احدى العقبات الرئيسية أمام مختلف الحكومات وأهمها الحكومة النيجيرية لإنتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح وأهداف شعبها.

الخاتمة

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الأساسي للنزاعات والتوترات والصدمات وتفاقمها نتيجة سعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الاثنية الأخرى، خاصة مع الانتشار الهائل لهذه الشركات البترولية في ظل بروز فواعل غير دولاتية تلعب أدوارا سياسية خطيرة تؤثر على سياسات الدول النامية عبر وسائل الضغط التي تملكها.والتي قد تحدث وتتدخل وتساهم بتغذية بعض النزاعات. ما يجعل العالم اليوم يناهض للعيش في بيئة سليمة خالية من كل التهديدات الأمنية سواء على المستوى المحلي الاقليمي أو الدولي.هذهالسمة الأساسية التي تتميز بها الدولة في افريقيا،الأمر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية لهذه الوحدات السياسية في القارة الافريقية، وتزايد التحديات التي تواجهها، فالدولة في نيجيريا تعاني من هذه الظاهرة مع تزايد الأعمال التخريبية التي تقوم بها حركة تحرير دلتا النيجر في الجزء الجنوبي من البلاد الذي تتركز فيه معظم حقول النفط ومصانع التكرير.

الأمر الذي يقودنا الى تحليل المشكلة البحثية لموضوع الدراسة القائمة على أن الشركات البترولية توظف العامل الاقتصادي لبسط نفوذها في افريقيا عامة ونيجيريا خاصة من خلال تبنيها مجموعة من المبادرات، المشاريع والاليات الاقتصادية، وكذا الموازنة بينها وبين مكاسبها و أهدافها الحيوية في اطار مشروع متكامل يهدف بالأساس الى تكريس دورها الاقليمي وتحقيق موطن قدم في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية كضرورة حتمية في استراتيجيتها الاقتصادية ولو على حساب المجتمعات الأخرى. فالمشاكل والأضرار التي تحدثها هذه الشركات وهي تتوغل من خلال عقود عملها في البلدان المتخلفة والنامية والغنية بالموارد وتستغل ثروتها بدون ترشيد عقلاني مقابل قيمة استثمار لهاته الدول ما يسمى بالريع من جهة وماتحدثه من مشاكل خاصة وان طبيعة الشركات البترولية ومنافسة الدول الكبرى على النفط تجعلها تتبنى أو تنتهج مختلف الأدوار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في افريقيا باعتبارها مصدرا للطاقةما يمكنها منتحقيق أهدافها الحيوية والاستراتيجية دون مراعاة لحقوق الانسان أو التغيرات المناخية من جهة أخرى.

من خلال ما تم التطرق اليه، يمكننا إثبات صحة الفرضيات على النحو الأتي:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة القائمة على **أن التوافق بين الشركات البترولية والحكومة النيجيرية مقابل استهلاك البترول والحقول المحلية دون أن يكون هناك عائد مادي للمجتمع المحلي يؤدي الى نشوب نزاعات مسلحة في نيجيريا وبالتالي التقليل من فرص الشركات البترولية على استغلال هذه الثروات**، حيث أن تطور الصناعة النفطية في نيجيريا في العقدين الى

ثلاث عقود الماضية أدى الى زيادة احتمالات الصراع وانتهاكات حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط، فالشركات النفطية كان لها تأثير سلبي كبير على حالة حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط في نيجيريا فغالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد شركات النفط. بسبب استغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد مادي وبالتالي فمن المؤكد أن تلك الشركات المتعددة الجنسيات قضت على كثير من فرص العمل المحلية نتيجة التلوث البيئي وكذلك قلة الأراضي الزراعية وغيرها ما أدى لكثير من زعماء القبائل الانخراط في عمليات الخطف والابتزاز وبالتالي أدى بتلك الشركات كي تعقد اتفاقيات مع جماعات وقبائل اخرى لمواجهة ذلك. فغالبا ما تتواطأ الحكومات مع شركات نفط عالمية لإخفاء صفقاتها وتعاملاتها التجارية وتستخدم شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء ايراداتها ونفقاتها على حد سواء.

- ❖ أوضحت الدراسة ان السرية سبب رئيسي في شيوع تبديد عائدات النفط وهو ما يمد الحكام المستبدين بالدعم اللازم الذي يمكنهم من البقاء في السلطة حيث تمكنهم السرية من اخفاء الدليل على جشعهم وعدم كفاءتهم، فالسرية هي سبب عناد المتمردين وتمنعهم من إلقاء اسلحتهم لأنهم لا يثقون بالعروض التي تقدم اليهم من قبل الحكومة لاقتسام عائدات نفط بلدهم اقتساما اكثر انصافا في ظل دعم الشركات البترولية لهذه الحكومات المستبدة وبالتالي خلق نزاعات للمطالبة بحقوق 2المواطنين في مختلف المجالات سواءا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي.

وبالتالي شكلت هذه الشركات احدى العقبات الرئيسية أمام الحكومة النيجيرية لانتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح وأهداف الشعب النيجيري،ذلك كون نيجيريا لا تملك الإرادة المستقلة لتوجيه سياستها بمعزل عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات.

- ❖ تم ربط الشركات بديناميكية النزاع عند توفر عائدات كبيرة للحكومة القمعية ومشاركة الشركة والعوامل المجتمعية، وقد تورطوا في الفساد بحيث كانوا مسؤولين عن الاضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة والأثار السلبية الناتجة عنها. ويمكن تحديد سببين جذرين على الأقل أديا الى زيادة الاحتجاجات والعنف المرتبط بالنفط.

- سوء تنظيم النظام السياسي وخاصة توزيع الإيرادات.
- فشل الدولة والعواقب البيئية والاجتماعية لإنتاج النفط.

فعلى الرغم من أن نيجيريا أصبحت دولة مركزية أكثر فأكثر بعد استقلالها غير أنه وبعد استقلالها في الوقت نفسه أصبح تقاسم الإيرادات مصدرا للصراع المستمر بين الولايات من الشمال والجنوب المنتج للنفط، وبين الحكومة الفدرالية والولايات وداخل الولايات نفسها.

❖ يمكن القول أن الشركات البترولية متعددة الجنسيات المتواجدة في نيجيريا تنقسم بدورها الى قسمين:

- شركات بترولية تسعى الى تخفيض حدة النزاع من خلال القيام بالوساطة داخل المجتمعات المحلية، والقيام بالمفاوضات مع الجماعات المحرومة من حقوقها بما في ذلك المقاتلين المحليين والعصابات، أو من خلال اشراك طرف ثالث كوسيط في المفاوضات(من غير الحكومة) كممثلي المجموعات المحلية، وذلك لضمان أن الأطراف ستلقى حلا عادلا، وفي كثير من الأحيان تلجأ الجماعات الى العنف لأن المفاوضات تكون منحازة لصالح الشركات.

وهناك شركات بترولية أخرى تسعى الى تأجيج النزاع لتحقيق مصالحها في المنطقة، فوفقا لهيومنرايتووتش:"...شركات النفط متعددة الجنسيات متواطئة في الانتهاكات التي ارتكبها الجيش والشرطة النيجيرية".ومن بين أهم الشركات التي تعمل على تأجيج النزاع في دلتا النيجر نجد شركة **Shell** التي ساهمت في انتهاكات حقوق الانسان في نيجيريا، من خلال تمويل مسلحين تورطوا في قتل وتعذيب سكان محليين لمنطقة دلتا النيجر.

❖ يمكن تفسير دور الشركة في تأجيج النزاع في منطقة دلتا النيجر الغنية بالموارد النفطية لأحد العاملين:

الأول- رغبة الشركة **Shell**، بإبعاد الشركات النفطية المنافسة عن مناطق نفوذها، من خلال تغذية النزاع، وبذلك تصبح تلك المناطق غير مستقرة.

الثاني- تحويل مجال اهتمام شعوب المنطقة الى قضايا أخرى من خلال تدعيم مجموعات وتمويلها، ضد مجموعات أخرى، خاصة وأن أعمال العنف قد طالت مناطق نفوذ شركة شل، وبذلك يتم تحويل مجال الاهتمام من محاولة استهداف الشركة وموظفيها ومصالحها الى نزاع بين المجموعات.

❖ كما أن شركة **Shell**وفقا لما قدمه تقرير المنظمة غير الحكومية انترناشيونال هيرالد تريبيون سنة 2004، بعنوان "السلام والأمن في دلتا النيجر" **تعتمد على القوات الحكومية لارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد السكان المحليين".**

- كما نجد أن هناك تواطؤا بين الحكومة النيجيرية وشركة **Shell**، رغبة في حماية هذه الأخيرة من الشعوب المحلية لدلتا نهر النيجر المطالبة بحقوقها في التعويض عن كافة المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي، ومن أجل ذلك تدخلت القوات النيجيرية لقمع شعوب المنطقة، خاصة وأن منطقة دلتا نهر النيجر عرفت بروز مجموعات تعمل على خطف رهائن الشركات النفطية وتفجير أنابيب النفط.ويرجع هذا التواطؤ الى قوة تأثير شركة **Shell**، في الحكومة النيجيرية مما يدل على علاقة فساد تجمع الحكومة النيجيرية بالشركة وذلك حسب العديد من التقارير.

كما توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- نيجيريا دولة مصطنعة نتيجة لظرف تاريخي قد تحقق الأهداف الاستراتيجية للمستعمر البريطاني من خلال الشركات البترولية في اطار التنافس الدولي في المنطقة ولو على حساب المجتمعات.
- نيجيريا احد أهم الدول الافريقية، وذلك نظرا لتوافرها على عدة عوامل عدة ساعدت في اضفاء هذه الأهمية، سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط. كل هذه المميزات والمتغيرات جعلت من نيجيريا باعتبارها تعتمد في اقتصادها على النفط والغاز، مسرحا لأطماع الكثير من القوى العظمى في ظل بروز فاعلين دوليين اهمها الشركات متعددة الجنسيات عامة والشركات البترولية خاصة التي تعد فاعل أساسي في نيجيريا .
- إن المتتبع للواقع السياسي الاجتماعي لنيجيريا منذ استقلالها يجد أنه غالبا ما دخلت هذه القبائل وغيرها في البلاد في صراعات دموية أدت لسقوط ألاف الضحايا بسبب المصالح والحسابات السياسية والاقتصادية ونتج عنها حروب أهلية (كالحرب الأهلية في بيافرا1967. 1970) والانقلابات ما استدعى التدخل السريع لإدارة مختلف هذه الصراعات بالشكل السلمي الذي يرضي كافة الاطراف يحول دون تكرارها.
- تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الاساسي للتوترات و الصدمات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الاخرى، الامر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية للوحدات السياسية وتزايد التحديات و تعقيد مواجهتها و لعل أهمها أزمة دلتا النيجر في نيجيريا التي تعد واحدة من أطول و أعقد الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقية.
- تعد نجيريا أول دولة افريقية وأكبرها من حيث التعداد السكاني، باعتبارها دولة ذات تركيبة اجتماعية معقدة ومتعددة عقيا ودينيا واقليميا ولغويا هذا ما جعلها تواجه الكثير من الأزمات

والنزاعات منذ استقلالها، قد لعب المستعمردورا كبيرا في انماء العداء الداخلي بين الجماعات الاثنئية باعتبارها دولة مصطنعة نتيجة لظرف تاريخي قد تحقق الأهداف الاستراتيجية للمستعمر البريطاني في اطارالتنافس الدولي في المنطقة ولو على حساب مجتمعاتها.

- ❖ الشركات النفطية كان لها تأثير سلبي كبير على حالة حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط في نيجيريا فغالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد شركات النفط. بسبب استغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد مادي.
- ❖ تعرضت نيجيريا منذ استقلالها لحالة من عدم الاستقرار ، ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة التي أعاقت تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومنعت من أن تأخذ نيجيريا موقعها المناسب في افريقيا والعالم، نتيجة الصراع الديني والقبلي والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية والقبلية وكذلك بسبب الصراع بين السلطات المدنية والمؤسسة العسكرية التي فرضت تدخلها في الحياة السياسية النيجيرية. كما أن سياسة الحكومات النيجيرية المتعاقبة كانت تسعى لمعالجة نتائج الأزمات لا العمل على ايجاد حلول ناجعة لأسباب هذه الأزمات لذا فإن الحل النهائي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا، مغلقة ولو على الأقل في الاجل المنظور.
- ❖ المجتمع النيجيري مجتمع يتسم بالتنوع في البيئة و التنظيم الاجتماعي و الطائفي الاثني المعقد و البيئة الثقافية المتعددة، مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة، خلق ثقافة مجتمعية موحدة أو تحقيق التقارب بين الفئات او حتى على الاقل ايجاد طريقة للتفاهم بين الفرقاء في المجتمعكطريق للتواصل مما أدخل البلاد في سلسلة من المواجهات و الصراعات التي أثرت في الاستقرار السياسي و الاجتماعي.
- ❖ جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال لم تسلم من تهمة الفساد الذي كان المسبب للإطاحة بهذه الحكومات. و بالرغم من ان اغلب القيادات العسكرية قد بشرت بمحاربة الفساد، الا أن واقع الامر لم يكن كذلك. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الاعوام السبع المنصرمة، فإن وضعها الاقتصادي ما يزال مترديا، و أزماتها الاقتصادية و الاجتماعية في تفاقم مستمر، فيما تتزايد معدلات الفقر و البطالة و تتواصل أعمال العنف و الاحتجاجات في انحاء متفرقة من البلاد، على خلفية تردي أوضاع اقتصادية و تزايد الانقسامات العرقية.

- على الرغم من أن نيجيريا أصبحت دولة مركزية أكثر فأكثر بعد استقلالها غير أنه وبعد استقلالها في الوقت نفسه أصبح تقاسم الإيرادات مصدرا للصراع المستمر بين الولايات من الشمال والجنوب المنتج للنفط، وبين الحكومة الفدرالية والولايات وداخل الولايات نفسها.
- الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية تجعل البلاد المنتجة لها أقل ديمقراطية واكثر ميلا للحرب الأهلية، فارتباط الثروة البترولية بنمو اقتصادي بطيء ومؤسسات حكومية ضعيفة له علاقة بين النفط والاستبداد وبين النفط والحرب الأهلية، فالنفط أداة سياسية واستراتيجية يقدر ماهي اقتصادية وتجارية فإنه يلعب دور بارز في العلاقات الدولية و العلاقات الاقتصادية العالمية فضلا عن مكانته في السوق النفط الدولية. الأمر الذي جعله محط اطماع القوى الكبرى والاستهلاكية كهدف خفي ومعلن حسب الحاجة في استراتيجيات الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات او ما يسمى بالشركات البترولية.
- على الرغم ما تديره الشركات من برامج تنموية في المجتمع النيجيري التي تكون في الغالب في المناطق التي تعمل فيها، فإن هناك البعض من يعترف بهذه الجهود في توفير الخدمات الاساسية والحث على التنمية، بينما البعض الأخر بالكاد يرى هذه النقطة.

الخلاصة الأخيرة هي:

شكلت هذه الشركات احدى العقبات الرئيسية أمام الحكومة النيجيرية لانتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح وأهداف الشعب النيجيري، ذلك كون نيجيريا لا تملك الإرادة المستقلة لتوجيه سياستها بمعزل عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات وبالتالي حتى لا تخرج الدول الأفريقية من عباءة استعمارية وتدخل في أخرى لابد أن تتعامل الحكومات الأفريقية مع شركائها الجدد كأنداد وليس كعبد تحت سلطة السيد، وهذا يتحقق بوجود إرادة سياسية قوية وغلابه لدى الحكومات والشعوب الأفريقية حتى يتم إعداد برامج تنموية طموحة ومرضية، بالإضافة إلى بناء شراكة سياسية واقتصادية وأمنية فاعلة وقوية بين الدول الأفريقية.

قائمة المراجع

1/المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيمعبد الله عبد الرزاق،**الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م.
2. اسحاق محمد عبد العزيز،**نهضة افريقيا**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971م.
3. البراوي راشد، **مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية**، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط1، 1960م.
4. خيتاوي محمد، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010م.
5. رفلة فيليب،**الجغرافية السياسية الإفريقية**، تقديم و اشراف عز الدين فريد، ط2، مكتبة النهضة المصرية القاهرة،1966م.
6. روس مايكل ، **نقمة النفط" كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"**، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط 1، 2014م.
7. روكرز يوسف، **إفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، ط1 بيروت، 1989م.
8. الشعبيني محمد مصطفى ، **نيجيريا: الدولة والمجتمع**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974م.
9. عاشور محمد، **التطورات السياسية في نيجيريا**، ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، أمتي في العالم.
10. الفهد عبد الرزاق مطلك،**حركة التحرر الوطنية الافريقية**، من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطبعة الجامعة بغداد، عام 1985م.
11. قنصوة صبحي، **قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي**
12. محروس اسماعيل حلمي،**تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر**، ج 2، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، ط1، 2002م.
13. المحيشي عبد القادر مصطفى وآخرون، **"جغرافية القارة الافريقية وجزرها**، ط1،ليبيا،2000م.

❖ **المقالات من المجلات:**

14. أياد عبد الكريم مجيد، **الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا و مستقبل الديمقراطية نيجيريا و انغولا (أنموذجا)**، في الممارسة الانتخابية المعاصرة في إفريقيا (2008-2009م),سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 98، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009م.

15. اياد عبد الكريم مجيد،**سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)**، دراسات دولية، العدد 38.

16. بغدادي عبد السلام ابراهيم، **السياسة الامريكية تجاه افريقيا**، مجلة دراسات دولية العدد 20، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،2003م.

17. جريدة الأهرام (القاهرة)، العدد 3769، 2006/10/7م.

18. جون فاي نون يوه، **نيجيريا الاتحادية جمهورية نشرة دولية المعهد الدولي للدراسات الدينية**، العدد23، عمان 2002م.

19. خيري عبد الرزاق جاسم،**التحولات الديمقراطية في افريقيا، سلسلة دراسات استراتيجية**، العدد 64، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2005م.

20. بغدادي عبد السلام ابراهيم ، **السياسة الأمريكية المعاصرة اتجاه افريقيا وانعكاساتهعلى الوطن العربي 1996-2000م**، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 28، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية 2002م.

21. عرفات ابراهيم أحمد،**الدورالإقليمي لنيجيريا**، السياسة الدولية،العدد 153،تشرين الاول 2003م.

22. عودةعبد الملك، **الحرب الأهلية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 10، 1967م.

23. عودةعبد الملك، **هزيمة الانفصالية في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد2، القاهرة،1970م.

24. قرين عبد الكريم، **الحركة الانفصالية في نيجيريا(1967_1970م)**، جامعة 08 ماي 1945م_ قالمة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد7.

25. مجلة الطليعة العربية، 1967،العدد 9.

26. ممدوح ايناس ، **عودة الحكم المدني في نيجيريا**، مجلة السياسة الدولية، عدد58، ،1979م.

27. هيفاء أحمد محمد، **ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر**، دراسات دولية، العدد46.

❖ **الرسائل والمذكرات الجامعية:**

28. طلال جاسم السارةحنان، "**التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا**"، اطروحة دكتوراه فلسفة في تاريخ الحديث والمعاصر جامعة بغداد، العراق،2014م.

29. عمار حميد ياسين، "**مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا**"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001م.

❖ **التقارير و الدراسات:**

30. **النفط والظلم في نيجيريا**، النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية، 21 كانون الثاني 2005م.

31. جريدة الأهرام (الأهرام)، العدد 3769، 2006/10/7م.

32. **شركات تبحث عن تمويل شرطة نيجيريا**(السعودية)، العدد9841، 1999/9/8م.

33. **صراع الأقطاب لتأمين نفط نيجيريا**،شركة نبأ المعلوماتية.

❖ **المواقع الالكترونية:**

34. احتكارات الأمريكية في إفريقيا، في:

https://bit.ly/3L7ByZy

35. التداعيات الداخلية بنيجيريا تساهم في رفع سعر النفط، في:

http:// www.aljazeera.net/news/archiveled=949243.ا

36. التنظيم الدستوري في نيجيريا على موقع،

http://www.123independence day.com/nigeria/al-system.ht

ص1

37. الخضر عبد الباقي محمد،العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا،3-5-2003 على موقع:

https://bit.ly/3QyHLPE

38. الخضر عبد الباقي محمد، نيجيريابين انتصار القبلية و حكم الدولة 11-2-2002م، في:

https://bit.ly/3B722Ge

39. السطو المسلح في نيجيريا يهدد امدادات النفط، في:

https://cnn.it/3QC1QnU

40. الشامي محمد، دلتا النيجر وجراخات المسلمين في نيجيريا، في:

https://bit.ly/3U1u9ix

41. العبري منار، اقتصاد الدم كيف دمرت شركة شل نيجيريا، في:
https://bit.ly/3RRJlgq

42. المعرفة الموسوعة الشاملة الخاصة، دلتا النيجر،في:
http ://www.marefa.org/index.php/%%D8%A7%D9%886%D9%zz8A%D8%AC%D8%B1

43. حمودي عبد الكريم ، تفاقم الفساد في نيجيريا،في:
https://bit.ly/3B94gom

44. خالد حنفي، كلينتون في نيجيريا. نفطوشريعة ومنافسة فرنسا، في:
https://bit.ly/3qNhPp3

45. شايب بشير، خلفيات الصراعاتالإثنيةفينيجيريا، في:
Africa journal of political sciences,jun2018, available online at :https://bit.ly/3QviMMR

46. شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) على الرابط:
www. African-muslim.com

47. عاشور محمد،التطورات السياسية في نيجيريا، ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية أمتي في العالم، ص510. وقت الاطلاع(2ماي 2022-15.55)في:
http://hadaracenter.com/index.php?optien=com-content&view=article&id=417....pdf

48. **محمدعبد العاطي، "النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد"**،في:
https://bit.ly/3QzWOIE

49. نيجيريا الفساد والتجاوزات يسلبان حقوق النيجريين، 13-1-2007، في:
http://www.hrw.org/ar/news/2007/01/31-0

50. نيجيريا: المركز الدولي للبحث العلمي، في:
http://www.Anc.org.za. AncForeing Policy perspective in Democratic south Africa1994.

2/المراجع باللغةالأجنبية:

❖ **Les livre :**

51. AdedejiEbo,"le control des Armes Légéres en Afrique de L'ouest," série Afrique de L'oue.st, n°1,(Octobre 2003).

52. Efeurhobo Davis and MgbonyebivokeCharles ,The Compact Of Security Operation in Nigeria, Nigeria Defence Academy Annual Conference, Delta State, Nigeria.
53. IgnatiusAkaayarAyua et Dakas. C. J. Dakas, la République féderale du nigeria. Un Dialogue mondial sur le féderalisme, volume 1, Forum des fédérations, disponible sur internet: hhttp://www.forumfed.org/pubs/dm livre 1_8.Pdf
54. .Philippe Sébille- Lopez, HYDROCARBURES ET GEOPOLITIQUE AU NIGERIA, Géopolia, SaoPaulo,9 septembre 2009.

❖ **Articles from magazing** :

55. La Guerre se porte maintenant sur le pétrole au Nigeria", Journal Afrique nouvelle, N1114 ,19- 25 juin 1969.
56. OGUNLEYE–ADETONA, HUMAN RESOURCES AND ECONOMIC DEVLOPMENT IN NIGERIA. Clarion University of Pennsylvania, CLARION, Pennsylvania, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 12, No. 3,2010.
57. RonaldFisher, “Cyprus:The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity-Based Conflict to an adversarial Impasse”, journal of Peace Research, vol.38,n° .32001.

❖ **Reports and Studies :**

58. Federal Government of Nigeria, Strategic conflict Assessment, Nigeria Consolidated Report, Institute for Peace and Conflict Resolution, October2002.
59. International Fund for agricultural Development (ifd), Enabling the rural poor in Nigeria to overcome pouverty, may 2006.
60. Isaac OluwoleAgbede, "Dynamics of Ethno-Religion Conflict in Nigeria,"Africa center contemporary studies.
61. Jedrzej George Frynas, Transnational Corporations and Human Rights.
62. Jedrzej George Frynas,The Oil Industry in Nigeria: conflict between oil companies and local people.
63. Laurent fouchard et autres, le nigeria sous obasanjou,violences et Démocratie.
64. Milton Leitenberg,”Deaths in wars and conflicts in the 20 Century, Peace studies program,(29, August 2006).

65. Nicole Deitelhoff and Klaus Dieter wolf, Corporate Security Reponsibility? Corporate Governance Countribution to peace and security in zones of conflict, Palgrave macmillan.
66. The Royal Institute ofJ,A: Nigeria the political and economic back ground, London,1964.p.20.

❖ **Websites :**

67. AmarachiOkori, "Nigeria oil :the role of multinational oil companies",https://stanford.io/3QEzlpM,(2005), took on:02/06/2022.

68. Annual report, **"US Commission on international Religious Freedom," http://www.Uscirf.gov/imaage/AR2008/nigeria.pdf**,(1May 2008),took on:19 avril 2022
68. Anup Shah, Thursday,"Nigeria and oil,"www.globalissues.org/article/86/nigeria-and-oil,(june 10-2010), took on: 05/06/2022

69. CNN Al-Arabiya, "Sultan Sokoto :violence in Nigeria is Politicallymotivated ", available at the link: https://bit.ly/3RCLa19,Date of visite 15/04/2022/, 17.28
70. Hasnathawree,protacted social conflicts, https://bit.ly/3xhAih4/,took on:16 juin2022.
71. http ;//www.aljazeera.netNR/exeres/.
72. https://bit.ly/3L35bvk

73. https://bit.ly/3U3fNOI
74. IRIN News**," Nigeria :MuhammadCartoon Protests Spark attacksonChristians,**https://bit.ly/3BvOOnF,(20 February 2006),took on:25/04/2022.

75. Nigeria, dossier pays, Larousse encyclopedie, disponible sur le site web: voir http://www.larousse. fr/encyclopedie/pays/Nigeria/135286.
76. Shell oil nigeriaoccused of funding terrible violence"www.eue-newsuire.com/eus/oct2001/2011-10-05-02/htm, took on:15-06-2022.
77. toop 10 list of oil and gaz companies in Nigeria, https://bit.ly/3Dhj2MK.

الملخص

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الاساسي للتوترات و الصدمات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الاخرى، الامر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية للوحدات السياسية وتزايد التحديات و تعقيد مواجهتها، و لعل أهمها أزمة دلتا النيجر في نيجيريا التي تعد واحدة من أطول و أعقد الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقية.

فنجد أن تطور الصناعة النفطية في نيجيريا في العقدين الى ثلاث عقود الماضية أدى الى زيادة احتمالات الصراع و انتهاكات حقوق الانسان في المناطق المنتجة للنفط، في ظل تواجد الشركات النفطية التي كان لها تأثير سلبي كبير على حالة حقوق الانسان في هذه المناطق، فغالبا ما كانت الاحتجاجات المناهضة للنفط موجهة ضد هذه شركات النفطية، بسبب استغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد مادي.

Abstract:

Natural resources are frequently the primary cause of tensions and shocks in conflict situations as a result of each ethnic group triying to protect its interests from the other groups, which negatively impacted the organizational framework of the political unites and the growing difficulties and complexity of confronting them.TheNiger Delta crisis in Nigeria is perhaps the most significant of these and is regarded as one of the longest and most complex crises that have ever occurred.

Given the presence of oil firms, we find that the growth of Nigeria's oil sector over the past two to three decades has increased the likemihood of conflict and human rights violations in the region where oil is produced, because this oil firms exploited the resources on their countries without making a profit, anti-oil rallies frequently targeted them.